جون لانغشو أوستن

الفعل بالكلمات

تحقيق
جايمس أوبي أورمسن ومارينا سبيسا

ترجمة
طلال وهبه

هيئة البحرين
للثقافة والآثار

الفعل بالكلمات

جون لانغشو أوستن

الفعل بالكلمات

تحقيق جايمس أوبي أورمسن ومارينا سبيسا

ترجمة طلال وهبه

الطبعة الأولى: المنامة، 2019

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر، بالضرورة، عن وجهة نظر تتبنّاها هيئة البحرين للثقافة والآثار»

John Langshaw Austin

How to Do Things With Words









المنامة، مملكة البحرين، ص.ب.: 2199

هاتف: 298777 17 973+ ـ فاكس: 293873 17 973+

e-mail: info@culture.gov.bh - www.culture.gov.bh

توزيع: منتدى المعارف

بناية «طبارة» ـ شارع نجيب العرداتي ـ المنارة ـ رأس بيروت

ص. ب.: 113-7494 حمرا ـ بيروت 2030 1103 لبنان

e-mail: info@almaarefforum.com.lb

طُبع في: مطبعة كركي، بيروت، e-mail: print@karaky.com

رقم الإيداع بإدارة المكتبات العامة: 218/ د.ع./ 2019

رقم الناشر الدولي: ISBN 978-99958-4-104-1

جون لانغشو أوستن

الفعل بالكلمات

مكتبة | 559

تحقيق:
جايمس أوبي أورمسن ومارينا سبيسا

ترجمة:
طلال وهبه

هيئة البحرين
للثقافة والآثار

المحتويات

مقدمة المترجِم 7

مقدمة الطبعة الثانية 21

مقدمة الطبعة الأولى 23

المحاضرة الأولى: الأدائيّ والتقريريّ 27

المحاضرة الثانية: شروط المقولات الأدائيّة الناجحة 39

المحاضرة الثالثة: أنماط عدم التوفيق: الإخفاقات 53

المحاضرة الرابعة: أنماط عدم التوفيق: الانتهاكات 69

المحاضرة الخامسة: المعايير الممكنة للمقولات الأدائيّة 85

المحاضرة السادسة: المقولات الأدائيّة الصريحة 101

المحاضرة السابعة: المركّبات الفعليّة الأدائيّة الصريحة 119

المحاضرة الثامنة: تصرّفات الإفصاح والإفصاح التعبيريّ
والإفصاح الإنجازيّ 131

المحاضرة التاسعة: التميز بين الإفصاح التعبيريّ
والإفصاح الإنجازيّ 149

المحاضرة العاشرة: «بقولي كذا» مقابل «بواسطة قولي كذا» 163

المحاضرة الحادية عشرة: التصريحات والمقولات الأدائيّة
وعزم الإفصاح التعبيريّ 177

المحاضرة الثانية عشرة: فئات عزم الإفصاح التعبيريّ 193

ملحق 213

ثبت تعريفيّ 219

ثبت المصطلحات: عربيّ ـ إنكليزيّ 229

ثبت المصطلحات: إنكليزيّ ـ عربيّ 251

الفهرس 273

مقدمة المترجِم

تُعتبر نظرية الأفعال الكلاميّة التي وضعها جون لانغشو أوستن (John Langshaw Austin) أحد الروافد الأساسيّة الأربعة للألسنيّة التداوليّة(*). الرافد الأوّل، في تسلسل تاريخيّ، هو نظريّة ميخايل بختين (Mikhail Bakhtin) التأويليّة، والثاني نظرية الأفعال الكلاميّة لأوستن، والثالث نظرية بول غرايس (Paul Grice) عن التحادث، والرابع التداوليّة الفلسفيّة التي استندت إلى فلسفة إمانويل كانط (Emmanuel Kant) ومنظور لودفيغ فتغنشتاين (Ludwig Wittgenstein) الذي تناول فيه شروط إمكان المعرفة في إطار التواصل(**).

وبعد الاطّلاع على هذه المكوّنات وعلى مسيرة أوستن العلميّة، لا يعود من المستغرب أنّ نظريّة الأفعال الكلاميّة ذات أساس فلسفيّ. فانتماء أوستن إلى إطار الفلسفة التجريبيّة الحسيّة (empiricism) التي طغت في أوكسفورد (بريطانيا) في أثناء وجوده فيها، وخوضه غمار

(*) Georges-Elia Sarfati, *Précis de pragmatique* (Paris: Arman Colin, 2005), p. 29.

(**) Ibid., pp. 27, 29, 40, 44.

فلسفة اللغة العاديّة، ضمن إطار الفلسفة التحليليّة، صقل نظرته إلى اللّغة، فانطلق تحليله من مسألة كان من الشائع بين الفلاسفة تناولها، وهي تحديد الشروط والحالات التي يمكن وفقها وفيها اعتبار المقولة صحيحة أو خاطئة. وكان فلاسفة اللغة العاديّة يعيرون السياق الذي ترد فيه المقولات اهتمامًا كبيرًا لتشكيكهم في ارتباط المقولات التي تعبّر عن حقائق محض بالواقع الحقيقيّ.

وفي الإطار نفسه، كان أوستن من أشدّ الباحثين التزامًا بأساليب البحث العلميّ. وقد عاب، في مباحث أخرى، على فلاسفة شائعي الصيت عدم تحديد مصطلحاتهم بدقّة والإقصاء التعسفيّ لدلالات أساسيّة تحملها الكلمات التي يختارونها ـ ما يجعل اعتمادهم عليها مصطنعًا ومشوّهًا عندما يتعلّق الأمر بتمثيل الواقع الحقيقيّ. وكان موقفه هذا من الأسباب التي دفعته إلى تجريب اختبارات لغوية نحوية ومن المخزون المفرداتيّ بحثًا عن صيغ وتعابير تصلح بوصفها معايير حاسمة للفصل بين المقولات التقريريّة وتلك الأدائيّة.

من الجدير بالذكر أنّ أوستن صاغ نظرية الأفعال الكلاميّة بين 1952 و1954، أي بعد نقده الفلسفة التجريبيّة الحسيّة بحسب ما صاغها ألفريد جولز آيير (Alfred Jules Ayer) وهنري هابرلي برايس (Henry Habberley Price) بأعوام، إذ صاغ في محاضراته النقد المذكور (والمنشور في كتابه **الحواس والمحسوس**) بين 1947 و1949. ولقد توصّل أوستن في **الحواس والمحسوس** إلى القول إنّ المقولات لا تكون صحيحة أو خاطئة بالمطلق، وإنّما وفق الوضع

الذي تُستخدم فيه، أو ما يسميه في **الفعل بالكلمات** «مقام التكلّم»: يمكن لجملة أو عبارة أن تكون صحيحة في وضع معيّن وغير صحيحة في وضع آخر.

يبدأ أوستن، إذًا، في كتابه هذا بالتمييز بين المقولات الأدائيّة وتلك التقريريّة. ويفترض ذلك أنّ بعض المقولات أفعالٌ، وأخرى تقتصر على إعطاء معلومات. وتتّسم المقولة الأدائيّة في الأساس بأنّها ناجحة أو غير ناجحة، والتقريريّة بأنّها صحيحة أو خاطئة.

يصنّف أوستن ضروب عدم نجاح المقولات الأدائيّة أنماطًا أطلق عليها تسمية «أنماط عدم التوفيق» (راجع الرسم البياني 1 أدناه). **الإخفاقات هي النمط الأوّل** من عدم التوفيق. ويتّسم تصرّف الإدلاء بالمقولة الأدائيّة بالإخفاق عندما لا يتبع المتكلّم «تدبيرًا اصطلاحيًّا مقبولًا له نتيجة اصطلاحيّة». ويجب أن «يتضمّن التدبير الإدلاء بكلمات معيّنة». وأهميّة الإخفاقات هي أنّها تجعل التصرّف لاغيًا.

إساءات الالتماس هي النمط الأوّل من الإخفاق. ولإساءات الالتماس نمطان: «أ» و«ب». ولم يطلق أوستن على «أ» اسمًا، وهو يتّسم بانعدام وجود تدبير مناسب لاستخدامه في ظرف معيّن. أمّا **إساءة الملاءمة** فهي النمط «ب» من إساءات الالتماس. ويتّسم بعدم تطبيق كلّ مراحل التدبير، أو سوء اختيار التدبير على الرغم من وجوده.

إساءات التنفيذ هي النمط الثاني من الإخفاقات. ويتّسم بها تصرّف الإدلاء بالمقولة الأدائية عندما تكون الظروف غير مناسبة،

أو الأشخاص المعنيّون غير مناسبين للتدبير المُعتمد. ويتّسم بسوء تطبيق مرحلة أو أكثر من التدبير. النمط الأوّل من إساءات التنفيذ هو **الشوائب**. ويتّسم باستخدام صيغ غير صحيحة في تطبيق التدبير، وما إلى ذلك من سوء تنفيذ مرحلة أو أكثر منه. أمّا **النواقص** فهي النمط الثاني من إساءات التنفيذ، وتتّسم بأنّ مرحلة أو أكثر من التدبير لم تنفَّذ بشكل كامل.

الانتهاكات هي النمط الثاني من عدم التوفيق. وتتّسم بوجود ثغرات لا تؤدّي إلى إلغاء التصرّف: الانتهاكات لا تلغي التدبير. **عدم الصدق** هو النمط الأوّل من الانتهاكات، ويتعلّق بنوايا المشاركين في تطبيق التدبير. أمّا النمط الثاني فلم يُطلق أوستن عليه اسمًا، ويتسمّ بوجود ثغرات في التصرّفات اللاحقة للمعنيّين بالتدبير تدلّ على عدم التزامهم به (كأن يعد الزوج في تدبير الزواج بالوفاء المستقبليّ لزوجته، ثمّ لا يفعل ذلك).

أنماط عدم التوفيق					
إخفاقات				انتهاكات	
إساءات الالتماس		إساءات التنفيذ		عدم الصدق	ت ـ 2
النمط «أ»	«ب» إساءات الملاءمة	شوائب	نواقص		

الرسم البياني 1: أنماط عدم التوفيق

ويـورد أوستن عـدّة محاولات لتثبيت التميز بين التقريريّ والأدائـيّ، يلجأ فيها إلى مقاييس مفرداتيّة وأخرى تركيبيّة، ثمّ إلى اختبارات تعتمد إضافة عبارة أو تعبير معيّنين إلى المقولة المعنيّة أو ربطها بالتصرّفات غير الكلاميّة للمتكلّم أو تقويمها بوصفها صحيحة أو خاطئة. ويعمد أيضًا إلى التميز بين المقولات الأدائيّة الصريحة والأدائيّة بشكل ضمنيّ، وينظر في العلاقة بينهما. يناقش أوّلًا معايير نسق المركّب الفعليّ وزمن الفعل والضمير المستخدم، وإمكان اعتبارها قرائن على أنّ المقولة أدائيّة. ثمّ يبيّن أنْ ليس من قرينة نحويّة تـدلّ بشكل حاسم على أنّ المقولة أدائيّة. ويجرّب المعايير المفرداتيّة، كاستخدام «أعد» أو «أنصح» أو «بموجب هذا»، ثمّ يبيّن أيضًا أنْ ليس من قرينة مفرداتيّة تدلّ بشكل حاسم على أنّ المقولة أدائيّة.

يعتبر أوستن المقولة أدائيّة صريحة عندما تتضمن مركّبًا فعليًّا أو وحدة لغويّة أخرى تبيّن طبيعة العزم الذي تحمله، كأنّ تكون وعدًا أو مزاولة، أو ما إلى ذلك. فإن كانت أدائيّة ولم تحوِ مثل هذا المركَّب أو هذه الوحدة، فإنّها أدائيّة ضمنيّة. وهو يعتبر، من منظور تاريخيّ، المقولة الأدائيّة الضمنيّة أوّليّة. وعندما تكون المقولة الأدائيّة صريحة يظهر فيها ما يزيد من احتمال استخدامها بوصفها أدائيّة، لكن قد يتبيّن، عند النظر في سياقها ومقام التواصل الذي استخدمت فيه، أنّها مستخدمة بوصفها مقولة تقريريّة.

أمام صعوبة اكتشاف مقاييس نحوية أو مفرداتيّة حاسمة، يلجأ أوستن إلى أربع اختبارات للتعرّف إلى المقولات الأدائيّة. يقول

أوستن: «ينصّ أحد الاختبارات على التساؤل ما إذا كانت إضافة 'هل هو بالفعل؟' ممكنةً». فـ«يمكننا أن نسأل 'هل تزوّج بالفعل عندما قال نعم، أريد؟'، إذ يمكن أن توجد ضروب من عدم التوفيق تجعل الزواج محطّ إشكال». «وهناك اختبار آخر هو التساؤل ما إذا كان يمكن لأحدهم أن يقوم بما يؤدّيه في المقولة من دون أن يقول شيئًا». بذلك تكون «آسف» غير أدائيّة، و«أعتذر» أدائيّة، لأنّه يمكنني أن أكون متأسّفًا من دون أن أقول شيئًا، ولا يمكنني أن أعتذر من دون أن أقول شيئًا. ويضيف أوستن «اختبارًا ثالثًا يمكن استخدامه على الأقلّ في بعض الحالات، ومفاده أن نحاول إضافة مُركَّب ظرفي كـ'عمدًا'، أو تعبير كـ'أرضى بأن'، قبل الفعل الأدائيّ المفترض. يمكننا أن نقول: 'أعلنت عمدًا عن الترحيب به'»، وبذلك تكون «أرحبّ به عمدًا» و«أرحّب به» مقولتين أدائيّتين، و«لا يمكنني أن أعتبر» 'أؤيّد عمدًا ما فعله' أو 'أرضى بأن أكون آسفًا' مقولتين أدائيّتين. «والاختبار الرابع هو أن نتساءل ما إذا كان ما يقوله أحدهم خطأً جملةً وتفصيلًا [...] أو أنّه يمكن أن ينطوي على عدم صدق وحسب (مقولة غير ناجحة)». فمقولة «أنا آسف» غير أدائيّة لأنّها يمكن أن تكون خطأً (أي إنني لست بالفعل آسفًا)، أمّا إذا قلت «أعتذر» فلقد تمّ الاعتذار حتى وإن لم يكن الاعتذار يعبّر عن حقيقة ما أشعر به.

وبعد التوسّع في تطبيق الاختبارات الأربعة ودراسة العلاقات المنطقيّة التي ترتبط بوسم المقولة التقريريّة بالصحة أو الخطأ ومقارنتها بأنماط عدم التوفيق في المقولة الأدائيّة، يصل إلى نتيجتين:

1 ـ مفاد الأولى أنّ كلًا من المعايير التي يوردها يصلح إلى حدّ ما للتمييز بين الأدائيّ والتقريريّ، لكن ليس بينها معيار يصلح في جميع الأحوال،

2 ـ ومفاد الثانية أنّ العلاقات المنطقيّة المرتبطة بالمقولات التقريريّة شبيهة إلى حدّ كبير ببعض أنماط عدم التوفيق.

يطرح أوستن ثلاثة أنواع من العلاقات المنطقيّة بين المقولات التقريريّة: الافتراض المسبق والاستلزام والترتُّب «يفترض قولنا 'كلّ أولاد جاك صُلْعٌ' مُسبقًا أنّ لجاك بعض الأبناء». ويرى أوستن أنّه إذا كان الافتراض المسبق غير صحيح تكون «المقولة لاغية»، ما يؤدي إلى التقريب بين صحّة «الافتراض المسبق» في المقولات التقريريّة وتوافر التدبير وملاءمته للتصرّف عند الإدلاء بالمقولة الأدائيّة، أي بين الافتراض المسبق وأنماط الإخفاقات. و«يستلزم قولي 'الهرّ على البساط' أنّني مقتنع بأنّه كذلك». فعلاقة الاستلزام هي بين العبارة وقناعات المتكلّم بشأن واقع الحال، ما يؤديّ إلى التقريب بين علاقة «الاستلزام» في المقولات التقريريّة وسمة الصدق أو عدمه في الإدلاء بالمقولة الأدائيّة ـ النمط الأوّل من الانتهاكات. أمّا علاقة الترتّب فتقوم بين العبارات، ويؤديّ عدم تناسقها إلى التناقض. «يترتّب على 'كلّ الرجال يحمرّون خجلًا' أنّ 'بعض الرجال يحمرّون خجلًا'». ويقرّب أوستن في علاقة «الترتّب» بين مقولتين، تقريريّتين وإنّ المقولة الأدائيّة تُلزمنا بِاستبعاد مقولات أخرى أو تبنّيها، كما عندما يُلزمني قولي «أقطع وعدًا» بالسعي لاحقًا إلى الالتزام بالوعد («ألتزم بفعل كذا»)، أي إنّها شبيهة بنمطي الانتهاكات (راجع الرسم البياني 2).

في المقولة التقريريّة:	في المقولة الأدائيّة:
الخلل في الافتراض المسبق (مقولة تقريريّة لاغية) --------	الإخفاقات
الخلل في الاستلزام ------------------------------	عدم الصدق
الخلل في الترتّب ------------------------------	ت _ 2

الرسم البياني 2: المقولة التقريريّة وأنماط عدم التوفيق

والعامل الأساسيّ الذي يعوق عن التوصّل إلى معايير حاسمة للفصل بين الأدائيّة والتقريريّة، وتحديد أنماط عدم النجاح بشكل مسبق، هو وجود مقام التكلّم. ويرتبط هذا الأخير مباشرة بالمقولة المُدلى بها ويقع بين سياقها والظروف العامة المحيطة بها: مقام التكلّم جزء من «ظروف المقام»، لكنّه الجزء المحيط مباشرة بأداء الكلام. وعلى سبيل المثال، قد يجعل «مقام التكلّم» المقولة تحذيريّة حتى وإن لم تحوِ كلمة «أحذّر»، أو قد يؤدّي إلى عدم اعتبارها تحذيريّة حتى وإن حوت الكلمة المذكورة. ويشير مصطلح «سياق» بالدرجة الأولى إلى المحيط الكلاميّ الذي توجد فيه المقولة، كأن نقول إنّ مقولة ما ترد في سياق محادثة أو في سياق برهانيّ. ويستخدم أوستن أحيانًا تعبير «سياق خطابيّ»، وقد ترد «سياق» في نصّه بمعنى «مقام». وظروف المقام هي كلّ الظروف المحيطة بالمقولة، والتي تسمح بتصنيف مكوّنات مقام التكلّم في فئات، كأن نميّز بين ظروف مباشرة وظروف عامة، وقد نعلّل الاختلاف بين مقولتين باختلاف الظروف التي تمّ فيها الإدلاء بهما. ولكي لا نضطرّ، في كلّ مرة نتحدّث عن المقولة والتواصل، إلى تكرار المصطلحات الثلاثة المذكورة، يمكن أن نضعها ضمن مصطلح عام هو محيط المقولة، وهي مرتّبة في

الرسم أدناه بين قوسين من أصغر إلى أكبر، كلّ واحد منها يحوي الذي قبله:

المقولة } محيط المقولة (السياق الكلامي < مقام التكلّم < ظروف مقام التكلّم)

الرسم البياني 3: محيط المقولة

هنا يعمد أوستن إلى اقتراح إطار نظريّ جديد لفهم أكثر شموليّة يتيح لنا توصيف كلّ مقولة على أنّها تقريريّة ـ أي تحتمل الصحة والخطأ، أو أدائيّة ـ أي تتّسم بالنجاح أو عدمه. وقد يكون للمقولة في الوقت نفسه بعد أدائيّ وبعد تقريريّ، ومحيط المقولة هو الذي يُبرز هذا المكوّن أو ذاك. يقترح أوستن نظريّة عامة لتصنيف الأفعال الكلاميّة: نظريّة تصرّفات القول. وهذه المرّة تشير الأفعال الكلاميّة إلى بُعد تحمله جميع المقولات. من منظور النظريّة العامة، جميع المقولات تحمل بعدًا أدائيًّا. وتشكلّ النظريّة السابقة التي تميّز بين الأدائيّ والتقريريّ نظريّة خاصة تصلح لوصف الطابع البارز للمقولة في هذا السياق أو ذاك.

يقسم أوستن تصرّفات القول إلى ثلاث فئات: الإفصاح والإفصاح التعبيريّ والإفصاح الإنجازيّ. ولقد عُنِيَ على وجه الخصوص بدراسة تصرّف الإفصاح التعبيريّ وتقسيمه إلى فئات فرعيّة.

تصرّفات الإفصاح هي استخدام الكلام لتأدية معنًى من خلال تحقيق تصرّف تلفّظ وتصرّف نطق: تصرّف التلفّظ هو «الإدلاء

بمجموعة ألفاظ أو كلمات معيّنة، أي ضروب ضجيج من أنماط معيّنة تنتمي، وتُعتبر أنّها تنتمي، إلى مخزون مفردات معيّن، وتتماشى، وتُعتبر أنّها تتماشى، مع نحوٍ معيَّن»؛ وتصرّف النُّطق هو «أداء يستخدم مجموعات الألفاظ وفق دلالة وإرجاع محدّدين نوعًا ما»، وهما أساسيّان للحصول على المعنى. ويستخدم أوستن ما يسمّيه التعريف التقليديّ لمصطلح «معنى» ـ الدلالة أو الدلالات زائد الإرجاع.

الإفصاح هو ما يفعله المتكلّم من حيث إنّ مقولته تحمل معنى، أي تتألفّ من تراكيب نحويّة وكلمات تحمل دلالات وفيها إرجاع.

وتتّسم المقولة بأنها **تصرّف إفصاح تعبيريّ** من حيث إنّها تملك عزم إفصاح تعبيري يرتبط بمقاصد المتكلّم. ويتبع هذا التصرّف صيغًا اصطلاحيّة محدّدة نوعًا ما. ولا بدّ من أن يدرك المتلقّي ما تحمل المقولة من عزم ليتمّ تصرّف الإفصاح التعبيريّ.

أمّا **تصرّفات الإفصاح الإنجازيّ** فتشير إلى تأثير المقولة في المتلقّين. والجزء الاصطلاحيّ فيها أقلّ أهميّة بكثير من ذلك الذي نجده في تصرّف الإفصاح التعبيريّ: إنّ اعتذاري من شخص قد يجعله يسامحني، ولكن يمكن أيضًا أن يعتبرني مراوغًا، أو متزلّفًا، أو غير جدير بالثقة، أو يدفعه إلى صفعي، وما إلى ذلك.

والتعبير بالإفصاح هو ما يفعله المتكلم من حيث تحمل مقولته تصرّف إفصاح تعبيريّ، وبه ترتبط أشكال العزم الخمسة. أما الإنجاز بالإفصاح فهو ما يفعله المتكلّم من حيث تحمل مقولته تصرفّ إفصاح إنجازيّ.

ويُنهي أوستن محاضراته باقتراح خمس فئات لتصنيف عزائم المقولات من حيث هي إفصاح تعبيريّ: المقولات التفسيريّة والمقولات الحكميّة ومقولات المزاولة والمقولات التعهديّة والمقولات السلوكيّة بالعادة. **والمقولات تفسيريّة** من حيث «إنّها توضح اندراج المقولات في مسار البرهنة أو المحادثة، أو كيفية استخدامنا الكلمات أو، بشكل عام، الطريقة التي تفسّر بها. ومن الأمثلة على ذلك: 'أُجيب'، 'أورد البراهين على...'». أمّا **المقولات الحكميّة** فـ«خاصيّتها هي أنّها تورد حكمًا ـ كما تدلّ التسمية، تعلنه هيئة محلّفين أو وسيط صلح أو حَكَم». ومفاد **مقولات المزاولة** «مزاولة سلطات أو حقوق أو تأثير ما. على سبيل المثال، التعيين والتصويت الانتخابيّ وإصدار الأوامر والحثّ على أمر والنُّصح والتحذير، وما إلى ذلك». أمّا خاصيّة **المقولات التعهديّة** فهي «الوعد أو التكفّل بأمر. إنّها تُلزم المتكلّم فعل شيء ما، لكّنها تتضمّن أيضًا إشهار النوايا أو إعلانها». وتتناول **المقولات السلوكيّة بالعادة** «المواقف والسلوك الاجتماعيّ. ومثال ذلك الاعتذار والتهنئة وإصدار التنويه والتعزية واللّعن والتحدّي». وإلى جانب هذه العزائم، تتضمّن كلّ مقولة في ثناياها بعدًا تقريريًّا يخبر فيه المتكلّم عن أوضاع العالم الخارجيّ و/ أو قناعاته وأحواله النفسيّة. وكما ذكرت أعلاه، محيط المقولة هو العامل الأوّل في إبراز الطابع التقريريّ و/ أو عزم ما أو أكثر من القائمة المذكورة.

لقد أثارت محاضرات أوستن عددًا هائلًا من التعليقات والانتقادات والشروحات، فحازت اهتمام كبار الفلاسفة، كجاك ديريدا

(Jacques Derrida) ويورغن هابرماس (Jürgen Habermas)، والشرّاح الذين اقترحوا توسيع نظريّة الأفعال الكلاميّة أو تحديدها أو تعريفها أكثر، واختلفوا في ما بينهم في مسائل كثيرة. ولم يخْلُ علم من العلوم الاجتماعيّة من محاولات استيعاب نظريّة الأفعال الكلاميّة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الدراسات الأدبيّة، وتلك التي تتناول النص والخطاب(*). وكما ذكرنا، تبوّأت نظريّة أوستن موقع ركن أساس في اللّسانيّات التداوليّة، وهي أكثر الأركان الأربعة التي ذكرناها انتشارًا.

أمّا صعوبات ترجمة هذا الكتاب فارتبطت بمذهب أوستن الذي يولي أهميّة خاصة للّغة العاديّة وبكونه صاغ أفكاره بوصفها محاضرات، فحمل أسلوبه طابع الكلام الشفويّ إضافة إلى تعقيدات جملة الخطاب الفلسفيّ والتمييزات الدقيقة بين الكلمات ومحاولات الاجتهاد اللغوّي لتسمية أنماط وفئات قام باستنباطها لصياغة نظريّة الأفعال الكلاميّة. لذلك التزمتُ في الترجمة بالسعي إلى التعبير بدقّة عن المعاني التي قصدها الكاتب وأخْذ المخزون اللغويّ العربيّ بالاعتبار، كما في عمليّة التمييز بين أنماط الإخفاقات والانتهاكات؛ وكذلك في التفرقة بين الافتراض (suppose) والافتراض الضمنيّ (assume) والافتراض المسبق (presuppose)، فالأوّل عامّ يكاد لا يكون اصطلاحيًا ـ يستخدمه أوستن للحديث عمّا يفترض هذا القول الفلسفيّ أو ذاك، و«الافتراض الضمني» مماثل لـ«افتراض» لكنّه

(*) Marina Sbisà, «How to Read Austin», *Pragmatics*, vol. 17 (2007), pp. 461 - 473.

يوحي بنيّة الإخفاء أو عدم وعي القائل بأنّه يفترضه أو بإهماله بحكم العادة. أما «الافتراض المسبق» فنستدلّ عليه ممّا يرد في المقولة، كقولك إن جملة «مات الرجل» تحمل افتراضًا مسبقًا بأنّه كان حيًّا.

وقد ميّزت نظريّة البلاغة عند العرب بين الخبر والإنشاء وتناولت المقولة، والحذف والتعريف والتنكير والتقديم والتأخير وبنية التمني والاستفهام والأمر والنهي والنداء، وما إلى ذلك، من حيث تأثيرها في المتلقّي وعلاقتها بالسياق(*). وكلّ مبحَث في هذه القائمة يمتّ بصلة ما إلى ما جاء به أوستن، من غير أن يكون البناء العام لكلّ من النظريتين شبيهًا بالآخر. ولم تخفَ على اللسانيّين العرب العلاقة بين نظريّة أفعال الكلام وعلم البلاغة، فأشار إليها بعضهم(**)، لكن لا زلنا بحاجة إلى مقارنة الأسس الفلسفيّة التي استندت إليها كلّ نظريّة منهما والنظر فيها بإمعان. ولا شكّ في أنّ تعريب كتاب **الفعل بالكلمات** يفتح الأبواب على مصراعيها لإطلاق حوار فكريّ مثمر يوسّع آفاق علم المعاني ويجدّد مفهومنا للّغة والكلام وارتباطهما بمحيط المقولة وكلّ ما فيه من أبعاد اجتماعيّة وثقافيّة.

(*) راجع على سبيل المثال: محمد عبد المطلّب، **البلاغة العربيّة: قراءة أخرى** (بيروت: مكتبة لبنان، 1997)، الفصل السابع.

(**) راجع على سبيل المثال: طالب سيّد هاشم الطبطبائي، **نظريّة الأفعال الكلاميّة بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب** (الكويت: جامعة الكويت، 1994)، وخالد ميلاد، **الإنشاء في العربيّة بين التركيب والدلالة** (تونس: جامعة منوبة، كليّة الآداب، 2001).

مقدمة الطبعة الثانية

لقد قرأت الدكتورة سبيسا (Sbisà) كلّ ملحوظات أوستن (Austin) التي أعدّها لمحاضراته، وقارنتها بنصّ النسخة الأولى من الكتاب، وسجّلت كلّ النقاط التي ارتأت أنّه يمكن إدخال تحسينات عليها. وقام محققا النص بمراجعة كلّ تلك النقاط في ملحوظات أوستن معًا، وعمدا، نتيجة لذلك، إلى تصحيح النصّ المطبوع وزادا عليه في مواضع كثيرة. وهما يريان أنّ النص الجديد أوضح وأكمل، وأنّه في الوقت نفسه أكثر وفاء للكلمات التي سجّلها أوستن في ملحوظاته. وزادا في المُلحق ملحوظات إضافيّة كتبها أوستن في هوامش ملحوظاته أو بين السطور، ولم يكن معناها واضحًا بما يكفي ليتمّ دمجها في نصّ الكتاب، لكنّها قد تهمّ القارئ أو أنّه قد يحتاج إليها.

مارينا سبيسا (Marina Sbisà)

جايمس أوبي أورمسن (J. O. Urmson)

ملحوظة أضيفت إلى طبعة العام 1980:

أضاف بيتر هـ. نيدتش (Peter H. Nidditch) إلى هذه الطبعة مسردًا جديدًا كليًّا؛ وكذلك عَنْوَن المحاضرات ـ كما فعل أوستن

عندما حقّق محاضرات هوراس وليام برندلاي جوزف (Horace William Brindley Joseph) التي تناول فيها فلسفة ليبنتز (Leibniz) (1949, Oxford). ولقد صحّح، إضافة إلى ذلك، عددًا من الأخطاء الصغيرة.

مقدمة الطبعة الأولى

ألقى أوستن المحاضرات المنشورة في هذا الكتاب بوصفها جزءًا من سلسلة محاضرات وليام جايمس (William James) في جامعة هارفرد في العام 1955. ويقول أوستن في ملحوظة قصيرة إنّ الآراء التي أسّست لهذه المحاضرات «تبلورت في العام 1939، واستخدمتها في مقالة لي بعنوان 'أذهان أخرى' (*Other Minds*)، وقد نُشرت في **أعمال الجمعيّة الأرسطوطاليسيّة، المجلّد الإضافيّ العشرين** (*Proceedings of the Aristotelian Society, Supplementary Volume XX*) (1946)، الصفحة 173 وما يليها». وقال «لقد كشفت لاحقًا المزيد من هذا الجبل الجليديّ وعرضته أمام عدد من الجمعيات العلميّة». في كلّ سنة من 1952 إلى 1954، ألقى أوستن محاضرات في أوكسفورد بعنوان «الكلمات والفِعال»، معتمدًا كلّ سنة مجموعة من الملحوظات كان يعيد كتابتها جزئيًّا، وكلّ منها يشمل تقريبًا المسائل نفسها التي يتناولها في «سلسلة محاضرات وليام جايمس». ولقد أعدّ لهذه الأخيرة مجموعة من الملحوظات الجديدة دمج فيها أوراقًا حملت ملحوظات قديمة. وكانت هذه آخر الملحوظات التي كتبها أوستن حول المواضيع المطروحة. وتابع بالاستناد إليها المحاضرات في أوكسفورد عن «الكلمات والفِعال»،

ولم يُدخل عليها، في أثناء ذلك، سوى تصحيحات بسيطة وعدد من الإضافات الهامشيّة.

وننشر هنا مضمون هذه المحاضرات بأدقّ ما يمكن وبالحدّ الأدنى من التعديل الذي يفرضه تحقيق النصّ. ولو أنّ أوستن نشرها بنفسه، لكان من دون شكّ قد أعاد سبكها في صياغة تناسب الطباعة، ولكان قد أوجز تلخيص المحاضرة السابقة في بداية كلّ محاضرة جديدة، من الثانية إلى الأخيرة. ومن المؤكّد أيضًا أنّ أوستن كان، في أثناء المحاضرات، يتوسّع في الحديث عن الملحوظات التي خطّها. لكنّ معظم القرّاء يفضّلون الحصول على نسخة تحوي بشكل تقريبيّ دقيق ما هو من المعروف أنّه كتبه، بدل الحصول على ما نقدّر أنّه كان يمكن أن يعدّه للنشر، أو ما نخال أنّه قد قاله في المحاضرات. لذلك هم مستعدّون للتغاضي عن بعض الخلل في الشكل والأسلوب وعدم الاتّساق في المفردات.

لكنّ هـذه المحاضرات المطبوعة ليست بالضبط مماثلة للملحوظات التي كتبها أوستن. وسبب ذلك أنّ الملحوظات كانت في الجزء الأكبر من مدوّنات المحاضرات، وبخاصة في الأجزاء الأولى لكلّ منها، مكتملة جدًّا ومكتوبة على هيئة جمل، لا ينقصها سوى بعض حروف الوصل وأدوات التعريف، لكنّها غالبًا ما تصبح في أواخرها جزئيّة وتصبح الزيادات في الهوامش شديدة الاختصار. وفي هذه الحالات، عمدنا إلى تفسير الملحوظات وتكملتها على ضوء شذرات الملحوظات التي كتبها أوستن بين 1952 و1954،

والتي أشرنا إليها أعلاه. وتمكّنا من التحقّق أكثر عند مقارنتها بملحوظات دوّنها طلّاب استمعوا لأوستن في أميركا وبريطانيا، وبمداخلة أدلى بها عبر إذاعة بي بي سي (B.B.C.) عن «المقولات الأدائيّة» وبتسجيل صوتي لمحاضرة له بعنوان «الأدائيّات» ألقاها في غوتنبرغ (Gothenberg)، في تشرين الأوّل/ أكتوبر من العام 1959. ويحوي الملحق بعض التوضيحات بشأن استخدام هذه المصادر الإضافيّة. ومن الممكن أن نكون قد أضفنا هنا أو هناك جملة قد يرفضها أوستن، ولكن، من المستبعد جدًّا أن نكون قد أخللنا، في أيّ موضع، بالمكوّنات الرئيسة في فكر أوستن.

ويشكر محقّق المحاضرات كلّ من ساعده بإعارته مدوّنة ملحوظاته والذين قدّموا له التسجيل الصوتيّ. وهو يدين، على وجه الخصوص، للسيّد جوفري جايمس وارنك (Geoffrey James Warnock) الذي راجع النصّ كاملًا بكلّ دقّة، ووقى المحقّق عددًا كبيرًا من الأخطاء، وهذا ما أدىّ إلى حصول القارئ على نصّ أفضل.

جايمس أوبي أورمسن

الأدائيّ والتقريريّ

ما سأقوله هنا ليس صعبًا ولا محطّ خلاف، بل كلّ ما أصفه به هو أنّه صحيح، على الأقلّ في بعض أجزائه. فالظاهرة التي سأناقشها منتشرة وبيّنة، ولا شكّ في أنّ آخرين هنا وهناك لاحظوا وجودها. ومع ذلك لم أجد أحدًا أولاها اهتمامًا خاصًا.

منذ زمن بعيد والفلاسفة يفترضون أنّ «التصريح» يمكن أن «يصف» أحوال الواقع أو «يصرّح بواقعة ما» وحسب، ويكون بذلك إمّا صوابًا وإمّا خطأً(*). ولم يبرح النحويّون يعلنون أنْ ليس جميع «الجُمل» تُستخدم بوصفها تصريحات[1]. فمن التقليديّ عند النحويّين القول إنّه يوجد إلى جانب التصريحات أسئلة وجمل تعجّبيّة وأخرى تعبّر عن الأمر أو تعبّر عن التمنّي أو هي استدراك للتسليم. ولا شكَّ في أنّ الفلاسفة لم ينكروا ذلك، على الرغم من التراخي في

(*) يُشار إلى أنّ «صواب» و«خطأ» يصفان، عند أوستن، مضمون المقولة، أمّا «صادق» و«كاذب» فهما وصف لنيّة المتكلّم وليس لمضمون المقولة [الهوامش المشار إليها بنجمة (*) هي من وضع المترجم].

(1) من المؤكّد أنّه ليس من الصحيح القول إنّ جملة ما، أيّ جملة، من الممكن أن تكون تصريحًا، إنّما تُستخدم في **توليد التصريح**، والتصريح في حدّ ذاته هو «تركيب منطقيّ» ينشأ من توليد التصريحات.

استخدام «جملة» بمعنى «تصريح». ولا شكّ أيضًا في أنّ النحويّين والفلاسفة كانوا واعين أنّه ليس من السهل ألبتّة تمييز الأسئلة من إعطاء التعليمات والتصريحات بواسطة القرائن النحويّة البسيطة المتوافرة، كترتيب الكلمات ونَسَق الفعل، وما إلى ذلك: لكن لعلّه من غير المعتاد التدقيق في هذه الصعوبات التي من البيّن أنّها تنجم عن هذه الواقعة. فكيف نقرّر أنّ الجملة تتبع هذه الصيغة أو تلك، وما هو تعريف كلّ واحدة منها وحدودها؟

لكن، في السنوات الأخيرة، أنعم الفلاسفة والنحويّون النظر في أشياء كثيرة كانت مقبولة من دون تساؤل على أنّها «تصريحات»، يدفعهم إلى ذلك نوع جديد من الاهتمام. وبدأ هذا التمعّن بطريقة غير مباشرة، على الأقلّ في الفلسفة. فظهر أوّلًا الرأي القائل إنّ التصريح (بالوقائع) يجب أن يكون «قابلًا للتحقّق منه». ومن المؤسف أنّ التعبير عن ذلك لم يَخْلُ من دوغمائيّة، لكنّه، وعلى الرغم من ذلك، أدّى إلى القول إنّ كثيرًا من «التصريحات» ليس سوى أشباه تصريحات. أوّلًا وبكلّ وضوح، تمّت البرهنة على أنّ عددًا كبيرًا من التصريحات هراء، على الرغم من أنّ شكلها النحويّ غير استثنائيّ. ولعلّ كانط (Kant) كان أوّل من تناول ذلك بطريقة منهجيّة. ولم ينجم عن الاستمرار في اكتشاف أنماط جديدة من الهراء، سوى الأفضل، مع أنّه تمّ في معظم الأحيان إدراج هذه الأخيرة في تصنيفات غير منهجيّة والإبقاء على تفسيرت غامضة لها. لكنّنا، وأعني حتى الفلاسفة، نضع حدودًا لحجم الهراء الذي نحن مستعدّون للقبول بأنّنا ننطق به. لذلك كان

من الطبيعيّ أن نتساءل، في مرحلة ثانية، ما إذا كان كثير ممّا يبدو أنّه أشباه تصريحات له أيّ سمة من سمات «التصريحات». وأصبح من الشائع القول إنّ الكثير من المقولات التي تبدو كالتصريحات لا يقصد بها ألبتة، أو يقصد بها جزئيًا، تسجيل معلومات عن الوقائع أو إيصالها بشكل مباشر. وقد يكون مثل ذلك «العبارات الأخلاقيّة» التي يُعْنى بها حصرًا أو جزئيًا، إبداء انفعال ما أو فرض سلوك ما أو التأثير في التصرّفات بطرق معيّنة. في هذا [المجال] كان كانط من الروّاد أيضًا. غالبًا ما نستخدم أيضًا مقولات تتخطّى، على الأقلّ، نطاق النحو التقليدي. ولقد تبيّن أنّ عددًا من الكلمات المُربكة والمستعملة في تصريحات وصفيّة على ما يظهر، لا تُستخدَم لتشير إلى سمة خاصة إضافية في الواقع الذي تُبلغ عنه، إنّما تشير (لا تبلغ) إلى الظروف التي أُدلـيَ فيها بالتصريح، أو إلى تحفّظات بشأنه، أو إلى الطريقة التي يجب تناوله بها، وما إلى ذلـك. ويُسمّى التغاضي عن هذه الاحتمالات عـادةً مغالطة «وصفيّة». لكن قد لا تكون هـذه التسمية جيّدة، إذ إنّ [سمة] «وصفيّ» مصطلح خاص. وليست كلّ التصريحات الصحيحة أو الخاطئة ضروب وصف، لذلك أفضّل أن أستخدم كلمة «تقريريّ».
وتمّ تدرجيًّا ضمن هذا الإطار تبيان أنّ عددًا كبيرًا من الطروحات الفلسفيّة المربكة نشأت نتيجة خطأ، ويكمن هذا الخطأ في أنّ هناك مقولات اعتُبرت تصريحات وقائعيّة لا لبس فيها، بينما هي إمّا هُراء (بطرق غير نحويّة بشكل لافت) وإما أنّ المقصود منها غير التصريح الوقائعيّ.

كيفما كان رأينا في هذه الرؤى والاقتراحات الجديدة على وجه الخصوص، ومهما تحسّرنا على الإرباك الذي اعترى المذهب والمنهج الفلسفيّين منذ بداياتهما، فلا شكّ في أنّها تُحدِثُ ثورة في الفلسفة. وإذا كان يحلو لبعضهم تسميتها الثورة الأعظم والأكثر نفعًا في تاريخ الفلسفة، فلا تظنّنّ، بعد التفكير، أنّهم يبالغون في ما ذهبوا إليه. ولا غرابة في أنّ البدايات كانت تدريجيّة، وذات مواقف متحيّزة وأهداف دخيلة، فهذا شأن شائع في الثورات.

العزل الأوّليّ للمقولات الأدائيّة[2]

من المؤكّد أنّ نمط المقولات التي ننظر فيها هنا ليس عامةً هراءً، مع العلم أنّ سوء استخدامها قد يُنتج ألوانًا خاصة من «الهراء»، كما سنرى. ونعتبر أنّها تشكّل فئة أخرى، هي المقولات المراوغة. لكن ليست مراوغتها بوصفها تصريحًا وقائعيًا أو وصفيًا أو تقريريًا أمرًا ضروريًا، بأيّ شكل من الأشكال. ومع ذلك، من العاديّ أن تروغ؛ ويكون ذلك عندما تتجلى في أكثر صِياغاتها وضوحًا، وهذا أمر مستغرب. وأعتقد أنّ النحويّين لم يستشفّوا ما وراء هذا «التنكّر»، ولم يقم الفلاسفة بذلك ـ في أحسن الأحوال ـ إلا عَرَضًا[3]. فمن

(2) كلّ ما يرد في هذه الفقرات موقّت، ويمكن إعادة النظر فيه على ضوء الفقرات اللاحقة.

(3) يجدر بالقضاة أن يعوا أكثر من غيرهم الأحوال الحقيقيّة للواقع، ولعلّ بعضهم كذلك. مع العلم أنّهم ينقادون إلى الخوف المتخيّل على مكانتهم، فيَعُدّونَ التصريح «القانونيّ» تصريحًا وقائعيًا.

الملائم، إذًا، دراسة شكلها المضلِّل أوّلًا، لإظهار خصائصها من طريق المغايرة بينها وبين التصريحات الوقائعيّة التي تحاكيها.

نبدأ، إذًا، بأمثلة هي بعض المقولات التي لم توضع في صنف نحويّ مُعترف به سوى صنف «التصريحيّة»، وليست هراء، ولا تحوي أيًّا من العلامات التحذيريّة التي يعرفها الفلاسفة، أو يظنون أنّهم يعرفونها (كلمات عجيبة كـ«جيّد» و«جميع»، وتعابير مُساعدة للأفعال مشبوهة كـ«ينبغي أن» و«يستطيع أن» وتراكيب مُريبة كالمقولات الافتراضيّة)، وواقع الحال أنّها تحوي كلّها بشكل متكرّر ضمير المتكلّم المفرد وفق النَسَق التقريريّ لفعل مضارع مبني للمعلوم[4]. ونجد مقولات تفي بهذه الشروط، لكنّها في الوقت نفسه:

أ ـ لا «تصف» أيّ شيء أو «تبلغُ» عنه أو تؤكّده ألبتة، وليست «صحيحة أو خاطئة»؛

ب ـ أداء الجملة هو في حدّ ذاته القيام بعمل، أو بجزء من عمل، لا يمكن وصفه في **المعتاد** بأنّه قول شيء ما، أو بأنّه لا يعدو كونه كذلك.

وما أقوله لا تناقض فيه وإن بدا كذلك، أو لعليّ لغاية في نفسي حاولت أن أجعله يبدو كذلك. في الواقع، ستكون الأمثلة التي أذكرها أدناه مخيّبة للظنون.

---

(4) ولذلك ما يبرّره: كلّها مقولات ملفوظات أدائيّة «صريحة»، وتنتمي إلى فئة واسعة سنسمّيها لاحقًا «مقولات المزاولة».

الأمثلة:

أـ «أريد (أي أريد أن تكون هذه المرأة زوجتي الشرعية التي أقترن بها)» ـ يتمّ الإدلاء بها في أثناء حفل زواج[5].

بـ «أسمّي هذه السفينة الملكة إليزابيت» ـ يتمّ الإدلاء بها في حفل كسر قنينة زجاج على هيكل السفينة.

جـ «أعطي أخي ساعتي وأورّثه إيّاها» ـ ترد في وصيّة.

دـ «أراهنك بستّة دراهم على أنّها ستمطر غدًا»

يبدو من الواضح أنّ الإدلاء بالجملة (في الظروف المناسبة بالطبع) في هذه الأمثلة لا يعني وصف قيامي بما يجب أن يُقال إنّني أفعله[6] عندما أُدلي بها، أو التصريح بأنّني أفعله: بل إنّه فعلُ ما أدلي به. ليست أيّ من المقولات المذكورة صحيحة أو خاطئة: أدلي بإثبات ذلك باعتباره بيّنًا ولا أجادل فيه. لا نحتاج أن نجادل في ذلك أكثر من الجدل الذي نحتاجه للقول إن «تبًّا» ليست صحيحة أو خاطئة، إذ من الممكن أن «تقدّم المقولة معلومات للمستمع» ـ لكنّ هذا أمر آخر. إذًا، فأن نسميّ السفينة هو أن نقول (في الظروف المناسبة) «إنّي أسمّيها...». وعندما أقول أمام كاتب المحكمة أو المذبح، أو ما إلى ذلك: «نعم، أريد»، فأنا لا أبلّغ عن حصول الزواج، إنّما أشارك فيه.

---

(5) [انتبه أوستن لاحقًا إلى أنّ تعبير «أريد» لا يُستخدم في حفل الزواج، لكن لم يعد من الممكن تصحيح الخطأ. تركناه في النصّ، إذ إنّه ليس خطأً مهمًّا من الناحية الفلسفيّة. جايمس أوبي أورمسن].

(6) وحتى بدرجة أقلّ، ما سبق أن فعلته أو عليّ أن أفعله مستقبلاً.

ما الاسم الذي يمكن أن نطلقه على هذا النمط من الجمل أو المقولات؟[7] إنّني أقترح أنْ نسمّيها **جملاً أدائيّة** أو مقولات أدائية (performative utterance)، أو اختصارًا «أدائيّة». وسنستخدم مصطلح «أدائيّ» للإشارة إلى عدد من الطرق والتراكيب المتجانسة، كما يشير مصطلح «صيغة الأمر» إلى متجانس[8]. وبالطبع إنّ التسمية مشتقّة من «أدّى»، الفعل المستخدم عادةً مع الاسم «فِعْل»: إنّها تشير إلى أنّ صدور المقولة هو أداء فعلٍ ـ وليس من الاعتياديّ أن يُعتبر قول شيء ما وحسب.

هناك عدد من الكلمات التي يمكن التفكير بها بديلًا من «أدائي» وتصلح لوصف فئة أوسع أو أضيق من الجمل الأدائيّة: على سبيل المثال، عدد كبير من المقولات الأدائيّة **تعاقديّة** («أراهن على»)، أو **إعلانيّة** («أعلن الحرب»). لكن لا أعرف كلمة شائعة الاستخدام، أو يتمّ استعمالها بما يكفي، كي تصلح لوصف كلّ هذه الفئات. ولعلّ إحدى الألفاظ التقنيّة القريبة ممّا نسعى إليه هي «معمول به»، كما يستخدمها بالتحديد المحامون عندما يرجِعون إلى جزء من مستند،

---

(7) تشكّل «الجُمل» فئة مقولات، ومن المفروض تحديدها بوصفها فئة، برأيي، نحويًا. لكنّني أشكّك بأن تكون قد حدّدت نحويًا بشكل مقبول. وتتمّ مغايرة المقولات الأدائية، على سبيل المثال وبشكل أساسيّ، مع المقولات «التقريريّة»، فإصدار مقولة تقريريّة (أي الإدلاء بها مرفقة بإرجاع تاريخيّ) هو الإدلاء بتصريح. ومن الأمثلة على إصدار مقولة أدائيّة، المراهنة. راجع ما يرد أدناه عن «التعبير بالإفصاح».

(8) كنت سابقًا أستخدم «مقام أدائيّ إنشائيّ»، لكنّ «أدائيّ» أفضل لأنّها أقصر، وأقلّ بشاعة وتشكيلها أسهل وأكثر التزامًا بالتقاليد.

أي إلى بعض بنود العقد التي تؤثّر في المُتاجرة (تحويل مالي، أو ما إلى ذلك) وتنصّ على موضوعها، بينما «توضح» بقيّةُ المستند الظروفَ التي تتمّ فيها المُتاجرة[9]. لكنّ «معمول به» لها معانٍ أخرى وقد تُستعمل لتعني أنّ أمرًا ما «مهمّ» وحسب. لقد فضّلتُ لفظة جديدة قد لا نكون جاهزين لأنْ نُلحق بها معانيَ مكونّة سلفًا، بالرغم من أن أصلها الاشتقاقيّ ليس غير ذي صلة.

هل النطق بقول ما يجعله واقعًا؟

أنقول، إذًا، أشياء كالآتي:

«الزواج هو النطق ببضع كلمات»، أو

«المراهنة هي، بكلّ بساطة، قول شيء ما»؟

يبدو هذا المذهب غريبًا وحتى غير جدّي، لكن إذا أضفنا إليه بعض الاحتياطات الضروريّة قد يصبح غير غريب ألبتة.

أوّل اعتراض معقول، ولا يخلو من الأهميّة، هو أنّه في كثير من الحالات يمكن أداء نوع التصرّف نفسه من دون الإدلاء بكلمات، مكتوبة أو شفوّية، لكن بطريقة أخرى. على سبيل المثال، يمكنني في بعض الأماكن أن أتزوّج بالمُساكنة، ويمكنني أن أراهن ضدّ آلة رهانٍ فأضع فيها قطعة نقديّة. ربّما علينا، إذًا، تحويل العبارات المذكورة أعلاه إلى «إنّ قول بضع كلمات يُنجز الزواج»، أو «الزواج هو، في

---

(9) أدين بهذه الملاحظة للبروفيسور هربرت ليونيل أدولفوس هارت (Herbert Lionel Adolphus Hart).

بعض الحالات، بكلّ بساطة، قول بضع كلمات»، أو «إنّ قول شيء ما هو، بكلّ بساطة، المراهنة».

لكن من المرجَّح أنّ علّة اعتبار هذه الملاحظات مهمّة هي واقعة جليّة سنعود إلى تفصيلها لاحقًا. ومفادها الآتي: إنّ الإدلاء بالكلمات هو في الحقيقة وفي العادة حدث، أو حتى الحدث الرئيس في أداء التصرّف (الرهان، أو شيء آخر). وأداء التصرّف هو موضوع المقولة، لكنّه لا يكون في العادة، لا بل لا يكون ألبتة الشيء الوحيد الضروريّ ليصبح من الممكن القول إنّ التصرّف قد تمّ أداؤه. بشكل عام، من الضروريّ دائمًا أن تكون الظروف التي يتمّ فيها الإدلاء بالكلمات، بطريقة ما أو بطرق ما مُناسبة، وفي معظم الأحيان يكون من الضروريّ أن يقوم المتكلّم نفسه، أو حتى شخص آخر، بأفعال أخرى أيضًا، أفعالٍ «جسديّة» أو «عقليّة» أو حتى تصرّفات مفادها الإدلاء بكلمات إضافيّة. فلتسمية السفينة مثلًا يجب أن أكون الشخص المعيَّن لتسميتها، وللزواج (المسيحيّ) من الأساسيّ أن أكون غير متزوّج من امرأة حيّة، وسليم العقل وغير مطلَّق، وما إلى ذلك. وليتمّ الرهان من الضروريّ عامةً أن يقبل أحدهم عرض الرهان (وعليه أن يفعل شيئًا، كأن يقول «تمَّ»). ولا يتمّ الإهداء إذا قلت «أعطيك إيّاه» ولم أعطكَ شيئًا.

حتى الآن تجري الأمور على ما يُرام، فيمكن أن يتمّ أداء الفعل بطرق تختلف عن المقولة الأدائيّة، وفي جميع الأحوال يجب أن تكون الظروف، بما فيها الأفعال الأخرى، مناسبة. لكن قد يأتي الاعتراض بشيء مختلف تمامًا، إنّما خاطئ، خصوصًا إذا كان يطرح

مسألة المقولات الأدائيّة التي تولّد انطباعًا قويًا كـ«أَعِدُ بأن...». فهل من المؤكّد أنّه لا بدّ من النطق بالكلمات «بجديّة» وبطريقة يُفهم منها أنّ المتكلّم جادّ؟ هذا صحيح بما يكفي عامةً، لكنّه مبهم - إنّه أمر مهمّ شائع عند مناقشة المعنى العامّ لأيّ مقولة. وعليّ ألّا أكون مازحًا أو منشئًا شعرًا عند قول ذلك مثلًا. لكن يمكن أن نشعر أنّ الجديّة تقتصر على أداء الكلمات بطريقة (محض) خارجيّة تُعتبر إشارة مرئيّة لتصرّف داخليّ وروحيّ، لمراعاة المقام أو لتدوين الحدث في السجلات ولحفظ المعلومات. وبقفزة صغيرة من الإشارة المرئيّة ننتقل إلى الاعتقاد بوجود التصرّف الداخليّ، أو افتراضه حقيقيًا، من دون أن نعي أنّه يدخل في إطار غايات كثيرة لا تعدو المقولة الخارجيّة كونها وصفًا، **صحيحًا أو خطأً**، لحدوث الأداء الداخليّ. ونجد التعبير الكلاسيكيّ عن هذه الفكرة في هيبوليتس (*Hippolytus*) (السطر 612)، حيث يقول هيبوليتس «أقسمَ لساني، لكنّ قلبي (أو فكري أو ممثّل وراء الستار) لم يفعل»[10]. لذا فإنّ «أعد بأن...» تُلزمني - تسجّل تسليمي الروحيّ بقيد روحيّ.

يُشعرنا بالرضى أن نعاين في المثال أعلاه كيف أنّ الإفراط في التعمّق أو في توقير المناسبة يمهّد الطريق فورًا لمخالفة الأخلاق. إنّ من يقول «إعطاء وعد ليس مجرّد مسألة إنجاز بكلمات! إنّه تصرّف داخليّ وروحيّ!» قادر على الظهور بوصفه معلّمًا للأخلاق صلبًا يواجه

(10) لا أقصد بهذا أنّ علينا الاستغناء عن جميع المؤدّين من خارج خشبة المسرح - مسؤولي الأضواء ومدير المسرح والملقّنين، إنّما أعترض على بعض بدلاء الممثّلين الذين يشكلون نسخة ثانية للمسرحية.

جيلًا من المنظّرين السطحيّين: نراه كما يرى نفسه، يُشرف على الأعماق غير المرئيّة للحيّز الأخلاقيّ، مع كلّ ما يتميّز به اختصاصيّ **لا نظير له**. ومع ذلك، فهو يوفّر لهيبوليتس مخرجًا، ولمتعدّد الزوجات عذرًا لقوله «نعم، أريد...»، وللمتهرّب من الدفع دفاعًا عن قوله «أُراهن». المطابقة (للواقع) والأخلاق، كلاهما يؤيّدان القول البادي: **إنّ كلمتنا تُلزمنا**.

إذا استبعدنا هذه التصرّفات الداخليّة الافتراضيّة، هل يمكننا أنْ نفترض أنّ مقولةً كـ «أعدُ بأن...» أو «نعم، أريد (أن أتزوّج هذه المرأة...)» تصف أيًّا من الأشياء الأخرى التي من المؤكّد أنّها في العادة من المطلوب أن تصحبها، وبالتالي إن لم تكن هذه الأشياء حاضرة تكون المقولة خاطئة، وهي بحضورها تجعل المقولة صحيحة؟ لنعالج أولًا حالة المقولة الخاطئة، ثمّ ننظر في الذي نقوله في واقع الحال بشأن المقولة المعنيّة عندما **لا** نجد أحد المكوّنات المرافقة. لا نقول في أيّ حالة إنّ المقولة خطأ، إنّما إنّ المقولة ـ أو بالأحرى **التصرّف**[11]، أي إنّ الوعد لاغٍ، أو يشوبه سوء النيّة، أو لم يتمّ تحقيقه، أو ما إلى ذلك. في حالة الوعد، كما في المقولات الأدائيّة الأخرى، من المناسب أن يُضمر الشخص الذي يُدلي بالوعد نيّة ما. وهي في حالة الوعد الإيفاء بوعده: وقد يبدو أنّ هذه النيّة، من بين جميع الأمور المرافقة، هي الأنسب لأن تكون ما تصفه مقولة «أعد»

---

(11) نمتنع عن التمييز بين المقولة والتصرّف، وبالتحديد لأنّ الفرق بينهما ليس واضحًا.

وتسجّله. ألا نتحدّث عند غياب هذه النيّة عن «وعد خاطئ»؟ وعندما أقول ذلك لا أعني أنّ المقولة «أعد بأن...» خطأ بمعنى أنّ المتكلم يصرّح بأنّه فعل، وهو لم يفعل، أو بأنّه يصف، لكنّ وصفه مشوَّه ـ إبلاغ مشوَّه. إنّه فعلًا يعد، وحتى إنّ وعده ليس لاغيًا، على الرغم أنّ فيه سوء نيّة. وقد تكون مقولته مضلّلة، وعلى الأرجح خادعة ولا شكّ باطلة، لكنّها ليست كذبة أو تصريحًا مشوَّهًا. أقصى ما يمكننا أن نقول هو أنّ المقولة تستلزم أو تدسّ شيئًا خاطئًا أو تصريحًا مشوّهًا (بمعنى أنّه ينوي أن يفعل شيئًا ما)، لكنّ هذا أمر مختلف جدًا. إضافة إلى ذلك، لا نتحدّث عن مراهنة خاطئة أو عمادة خاطئة، وإذا تحدّثنا عن وعد خاطئ فقولنا هذا لا يُلزمنا أكثر من الحديث عن حركة خاطئة. ليس من الضروري أن نحصر استخدام «خاطئ» في وصف التصريحات وحسب.

شروط المقولات الأدائيّة الناجحة

لا شكّ في أنّكم تذكرون أنّنا نعالج حالات ومعانيَ (بعض الحالات فقط، كان الله في عوننا) إذا ما **قال** المرء فيها شيئًا ما فهو **يفعل** شيئًا ما، أو بواسطة قوله (by saying) شيئًا ما، أو بقوله (in saying) شيئًا ما، يقوم بشيء ما. وهذا الموضوع طَرْح واحد ـ ضمن طروحات كثيرة أخرى ـ يشكّل جزءًا من حركة جديدة تعيد النظر في افتراض فلسفيّ ضمنيّ قديم مفاده أنّ قول شيء ما (على الأقلّ بالنسبة إلى الحالات التي تستحقّ النظر فيها، أي كلّ الحالات التي يُنظر فيها) هو، بكلّ بساطة، **التصريح** به. لا شكّ في أنّ هذا الافتراض غير واعٍ ومتهوّر، لكن يظهر أنّه طبيعيّ تمامًا في الفلسفة. لا بدّ من تعلُّم العَدْوِ قبل المشْي، إذ كيف نصحّح الأخطاء إذا لم نرتكبها؟

أبدأ بلفت انتباهكم بواسطة الأمثلة إلى بعض المقولات البسيطة من النوع الذي يسمّى مقامات أدائيّة أو مقولات أدائيّة. فهذه الأخيرة في ما تبدو عليه ـ أو على الأقلّ في ترتيبها النحويّ ـ هي «تصريحات». لكن عندما ننظر فيها من قرب يصبح من الواضح جدًّا أنّها **ليست** مقولات يمكن أن تكون «صحيحة» أو «خاطئة»، مع العلم أنّ كون المقولة «صحيحة» أو «خاطئة» هي الخاصيّة التي تميّز التصريح. وأحد الأمثلة التي تحدّثنا عنها هي «نعم أريد» (أن تكون

هذه المرأة زوجتي الشرعيّة) يُدلي بها العروس في حفل زواجه. علينا أن نقول هنا إنّ من يقول هذه الكلمات **يفعل** شيئًا ما ـ أي يتزوّج، ولا **يُبلغ** بأنّه يتزوّج. ومن **المفضّل**، على الأقلّ، وصف تصرّف الزواج، وتصرّف المراهنة مثلًا، بأنّه **النطق بكلمات معيّنة** (وإن كان يجب أن نستمرّ في البحث عن تسمية أفضل)، بدل وصفه بأنّه أداء فعل مختلف داخليّ وروحيّ تكون هذه الكلمات مجردّ إشارة خارجيّة ومسموعة تدلّ عليه. لعلّه من الصعب البرهنة على هذا الطرح، لكنني أتبنى اعتباره واقعة.

ومن الجدير بالذكر أنّه في قانون البيّنات الأميركيّ، كما قيل لي، يُقبل الإبلاغ عمّا قاله شخص آخر بوصفه بيّنة إذا كان المنقول مقولةً من النوع الأدائيّ الذي نتحدّث عنه، إذ إنّه إلى حدّ بعيد لا يُعتبر إبلاغًا بما **قاله**، أي نقلًا لما سُمع: لا يُقبل المنقول بوصفه بيّنة على ما قاله، إنمّا يُعدُّ إبلاغًا بما **فعله**، أي عن فعل **قام** به. وهذا يتوافق مع الأحاسيس التي عبّرنا عنها بشأن المقولات الأدائية.

وصلنا إلى مرحلة اهتزّت فيها الأرضيّة للأحكام المسبقة. ولكن الآن، كيف نتابع بوصفنا فلاسفة؟ أحد الاحتمالات هو التراجع عن كلّ ما قلناه. ويمكننا أيضًا تفكيك المسألة إلى مراحل منطقيّة. لكن كلّ هذا يتطلّب وقتًا طويلًا. لنبدأ على الأقلّ بتركيز انتباهنا في مسألة ذكرناها سابقًا بشكل عرضيّ، هي «الظروف المناسبة». ليست المراهنة، كما ذكرنا أيضًا عرضًا، مجرَّد الإدلاء بكلمات «أراهن أنّ...»: سيقوم أحدهم بذلك، لكن قد لا يكفي هذا لنوافق على أنّه في الواقع نجح في القيام بالمراهنة، أو على الأقلّ أنّه قام بذلك

بالتمام. قد يعلن مثلًا عن الرهان بعد انتهاء السباق. إضافة إلى الإدلاء بالكلمات المسماة أدائيّة، كقاعدة عامة، هناك أمور كثيرة يجب أن تكون صحيحة وتتمّ بشكل صحيح لكي ننجح بإتمام الفعل المقصود. نأمل أن نكتشف هذه الأمور عند النظر في أنماط الحالات التي لا تتمّ الأمور فيها كما ينبغي، ويفشل التصرّف المقصود ـ الزواج أو الرهان أو الوصيّة أو العماد، أو ما إلى ذلك ـ على الأقلّ إلى حدّ ما: يمكن أن نقول عندها إن المقولة ليست خطأ، لكنّها بشكل عام **غير ناجحة**. ولهذا السبب نسمّي هذا المذهب، (أعني) **الأشياء التي يمكن أن تفشل** عند الإدلاء بهذا النوع من المقولات، مذهب أنماط **عدم التوفيق** (Infelicities).

نحاول في ما يلي التصريح بالخطوط العريضة ـ ولا أرغب في أن أعلن بأيّ شكل من الأشكال أنّ هذه الخطوط نهائيّة ـ لبعض الأشياء، على الأقلّ، الضروريّة لـ «نجاح» المقولات الأدائيّة (على الأقلّ عندما تكون أدائيّة بشكل ظاهر وإلى حدّ كبير، كتلك التي نظرنا فيها حتى الآن) أو إتمامها بسلاسة، ثمّ نعطي أمثلة عن المقولات غير الموفّقة ونتائجها. وأخشى أن تجدوا الشروط التي لا بدّ من توافرها بداهةً، لكنني أيضًا آمل ذلك.

(أ ـ 1) لا بدّ من وجود تدبير اصطلاحيّ مقبول له نتيجة اصطلاحيّة، ويتضمّن الإدلاء بكلمات معيّنة، يقولها أشخاص معيّنون في ظروف معيّنة.

(أ ـ 2) لا بدّ من أن تكون الظروف والأشخاص المعنيّون في الحالة المعنيّة مناسبين لاعتماد التدبير المُعتمد.

(ب ـ 1) لا بدّ من أن ينفّذ التدبيرَ جميعُ المشاركين بشكل صحيح

(ب ـ 2) وكامل.

(ت ـ 1) عندما يكون التدبير، كما في الغالب، معدًّا ليستخدمه أشخاص يملكون أفكارًا ومشاعرَ ـ أو لتدشين سلوك معيّنٍ ينتج من التدبير ويقوم به أحد المشاركين ـ فلا بدّ من أن يملك حقًّا، هؤلاء المشاركون الذين يعتمدون التدبير، هذه الأفكار والمشاعر، ويجب أن ينووا التصرّف على هذا الأساس[12]،

(ت ـ 2) ولا بدّ بالتالي من أن يتصرّفوا على هذا الأساس.

أمّا إذا لم نلتزم بواحدة (أو أكثر) من القواعد السّت، فستكون مقولتنا الأدائيّة (بطريقة ما) غير ناجحة. لكن بالطبع توجد فروق كبيرة بين «طرُق» عدم النجاح هذه ـ طرق حاولنا أن نبيّنها في الشروط التي ذكرناها أعلاه.

يقوم التمييز الأوّل الكبير بين القواعد الأربع التي تشكّل (أ) و(ب) مجتمعة من حيث إنّها تتعارض مع القاعدتَين في (ت). إذا لم يلتزم الشخص المعنيّ بأيّ من القواعد الأولى («أ» أو «ب») ـ إذا لم يُدْلِ بالصيغة الصحيحة، أو، لنقل، لم يكن في منزلة تتيح له القيام بالتصرّف المقصود، كأن يكون متزوّجًا، أو أنّ من يشرف على الحفل هو محاسب السفينة وليس قبطانها، عندها يكون أداء التصرّف المقصود ـ كالزواج مثلًا، غير ناجح ألبتة، ولا يتخذ حيّزًا، ولا يتمّ.

---

(12) سنشرح لاحقًا لماذا لا يُعتبر امتلاك المشارِك هذه الأفكار والمشاعر والنوايا، بكلّ بساطة، أحد «الظروف» المذكورة في (أ).

أمّا في الحالتين (ت) فيتمّ التصرّف، مع العلم أنّ إتمامه في الظروف المفصّلة في (ت) يعني أنّه غير صادق، يسيء المتكلّم فيه استخدام التدبير. فعندما أقول «أعد بـأن...» ولا أنوي الوفاء بوعدي، أكون قد وعدت. لكن... نحتاج إلى أسماء تُرجع إلى هذا التمييز العام. نسمّي المقولات غير الموفّقة بالاستناد إلى (أ) و(ب) ـ التي لا يتمّ فيها الإدلاء بالصيغة الكلاميّة المعدّة لتتناسب مع أداء تصرّف معيّن وبوصفها جزءًا منه ـ «إخفاقات» (misfires). ويمكننا أن نسمي المقولات غير الموفّقة التي لا تمنع تحقيق التصرّف «انتهاكات» (abuses) (أرجـو عـدم التشديد على الـدلالات الضمنيّة لهذه التسميات). عندما تكون المقولة إخفاقًا، لا يُتاح لنا تحقيق التدبير الذي أعلنّا اعتماده، وكأنما تمّ إتلافه، ويكون التصرّف (كالزواج وغيره) لاغيًا أو غير نافذ، أو ما إلى ذلك. نعتبر عندها أنّ التصرّف كان مزعومًا أو ربّما محاولة ـ أو نستخدم تعبيرًا كـ «كان شكلَ زواج» بالتغاير مع «زواج». من ناحية أخرى، في الحالات (ت) نقول عن التصرّف غير الموفّق إنّهُ «مُدَّعى» أو «ذو ثغرات» ـ وليس «مزعومًا» أو «فارغًا»، أو لم يتمّ تحقيقه أو استهلاكه ـ وليس لاغيًا أو غير نافذ. لكن أضيف هنا أنّ هذه التمييزات ليست راسخة ومُحكمة، وخصوصًا «مزعوم» و«مدّعى»، ومثيلاتهما، فلا يمكن التشديد عليها. كلمتان أخيرتان بشأن «لاغ» أو غير نافذ». بالطبع هذا لا يعني أنّ المتكلّم لم يفعل شيئًا. أمور كثيرة تكون قد تمّت ـ يكون العروس مثلًا قد اقترف جرم تعدّد الزيجات، لكن التصرّف المدّعى، أي الزواج، لم يتمّ. ذلك أنّه على الرغم من التسمية «تعدّد الزيجات»، الزواج الثاني لا يتمّ. (باختصار،

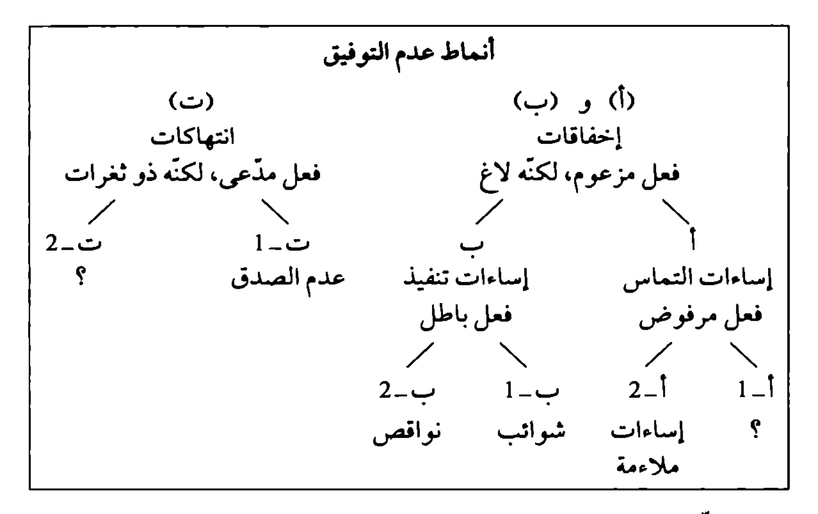
إنّ حساب الجبر في الزواج يتبع طريقة بوول ((Boole)). إضافة إلى ذلك، «غير نافذ» لا تعني هنا «من دون عواقب ونتائج وانعكاسات».

المسألة الثانية هي أنّه علينا توضيح التمييز العام بين الحالات المتّصلة بـ (أ) وتلك المتّصلة بـ (ب)، أي الإخفاقات. في (أ ـ 1) و (أ ـ 2) هناك **إساءة التماس** (misinvocation) للتدبير ـ إمّا لأنّه **لا يوجد** تدبير، أو لأنّه لا يمكن القول إنّ ما تمّ القيام به هو تطبيق له. عندما يحدث ذلك يمكن القول إنّ المقولات غير الموفّقة فيها **إساءات التماس**. ومن بين هذه الأخيرة يمكننا، بشكل معقول، تسمية النوع الثاني ـ حيث يوجد تدبير، لكن لا يطبّقه من يجوز له ذلك وفي الظرف المناسب ـ **إساءات ملاءمة** (misapplications). ولم أنجح في ابتكار اسم خاص بالفئة الأولى (أ ـ 1). في مقابل الحالات (أ)، التدبير لا عيب فيه في الحالات (ب)، وتُعتمد مراحله بدون نقص، لكنّ تنفيذ الطقس فاسد، ويترتب على ذلك عواقب وخيمة إلى حدّ ما. نسمّي الحالات (ب)، من حيث تعارضها مع الحالات (أ)، **إساءات تنفيذ** (misexecutions) مقابل إساءات التماس: يتمّ **إفساد** التصرّف المزعوم بسبب شائبة أو نقص في ترتيب الحفل. الفئة (ب ـ 1) للشوائب (flaws)، والفئة (ب ـ 2) للنواقص (hitches).

نحصل بذلك على المخطّط الآتي[13]:

---

(13) [استخدم أوستن من وقت إلى آخر أسماء أخرى لعدد من أنماط عدم التوفيق. نورد بعضها للأهميّة: (أ ـ 1) اللادور، (أ ـ 2) إساءة تأدية الدور، (ب) إجهاضات، (ب ـ 1) إساءات التنفيذ، (ب ـ 2) عدم التنفيذ، (ت) عدم الاحترام، (ت ـ 1) إخفاءات، (ت ـ 2) عدم التأدية، عدم الوفاء، المخالفة، عدم الانضباط، التجاوز. جايمس أوبي أورمسن].



أتوقّع أن تثير (أ ـ 1) و (ت ـ 2) بضعة شكوك، لكنني أؤجل النظر فيها بالتفصيل إلى القريب العاجل.

قبل الخوض في التفاصيل أريد أن أُدليَ ببعض الملاحظات العامة بشأن المقولات غير الموفّقة. يمكننا أن نسأل:

(1) على أيّ لون من ألوان «التصرّف» ينطبق مفهوم عدم التوفيق؟

(2) إلى أيّ حدّ يمكن اعتبار تصنيف المقولات غير الموفّقة أعلاه مكتملًا؟

(3) هل تستبعد فئات عدم التوفيق أعلاه بعضها بعضًا؟

لنتناول هذه المسائل الواحدة تلو الأخرى.

(1) إلى أيّ حدّ ينتشر عدم التوفيق؟

بالدرجة الأولى، يبدو أنّه من الواضح أنّ عدم التوفيق علّة قد يتعرّض لها أيّ تصرّف له ميزة عامة تجعل منه طقسًا أو احتفالًا، أي

جميع التصرّفات **الاصطلاحيّة** (ولعلّ هذه الفكرة أثارت حماسة القارئ، أو لم تثرها، من حيث توصيفها بعض التصرّفات التي هي بشكل تام أو جزئيّ **إدلاء بكلمات ما**): **لا** يعني ذلك أنّ كلّ طقس يمكن أن يتعرّض لأيّ نمط من أنماط عدم التوفيق (كذلك ليست كلّ مقولة أدائيّة عرضة لذلك). وهذا واضح حتى بمجرّد الاستناد إلى كثير من التصرفات الاصطلاحيّة، كالمراهنة أو توريث الملكيّة، والتي يمكن أداؤها بطرق غير كلاميّة. ولا مفرّ عندها من الالتزام بأنواع القواعد نفسها في جميع التدابير الاصطلاحيّة - يكفي أن نستغني عن الإرجاع (reference) الذي يخصّ المقولة الكلاميّة في (أ). هذا بدَهِيّ.

لكن، إضافة إلى ذلك، يجدر بنا التذكير بأنّ عددًا كبيرًا من «التصرّفات» المرتبطة بالمسائل القانونيّة هي مقولات أدائيّة أو تتضمّن مقولات أدائيّة، أو في مطلق الأحوال هي أداء لتدابير اصطلاحيّة ما، أو تتضمّن تدابير اصطلاحيّة. وبالطبع أنتم تعلمون أنّ الذين كتبوا عن القوانين أظهروا دائمًا أنّهم يعون ألوان عدم التوفيق، وأحيانًا خصوصيات المقولة الأدائيّة. ومع ذلك، فإنّ انتشار الملحوظة القائلة إنّ مقولات القانون (وتلك التي تتضمنها «المستندات القانونيّة») لا بدّ من أن تكون بطريقة أو بأخرى تصريحات صائبة أو خاطئة، قد أدّى إلى منع كثير من المحامين من التوّصل إلى فهم كلّ هذه المسألة كما فهمناها - ولا يسعنا الجزم بما إذا كان بعضهم توصّل فعلًا إلى ما قلناه. ما يهمّنا بالدرجة الأولى هو أن ندرك في الإطار نفسه أنّ عددًا كبيرًا جدًّا من التصرفات التي تدخل في نطاق الأخلاقيات ليست في

نهاية المطاف، بكلّ بساطة، **تحرّكات جسمانيّة**، كما ينزع الفلاسفة إلى اعتبارها. فللكثير منها، جزئيًّا أو بشكل كامل، الميزة العامة التي تتّسم بها التصرفات الاصطلاحيّة أو الطقوسيّة، وهي بذلك معرّضة، في ما يمكن أن يمسّها، لعدم التوفيق.

أخيرًا، يمكننا أن نسأل ـ وهنا لا بدّ لي من الكشف عن بعض أوراقي ـ: هل إنّ مفهوم عدم التوفيق ينطبق على المقولات التي تتّصف **بأنها تصريحات**؟ حتى الآن اعتبرنا عدم التوفيق خاصيّة المقولة **الأدائيّة** التي تمّ «تعريفها» (بقدر ما يمكن التحدّث عن تعريف) من حيث تغايرها مع مفهوم «التصريح» الذي يفترض أنّه مألوف. أكتفي بالإشارة هنا إلى أنّ من بين الأشياء التي حصلت مؤخّرًا في الفلسفة النظر من قرب حتى في «التصريحات» التي ليست بالتحديد خاطئة ولا «متناقضة»، إنّما غريبة. ومثال ذلك التصريحات التي تُرجع إلى ما لا يوجد، كقولنا «الملك الحاليّ لفرنسا أصلع». قد يميل بعضهم إلى دغم ذلك في ادّعاء توريث ما لا يملكه المورِّث. ألا يوجد في الحالتين افتراض مُسبق (presupposition) وجوديّ؟ أليس التصريح الذي يُرجع إلى شيء غير موجود لاغيًا، أكثر من كونه خاطئًا؟ وكلمّا نظرنا في التصريح لا باعتباره جملة (أو عبارة)، ولكن باعتباره فعلًا كلاميًّا (act of speech) (تنتمي إليه الجملة والعبارة بوصفهما تركيبين منطقيّين مستخرجَيْن منه) نقترب من دراسة مجمل الحدث بما هو تصرّف. أقول مجدّدًا، يوجد تشابهات بدَهيّة بين الكذبة والوعد الخاطئ. علينا أن نبحث هذه المسألة لاحقًا[14].

---

(14) [راجع الصفحة 78 وما بعدها. جايمس أوبي أورمسن].

(2) كان سؤالنا الثاني كالآتي: إلى أيّ حدّ يُعتبر هذا التصنيف مكتملًا؟

(2 ـأ) أوّل ما علينا تذكّره هو أنّنا عندما ندلي بمقولات أدائيّة لا شكّ في أنّنا بمعنى أساسيّ ما «نقوم بأداء أفعال» ـ وكأفعال هذه المقولات، ككلّ الأفعال ـ عرضة لأن لا تفي بالغرض من نواحٍ عديدة، لكنّ هذا القصور مختلف ـ أو يمكن تمييزه ـ عمّا سمّيناه ضروب عدم التوفيق. وأقصد أنّ الأفعال عامةً (ليس جميعها) يمكن، على سبيل المثال، أن يتمّ القيام بها بالإكراه أو بالصدفة أو نتيجة لخطأ ما، أو من دون قصد. من المؤكّد أنّه في كثير من هذه الحالات لا نرضى بأن نقول بشأن فعل ما، بكلّ بساطة، بأنّه قد تمّ فعله أو أنّ أحدهم قام به. لن أتطرّق هنا إلى العقيدة العامة: في العديد من الحالات التي تخصّ الأفعال نستطيع القول إنّ التصرّف «لاغٍ» (أو يمكن إلغاؤه بسبب الإكراه أو تأثير كان يجب أن لا يكون) وما إلى ذلك. أفترض أنّه، في ما يخصّ القيام بالأفعال، قد تتمكن عقيدة عامة واحدة، وعلى مستوى عالٍ من الشموليّة، من الجمع بين ما سمّيناه ضروب عدم التوفيق وسمات «عدم النجاح» المذكورة في هذا المقطع (في الحالات التي نتناولها، يتضمّن الفعل مقولة أدائيّة). لا يشمل تحليلنا هذا النوع الآخر من عدم النجاح، لكن علينا أن نتذكّر دائمًا أنّ سمات النوع الآخر يمكن دائمًا أن تقوم بدور ما في أيّ حالة معيّنة نناقشها. ويمكن في العادة تصنيف هذه السمات تحت عناوين مختلفة، منها «الظروف التخفيفيّة» أو «العوامل التي تحدّ من مسؤوليّة الفاعل أو تعفيه منها».

(2 ـب) ثانيًا، إنّ مقولاتنا الأدائيّة معرضّة **أيضًا**، من حيث هي **مقولات**، إلى أنواع أخرى من الضعف الذي ينتابها **جميعها**. هذه الأنواع أيضًا نعمد إلى استبعادها، ويمكن أيضًا أن تؤخذ في الحسبان في عقيدة عامة. وأعني، على سبيل المثال، الآتي: قد تكون مقولة أدائيّة ما ذاتَ ثغرات أو لاغية، **بطريقة ما**، إذا قالها ممثّل على المسرح، أو جاءت جزءًا من قصيدة، أو قالها ممثّل وهو يخاطب نفسه. وينطبق ذلك بطريقة مشابهة على كلّ مقولة ـ تبدّل هائل في ظروف معيّنة. واللغة في مثل هذه الظروف تُستخدم وفق طرق معيّنة من الواضح أنّها غير جدّية، إنّما **متطفّلة** على الاستعمال الاعتياديّ ـ ويتناول هذه الطرق مذهب **الاستعمالات** اللغويّة **الرديفة**. كلّ هذا نستبعده من نطاق تحليلنا. المقولات الأدائيّة التي ندرسها، سواء أكانت ناجحة أم غير ناجحة، يتمّ الإدلاء بها في ظروف عاديّة.

(2 ـت) وأضيف، إلى جملة العناصر المستبعدة، النظر، ولو بشكل موقّت، في نوع معيّن من «عدم التوفيق» (تجدر به هذه التسمية) ينجم عن «سوء الفهم». فمن الواضح أنّني إذا وعدتُ بأمر ما لا بدّ من أن:

(أ) يكون قد سمعني أحدهم، ربّما الشخص الذي أعده،

(ب) ويكون قد فهم أنّني أقطع وعدًا.

إذا لم يتوافر أحد هذين الشرطَيْن تظهر شكوك بأنّني فعلًا وعدت ويمكن القول إنّ ما قمت به لا يعدو كونه محاولةً أو أنّه لاغٍ. وفي مجال القانون، يتمّ اتّخاذ احتياطات خاصة لتحاشي ضروب

عدم التوفيق هذه أو غيرها، على سبيل المثال في أمر المحكمة أو مذكرّة استدعاء. وسنعود لاحقًا، في سياق آخر، إلى النظر في هذه المسألة.

(3) هل حالات عدم التوفيق هذه تستبعد الواحدة منها الأخرى؟

الجواب بدَهيّ:

(أ) لا، بمعنى أنّنا قد لا نوفّق بطريقتين في وقت واحد (قد نكذب على حمار فنعده بجزرة).

(ب) لا، بمعنى أكثر أهميّة، هو أنّ طرق الفشل «متداخلة في ما بينها» و«تتشابك»، والفصل بينها «اعتباطيّ» بطرق متعدّدة.

لنفترض، على سبيل المثال، أنّني رأيت سفينة معدّة للتدشين، فاقتربت منها وسحقت قنينة الزجاج على هيكل السفينة وأعلنت «أسمّي هذه السفينة **السيّد ستالين**»، ولإتمام الحفل دفعْتُ دليل الحبال. لكن المشكلة هي أنّني لست الشخص المكلّف بتسمية السفينة (وقد يزيد الأمور تعقيدًا أنّني اخترت تسميتها «**السيّد ستالين**»، فيضاف ذلك إلى عيوب المحاولة). يمكن أن نوافق كلّنا على أنّه:

(1) لم يتمّ بهذا الفعل تسمية السفينة[15]،

(2) في ذلك عار لا يُطاق.

---

(15) إنّ تسمية الأطفال أكثر تعقيدًا. يمكن أن نستخدم الاسم الخطأ وندعو المسؤول الخطأ ـ أي إنّ من ندعوه مخوَّل تسميّة الأطفال، لكن ليس هذا الطفل بالتحديد.

يمكنني القول إنّني «أتممت شكليًّا» تسمية السفينة، لكنّ «ما فعلته» كان «لاغيًا» أو «غير نافذ» لأنني لم أكن الشخص الذي كان ينبغي أن يقوم بذلك، لم أكن الشخص «المخوّل» لأداء ذلك. ويمكن أن يقول أحدهم أيضًا إنّه لا يصحّ لي زعم حقّ التدشين أو حتّى الإعلان عنه. فليس من تدبير مقبول مصطلح عليه، إنّما يقتصر الأمر على كونه مهزلة، كأنْ أعقد قراني على قرد. ويمكن أن يقول أحدهم إنّ جزءًا من التدبير السليم هو أن أحصل على تعييني للقيام بالتدشين. إذا قام قدّيس بتعميد طيور البطريق، أيكون عمله لاغيًا لأن تدبير العماد غير مناسب لتطبيقه على الطيور أم لأنّه لا وجود لأيّ تدبير مقبول لعمادة من ليسوا بشرًا؟ لا أظنّ أنّ هذه التساؤلات تهمّ نظريًّا، مع العلم أنّه من الممتع دراستها، ومن الملائم أن نكون مزوّدين، مثل تزوّد خبراء القانون، بمصطلحات للتصدي لها بنجاح.



أنماط عدم التوفيق: الإخفاقات

في المحاضرة الأولى، عزلنا بشكل أوّلي المقولات الأدائيّة على اعتبار أنّها ليست مجرَّد قول شيء ما، بل هي فعل شيء ما، أو بالأحرى لا تقتصرعلى قول شيء ما، وليست بلاغًا صحيحًا أو خاطئًا. وفي المحاضرة الثانية، عرفنا أنّ العبارة بالرغم من عدم كونها صحيحة أو خاطئة تبقى موضع نقد ـ قد تكون غير ناجحة؛ وقدّمنا قائمة بستّة أنماط من عدم التوفيق. أربعة من هذه الأخيرة تجعل المقولة إخفاقًا، والتصرّف المزعوم فعله لاغيًا وباطلًا، ولا يصبح نافذًا، أمّا النّمطان المتبقيّان فيجعلان من التصرّف المدّعى انتهاكًا للتدبير وحسب. يبدو، إذًا، أنّنا زوّدنا أنفسنا بمفهومين جديدين برّاقَين يتيحان لنا الكشف عن مهاد الواقع، ربّما بسبب الارتباك ـ طبعًا لنا مفتاحان جديدان بين أيدينا، لكن في الحين نفسه تحت أرجلنا مَزلقان. في الفلسفة، يجب أن تعني «مزوّدون» أنّنا «منبَّهون مسبقًا». ثمّ قمتُ بمناقشة مسائل عامة تتناول مفهوم عدم التوفيق، ووضعته في إطار عامّ ضمن خريطة جديدة للحقل المعنِيّ. أعلنت (1) أنّ هذا المفهوم ينطبق على جميع التصرّفات الاحتفاليّة (وليس الكلاميّة وحسب)، وأنّ هذه الأخيرة أكثر شيوعًا ممّا يُظنّ. وسلّمتُ (2) بأنّ قائمتي ليست مكتملة وأنّ هناك، حقيقةً، أبعادًا أخرى كاملة،

لما يمكن تسميته بشكل معقول «عدم النجاح»، تؤثّر في الأداءات الاحتفاليّة وفي المقولات عامةً. ومن المؤكّد أنّ الفلاسفة يهتمون بهذه الأبعاد، وأنّ (3) ضروب عدم النجاح المختلفة يمكن بالطبع أن تمتزج في ما بينها وتتداخل، وقد تكون كيفيّة تصنيف مثالٍ معيّن مسألة اختياريّة إلى حدّ ما.

ثمّ تناولنا بضعة أمثلة عن ضروب عدم النجاح - أي انتهاك القواعد الستّ التي وضعناها. أذكّركم بالقاعدة (أ-1): لا بدّ من وجود تدبير اصطلاحيّ مقبول له نتيجة اصطلاحية، ويتضمّن الإدلاء بكلمات معيّنة، يقولها أشخاص معيّنون في ظروف معيّنة. والقاعدة (أ-2) التي تكمّلها بالطبع، ومفادها أنّه لا بدّ من أن تكون الظروف والأشخاص المعنيّون في الحالة المعنيّة مناسبين لاعتماد التدبير المُعتمد.

(أ-1) لا بدّ من وجود تدبير اصطلاحيّ مقبول له نتيجة اصطلاحيّة، ويتضمّن الإدلاء بكلمات معيّنة، يقولها أشخاص معيّنون في ظروف معيّنة.

الهدف من الجملة الثانية من هذه القاعدة هو حصر هذه الأخيرة في مقولات تنتمي إلى حالات معيّنة، ولا أهميّة خاصة لها من حيث المبدأ.

تتضمّن صياغتنا للقاعدة كلمتَي «وجود» و«مقبول». لكن يمكننا بشكل معقول أن نتساءل ما إذا كان هناك أي دلالة لـ «وجود» سوى «مقبول»، وما إذا كان من المفضل أن نستعمل «يدخل في الاستخدام

(العام)» بدل الكلمتين معًا، ولا نقول «(1) وجود و(2) مقبول» ألبتة. مراعاةً لهذا التساؤل المعقول، نتوقّف أوّلًا عند «مقبول».

إذا أدلى أحدهم بمقولة أدائيّة وتمّ تصنيفها كإخفاق لأنّ التدبير المعتمد غير مقبول، من المفترض أن يكون عدم القبول صادرًا عن أشخاص غير المتكلّم المعنيّ بالتدبير (هذا بعد الافتراض أنّ هذا المتكلّم يتكلّم جدّيًا). لننظر في مثال: زوج يقول لزوجته في بلد مسيحيّ «أنت طالق»، وكلاهما مسيحيّ، وليسا مسلمين. في هذه الحالة نقول: «إنّه لم ينجح في تطليقها، فالتدبير الكلامي أو غير الكلامي المطلوب في حالتهما مختلف»؛ أو من الممكن أن نقول «لا نقبل بأيّ تدبير ينتج منه الطلاق ـ الزواج لا يُحَلّ». ويمكن أن يصل بنا الأمر إلى رفض ما يمكن تسميته شيفرة التدبير **بأجمعها**. ومثلُ ذلك رفض شيفرة الشرف التي تنطوي على المُبارزة: يُصدر أحدهم تحدّيًا مثلًا بقوله لي «سيزورك أتباعي»، الذي يُعادل «أتحدّاك»، ولا أبالي بما يقول. وهذه الحالة العامة مستمرة في حكاية الشقيّ دون كيشوت (Don Quixote).

ومن منظور مُقارن، الأمر بيّن إن لم نقبل بأيّ تدبير **ألبتة** ـ أيّ تدبير للقيام بشيء مماثل للأمر المعنيّ؛ أو، **على أيّ حال**، التدبير المعنيّ للقيام بالأمر المعنيّ. لكن من الممكن أيضًا أن توجد حالات نقبل فيها أحيانًا بتدبير ما في ظروف معيّنة شرطَ أن يكون الفاعلون أشخاصًا معيّنين، ولا نقبل بالتدبير نفسه في ظروف أخرى، أو على يد فاعلين آخرين. وعندها قد نكون معظم الأحيان مشكّكين في ما إذا كان يجب نسبة عدم التوفيق إلى الفئة (أ ـ 1) (كما في مثال تسمية

السفينة) أو إلى (أ ـ 2) (أو ربّما (ب ـ 1) أو (ب ـ 2)). على سبيل المثال، تقول في تجمّع ما «أختار جورج»، فيجيب جورج «أنا لا أشارك في اللّعب». هل اخترتَ جورج؟ لا شكَّ في أنّ الوضع ليس ناجحًا. يمكن أن نقول إنّك لم تختر جورج، إذ ليس هناك عُرف مفاده أنّك تستطيع أن تختار أشخاصًا لا يشاركون في اللّعب، أو لأنّ جورج ليس الشخص المناسب لتدبير الاختيار في الظروف المعنيّة. أو يمكنك أن تقول لي، ونحن على جزيرة قاحلة، «اِذهب واجلب بعض الحطب»، وقد أجيبك «لا أتلقّى الأوامر منك» أو «لستَ مخوّلًا توجيه الأوامر لي» ـ لا أتلقّى منك الأوامر عندما تحاول «إثبات سُلطتك» (التي قد أكون خاضعًا لها، لكن ليس عندما نكون على جزيرة قاحلة. ويتعارض مع ذلك حالة وجودك كقبطان على السفينة، حيث تملك سلطة حقيقيّة).

يمكننا اعتبار الحالتين أعلاه في (أ ـ 2) (إساءات الملاءمة). ونقول عندها إنّ التدبير ـ الإدلاء بكلمات معيّنة، وما إلى ذلك ـ كان على ما يُرام ومقبولًا، لكنّ الظروف التي اعتُمدَ فيها كانت خطأً، أو إنّ الأشخاص الذين أنجزوه لم يكونوا مناسبين: لا يصحّ استخدام «أختار» إلا إذا كان المفعول به للفعل «لاعبًا»، ولا يصحّ إعطاء تعليمات إلا إذا كان من أصدرها هو «صاحب الأمر» أو «السلطة».

لكن يمكننا أيضًا تصنيف الحالتين في (ب ـ 2) (وربّما نكتفي بهذا التصنيف)، فنقول: لم يتمّ إنجاز التدبير بالكامل، لأنّه من الضروري أن يشكّل ما يلي جزءًا منه: لا بدّ من أن يكون الشخص الذي يشغل موقع المفعول به لفعل «آمرك بأن...» قد أقرَّ في تدبير

سابق، ضمنيّ أو كلاميّ، بأنّ الشخص الذي يعطيه تعليمات هو صاحب السلطة. فيكون قد قال مثلًا «أعد بأن أفعل ما تأمرني به». وهذا ليس سوى أحد مواضع الشك ـ وهو بالفعل من النوع العام ـ التي تكمن في أساس النظريّة السياسيّة التي تتطرّق إلى ما إذا كان العقد الاجتماعيّ موجودًا أو غير موجود، وإذا كان من الضروريّ أن يوجد.

يبدو غير مهمّ ألبتة من حيث المبدأ كيف نقرّر تصنيف هذه الحالة أو تلك، مع العلم أنّنا قد نتّفق على الوقائع، أو من خلال إضافة تعريفات إضافيّة، فنفضّل حلًّا على آخر. لكن كقاعدة عامة، لا يُصْلِح الحالة تصنيفها في الفئة (أ_2) ولا في الفئة (ب). من المهمّ أن يتّضح الأمران الآتيان:

(1) ما يجعل (ب) غير كافية هو أنّنا مهما تساهلنا في التدبير، يبقى من الممكن أنّ يرفض أحدهم الحالة كلّها،

(2) وما يجعل (أ_2) غير كافية هو أنّ القبول بالتدبير ينطوي على أنه من غير الكافي أن يكون في الواقع مستخدمًا عامةً، حتى وإن كان المستخدمون له بشكل عام الأشخاص المعنيين بالحالة المطروحة. وبذلك يجب أن يكون من الممكن دائمًا لأيّ كان رفض أيّ تدبير، أو شيفرة تدبيرات، حتى وإن كان قد سبق وقبلها ـ كما يمكن أن يحصل مثلًا في شأن شيفرة الشَرَف. وقد يتعرّض من يرفض تدبيرًا ما للقصاص، فيرفض آخرون اللّعب معه أو يعتبر غير شريف. وعلى وجه الخصوص، لا يمكن حصر

تفسير الحالة المعنيّة بالظروف الوقائعيّة، وإلا نصبح عرضة للاعتراض القديم القائل إنّنا نشتقّ «ينبغي أنْ» (الوجوب) من «إنّه» (الوجود). (أن يكون الشيء مقبولًا ليس ظرفًا بالمعنى الحقيقيّ.) بالنسبة إلى كثير من التدابير، أن نمارس ألعابًا مثلًا، مهما كانت الظروف مؤاتية، قد أقـرّر ألّا ألعب. إضافة إلى ذلك، علينا أن نقول إنّه في نهاية المطاف من المشكوك فيه أن نعرّف «أن يكون مقبولًا» كـ«هو في العادة مستخدم». لكنّ هذه مسألة أصعب.

ثانيًا، ما الذي يمكن أن يعنيه قولنا إنّ التدبير قد لا يوجد أحيانًا ـ باعتباره متميّزًا من مسألة قبول التدبير، أو قبول هذه المجموعة أو تلك به[16]؟

(1) لدينا حالة التدابير التي «لم تعد موجودة»، بمعنى أنّها لم تعد عامةً مقبولة بعد أن كانت كذلك، أو أنّه لم يعد أحد يقبلها. ومثال ذلك حالة التحدّي.

(2) لدينا، إضافة إلى ذلك، تدابير يبدأ بها أحدهم، ويتمكّن أحيانًا من «تمريرها خلسةً»، كلاعب كرة القدم تمكّن من الحصول على الكرة والعدو بها. إنّ «تمرير شيء ما خلسة» أساسيّ، على الرغم من التعبير المشكوك بأمره. لننظر في حالة من المرجّح أن

(16) قد يعترض أحدهم على القول إنّ «وجوده» أمر مشكوك فيه، لأنّ اعتبار تعبير «غير موجود» شنيع هو على الموضة، إنّما شرعيّ. يمكننا القول إنّ الشكوك تحوم بالأحرى حول الطبيعة المحدّدة للتدبير أو تعريفه أو فهمه، لكنّه مقبول ولا شكّ في وجوده.

نقول بشأنها أنْ ليس من تدبير معيّن، بدل القول إنّنا لا نقبل به: قد أقول «كنتَ جبانًا» لأوبّخكَ أو أهينك. وأستطيع أن أجعل أدائي صريحًا فأقول «أوبّخك»، لكنني لا أستطيع فعل ذلك بقولي «أهينك» ـ لا أهميّة لعلّة ذلك الآن[17]. كلّ ما يهمّ هو أنّه إذا قال أحدهم «أهينك» فذلك يُنتج نوعًا معيّنًا من اللادور[18]: ففي حين إنّ إهانة أحدهم تدبير اصطلاحيّ ـ وهو حقًّا كلاميّ بالدرجة الأولى ـ لا يمكننا تحديد التدبير الذي يتّبعه أحدهم إذا قال «أهينك»، فنجد أنفسنا غير قادرين على تبنّي دور ما، ليس لمجرّد أنّنا لا نقبل بعُرف ما، إنّما لأنّنا نشعر بشكل مُبهم بوجود حاجز ما ـ لا تتّضح لنا طبيعته في حينه ـ يعوق عن التوصّل إلى قبول التدبير.

لكن الأكثر شيوعًا الحالات التي ليس من المؤكّد مدى اتّساع التدبير الذي يستخدم فيها ـ ما هي الحالات التي يشملها، أو الحالات المتنوّعة التي يمكن أن نطبّقه فيها. فمن طبيعة أيّ تدبير

---

(17) يعسر علينا قبول عدد كبير من التدابير والصِيَغ الممكنة. على سبيل المثال، ربّما علينا ألّا نقبل بصيغة «أعدك بأنّني سأسحقك». لكن قيل لي إنّه عندما كانت الصراعات بين الطلاب شائعة في ألمانيا كان من المعتاد أنّ يقصد أعضاء مجموعة ما أعضاء مجموعة أخرى، وكل واحد من المجموعة الأولى، بعد أنّ يتمّ توجيهه بشكل منظّم إلى أحد أفراد المجموعة الثانية، يمرّ بقربه ويقول له بكلّ تهذيب «أهينك».

(18) [كان تعبير «لادور» سابقًا الاسم الذي يطلقه أوستن على نمط عدم التوفيق (أ ـ 1). وقد تخلّى عنه، لكنّه كان لا يزال في أثناء هذه المحاضرة بين ملحوظاته. جايمس أوبي أورمسن].

أن تكون حدود تطبيقه مُبهمة ـ وبالطبع ما يصحبها من «تحديد» تعريفه. سترِدُ دائمًا حالات صعبة أو هامشيّة حيث لا يسمح أيّ شيء في تاريخ التدبير الاصطلاحيّ باتخاذ قرار نهائيّ يتعلّق بتطبيق هذا التدبير أو ذاك، في حالة معيّنة، بشكل صحيح. هل يسعني تعميد كلب، إذا أقررنا بعقلانيّته؟ أو أكون في اللادَوْر؟ يزخر القانون بمثل هذه القرارات الصعبة ـ حيث، بالطبع، من الاعتباطي إلى حدّ ما اعتبار المسألة ترتبط بـ (أ ـ 1)، فيكون العُرف غير موجود، أو بـ (أ ـ 2)، فتكون الظروف غير مناسبة لاعتماد عُرف لا شكّ في أنّه موجود. أيًّا كان قرارنا، فنحن محكومون عند اتّخاذ قرار ما بما فعلنا في الحالات «السابقة». وفي العادة، يفضّل المحامون القرار الثاني ـ (أ ـ 2)، إذ يرتبط بتطبيق القانون أو العرف وليس بابتكار قوانين جديدة.

ومع ذلك، قد نواجه نمطًا آخر من الحالات التي يمكن تصنيفها بأشكال مختلفة، وتستحقّ أن نذكرها بشيء من التفصيل.

جميع أمثلة المقولات الأدائيّة التي تحدّثت عنها مكتملة جدًّا، وهي من النوع الذي سنسمّيه لاحقًا المقولات الأدائيّة **الصريحة** (explicit performatives)، بالتغاير مع المقولات الأدائيّة **الضمنيّة** (implicit performatives) بالذات. وأقصد بذلك أنّها جميعها تبدأ بتعبير مهمّ جدًّا، أو تتضمّنه، وهو قولنا «أراهن» أو «أعِدُ» أو «أوصي» ـ ومن الشائع أنْ يستخدم التعبير المذكور في التسمية التي تُطلق على التصرّف الذي أقوم بتأديته، عند الإدلاء بالمقولة، كقولنا «مُراهنة» أو «إطلاق وعد» أو «توريث»، وما إلى ذلك. لكن، بالطبع، من الجليّ

والمهمّ أنّه يمكننا من حين إلى آخر استخدام المقولة «اذهب!» لكي نحقّق عمليًّا الشيء نفسه الذي نحقّقه عندما نقول «آمركَ بأن تذهب». وفي الحالتين، قد يقول من نتوجّه إليه، وهو مبتهج، في وصفه لما فعلنا: «لقد أُمرتُ بالذهاب». لكن عند استخدام الصيغة غير الصريحة، كالأمر «اذهَب»، قد يكون من غير المؤكّد في الواقع ـ وبقدر ما تكون المقولة في حدّ ذاتها هي المعنيّة ـ، ما إذا كان المُدلي بقوله يأمرني (أو يزعم أنّه يأمرني) بأن أذهب، أو ينصحني وحسب، أو يُناشدني، وما إلى ذلك. كذلك، يمكن أن يكون قولي «يوجد ثور في الحقل» إنذارًا أو لا يكون، وقد يكون كلّ ما أفعله هو أنّني أصف مشهدًا. وقد يكون قولي «سأكون هناك» وعدًا، وقد لا يكون. لدينا في هذه الحالة مقولة أدائيّة بدائيّة، تتميّز من المقولات الأدائيّة الصريحة. وقد يتوافر في ظروف القول ما يساعد المعنيّين على اعتبار المقولة أدائيّة أو غير أدائيّة. في جميع الأحوال، يجوز للمعنيين في وضع معيّن تبنّي أحد الاحتمالين. لعلّها صيغة أدائيّة، لكن لم يتمّ التصريح بالتدبير المعتمد بما فيه الكفاية. لعليَّ لم أعتبر أنّني تلقَيتُ أمرًا، أو أنّني، على كلّ حالٍ، لست مُلزمًا اعتباره أمرًا. وعندما نقول إنّ الشخص المعنيّ لم يعتبره أمرًا، نعني أنّه في سياق ظرف معيّن لم يقبل بالتدبير بحجّة أنّ المتكلّم المخوّل القيام بطقس التدبير لم يُنجزه بشكل مكتمل.

يمكننا اعتبار الأداء المذكور خاطئًا أو غير مكتمل (ب-1 أو ب-2): لكنّه مُكتمل حقًّا ، غير أنّه ليس واضحًا ولا صريحًا. (في مجال القانون، من المؤكّد أنّ هذا النوع من المقولات الأدائيّة غير

التصريحيّة يتمّ تصنيفها في (ب ـ 1) أو (ب ـ 2). وهناك قاعدة تقول إنّ الوصية غير الصريحة، على سبيل المثال، هي أداء إمّا غير صحيح وإما غير مكتمل. لكنّ هذه الصلابة غير موجودة في الحياة العاديّة). يمكننا أيضًا اعتبار الأداء المذكور سوء فهم (لا ننظر في ذلك هنا): لكنّه يكون ضربًا خاصًّا من سوء الفهم، يرتبط بعزم المقولة من حيث مُغايَرتُهُ لمعناها. لا تكمن المسألة في أنّ المستمعين لم يفهموا، لكن في أنّه لم يكن عليهم أن يفهموا، أي لم يكن عليهم اعتبار الأداء أمرًا.

يمكننا بالفعل اعتبار الأداء المذكور محكومًا بـ (أ ـ 2)، فنقول إنّ التدبير لم يكن معدًّا للاستخدام حيث استُخدم ـ ما يجعله بأجمعه لاغيًا. ويمكن أن نُعلن أنّه لا يجوز استخدامه إلّا في الظروف التي تجعل من الواضح أنّه هو المستخدم، من دون التباس. لكنّ هذه نصيحة من لا يقبل إلّا الكمال.

(أ ـ 2) لا بدّ من أن تكون الظروف والأشخاص المعنيّون في الحالة المعنيّة مناسبين لاعتماد التدبير المعتمد.

نلتفت الآن إلى ضروب مخالفة القاعدة (أ ـ 2)، أي نمط عدم التوفيق الذي نسمّيه إساءات الملاءمة. والأمثلة بهذا الخصوص كثيرة: كقول أحدهم «أعيّنك» لمن قد تمّ تعيينه، وبعد أن تمّ تعيين شخص آخر، أو كان لا يحقّ له تعيين أيٍّ كان، أو عندما يعيّن حصانًا؛ أو عندما يقول أحدهم «نعم، أريد» عندما تكون القرابة بينه وبين العروس لا تسمح له بأن يتزوّجها؛ أو عندما يسمّي أحدهم سفينة لم

يتمّ إنزالها إلى الماء؛ أو عندما يقول أحدهم «أعطيك» وهو لا يملك ما يعطيه أو عندما يكون ما يعطيه أوقية من جسده. ولدينا ألوان من المصطلحات الخاصة للاستخدام في أنماط الحالات المختلفة: «**خارج الصلاحيات القانونية**»، «عجز»، «لا يصلح» أو «ليس كما ينبغي» للحديث عن موجودة (أو شخص ما، ...إلخ.)، «غير مخوّل»، وما إلى ذلك.

ليس من المتوقّع أن تكون الحدود الفاصلة بين «الأشخاص غير المناسبين» و«الظروف غير المناسبة» بالضرورة ثابتة ويمكن تبيّنها بسرعة. ومن الواضح أنّه يمكننا توسيع «الظروف» لتشمل حقًا، وبشكل عام، «طبيعة» كلّ شخص يشارك في الحالة المعنيّة. لكن لا بدّ لنا من التمييز بين (1) الحالات التي يكون فيها الأشخاص غير مناسبين والموجودات والأسماء، وما إلى ذلك، غير مناسبة، أي إنّها تُعتبر «عجزًا»، من جهة، و(2) الحالات الأكثر بساطة، حيث الموجودة أو من يقوم بالأداء ليس من النوع أو النمط المطلوب، من جهة أخرى. نقول مجدّدًا إنّ هذا التمييز تقريبيّ ويكاد يتلاشى، لكنّه مهمّ (في القوانين مثلًا). لذلك علينا التمييز بين كاهن يعمّد الطفل الخطأ مستخدمًا الاسم المتّفق عليه أو يعمّد الطفل المطلوب تعميده مستخدمًا الاسم «ألبرت» بدل «ألفرد» (أي النوع 1)، والحالات التي يُقال فيها «أعمّد الطفل بِاسم 2704» أو أعدك بأن أسحق وجهكَ» أو يُعيَّن فيها الحصان مستشارًا من ناحية أخرى (أي النوع 2). يُعزى الفشل في النوع (2) إلى استخدام نمط غير مناسب؛ أمّا في النوع (1) فيُعزى إلى العجز عن اختيار المناسب وحسب.

لقد أشرنا إلى شيء من التداخل بين (أ_2) من جهة و(أ_1) و(ب_1) من جهة أخرى: لعلّه من المرجّح أن نعتبر الحالة إساءة التماس (أ_1) إذا كان الشخص المشاركُ فيها غير مناسب؛ أمّا إذا لم يكن الشخص المعيّن وفق الأصول ـ لم يتمّ تعيينه في تدبير سابق، أو ما إلى ذلك ـ فتكون إساءة ملاءمة (أ_2) من ناحية أخرى، إذا فهمنا مسألة التعيين بمعناها الحرفيّ (المنصب مقابل المَنزلة) يمكننا اعتبار عدم التوفيق خطأً في التنفيذ، شائبة (ب_1)، وليس إساءة ملاءمة مع التدبير ـ مثال الشائبة، أيضًا، أن ننتخب مرشّحًا قبل أن يُعلن ترشيحه. تكمن المسألة في مدى استعدادنا للنظر في ما سبق التدبير الحاليّ من إجراءات.

ثانيًا، لدينا أمثلة على النمط (ب) (سبق وتناولناها)، وهي إساءات تنفيذ.

(ب_1) لا بدّ من أن ينفّذ التدبيرَ جميع المشاركين بشكل صحيح.

هذه قاعدة الشوائب. ونتحدّث عن وجودها عندما نستخدم مثلًا صِيَغًا غير صحيحة ـ يوجد تدبير مناسب يخصّ الأشخاص والظروف، لكنْ لا يؤخذ به بشكل صحيح. ومن السهل أن نجد أمثلة في القانون. ومن الطبيعيّ ألّا تكون التدابير في الحياة العاديّة مُحكمة كما في القانون، إذ لا تخلو من إجازات. ومن ضمن هذه الأخيرة استخدام صِيغ غير صريحة. كذلك تتضمَّن صِيَغًا مُبهمة وإرجاعات غير أكيدة، كأن أقول «بيتي» وأنا أملك بيتَين،

أو «أراهنك بأنّ السباق لن يحصل اليوم» وقد تمَّ تنظيم أكثر من سباق.

هذه مسألة مختلفة عن إساءة الفهم أو تلكّؤ المتلقّين في التجاوب مع المتكلّم. نقول توجد شائبة في الطقس، أيًا كانت الطريقة التي يتلقّى بها المخاطبون. ومن المسائل التي تتسبّب بصعوباتٍ على وجه الخصوص مسألة ما إذا كان **«الإجماع على الأشياء نفسها»** ضروريًا عند مشاركة طرفين في الحالة. هل من الضروريّ تأمين **الفهم الصحيح** وكلّ الأمور الأخرى؟ في جميع الأحوال، من الواضح أنّ هذه المسألة تصنّف تحت قاعدَتَي (ب) وليس (ت).

(ب ـ 2) لا بدّ من أن ينفّذ التدبيرَ جميع المشاركين بشكل كامل.

هذه قاعدة النواقص. حاولنا القيام بالتدبير، لكنّ المحاولة أُجهِضَتْ. ومثال ذلك أنّني إذا قلت «أراهنكَ بستّة دراهم»، تُجهضُ محاولتي إذا لم تقل «قَبلتُ بالرهان»، أو أيّ تعبير يفي بالغرض. وتُجهَض محاولتي الزواج من امرأة إذا قالت «لا أريد». وفي المبارزة، تُجهَضُ محاولتي بأن أتحدّاك إذا لم أنجح بإرسال أتباعي لزيارتك. وإذا قلت «أفتتح هذه المكتبة» تُجهَض محاولتي إذا انكسر المفتاح في القفل. كذلك يُعتبر تدشين السفينة مُجهضًا إذا دفعت دليل الحبال قبل أن أقول «أُطلقُ هذه السفينة». هنا أيضًا، إنّ الحياة العاديّة لا تخلو من التراخي في تحقيق التدبير ـ وإلا لما كان من الممكن تسيير أيّ عمل جامعيّ!

من الطبيعيّ أنّ تُثار أحيانًا شكوك بشأن القيام بكلّ ما تتطلّبه التدابير. على سبيل المثال، هل من المطلوب أن تقبل بهديّةٍ أقدّمها

لك ليتمّ الإهـداء؟ من المؤكّد أنّ القبول مطلوب في العلاقات الرسميّة، لكن هل هو مطلوب أيضًا في العادة؟ ويُثير تعيين شخص في منصب ما من دون موافقته شكوكًا مُماثلة. المسألة هنا هي إلى أيّ حدّ يمكن أن يكون التصرّف من جهة واحدة؟ وكذلك، يتمّ التساؤل عمّا يُعتبر المرحلة الأخيرة من التصرّف، أي متى يُعتبر التصرّف مكتملًا[19]؟

أذكّركم بخصوص كلّ ما ورد أعلاه بأنّنا لم نتطرَّق إلى أبعادٍ أخرى من عدم النجاح، كما من المكن أن يحصل عندما يخطئ صاحب التصرّف بشكل بسيط في أدائه، أو عندما يختلف المعنيّون بشأن الوقائع، إضافة إلى الخلافات في الرأي. على سبيل المثال، ليس من عُرْف يتيح لي أنْ أعدك بشيء لا تريده، فألزم نفسي بتزويدك به. لكن لنفترض أنني قلت «أعدك بأن أرسلك إلى دير للراهبات ـ وأنا أعتقد أنّي أفعل ذلك لخيرك، لكنّك لا تريده، أو عندما تكون مقتنعًا أنّه لخيرك، لكنني أنا غير مقتنع، أو عندما نكون أنا وأنت مقتنعين أنّه لخيرك، لكن يتبيّن لاحقًا أنّ الأمر ليس كذلك؟ هل اعتمدتُ عُرفًا غير موجود في ظروف لا تتناسب معه؟ لا حاجة إلى القول، من منطلق عام، إنّه لا يمكن أن يوجد خيار مُقنِع بين هذه الاحتمالات، إذ إنّها ليست دقيقة بما يكفي لتتناسب مع الحالات الدقيقة. ليس من طريق مُختصر يتيح تبسيط تعقيدات الوضع بأجمعه، إذ إنّه لا يتناسب مع أيّ تصنيف شائع.

---

(19) يمكن التشكيك، إذًا، في ما إذا كان الفشل في تسليم الهديّة هو فشل في تكملة الإهداء، أو هو عدم توفيق على النمط (ت).

قد يبدو، بعد كلّ هـذا، أنّنا نقوم بالتخلي عن القواعد التي اقترحناها. لكن ليس الأمر كذلك. من الواضح أنّ احتمالات عدم التوفيق الستّة موجودة، حتى إن كان من غير المؤكّد أيّ واحد منها هو المعنيّ في هذه الحالة أو تلك: وقد نقوم بتعريفها، على الأقلّ بالاستناد إلى حالات معيّنة، إذا شئنا. علينا أن نتحاشى الإفراط في التبسيط، مهما كلّف ذلـك. ومـا أكثر الأسباب التي تحملنا على اعتبار هذا النوع من الإفـراط مرضًا يشغل الفلاسفة، لا، بل شغلهم الشاغل.

أنماط عدم التوفيق: الانتهاكات

في المحاضرة السابقة كنّا ننظر في حالات عدم التوفيق: وتناولنا حالات لا تنطوي على تبرير أو على تبرير مقبول، حيث تمّ اعتماد التدبير في ظروف غير مناسبة، أو تمّ تنفيذه بطريقة غير صحيحة أو غير مكتملة. وأشرنا إلى أنّ ذلك يؤدّي، في حالات معيّنة، إلى التداخل بين الإخفاقات وإساءات الفهم ـ وهو نمط من عدم التوفيق من المرجّح أن تتعرّض له كلّ المقولات ـ من جهة، والأخطاء من جهة أخرى.

والنمط الأخير من الحالات هو (ت ـ1) و(ت ـ2)، أي عدم الصدق والمخالفات أو التجاوزات[20]. نقول في هذه الحالات إنّ الأداء ليس لاغيًا، مع أنّه يبقى غير ناجح.

أكرّر في ما يلي التعريفات:

(ت ـ1) عندما يكون التدبير، كما في الغالب، معدًّا ليستخدمه أشخاص يملكون أفكارًا ومشاعرَ أو نوايا ـ أو لتدشين سلوك معيّن ينتج من التدبير ويقوم به أحد المشاركين ـ فلا بدّ من أن يملك حقًّا، هؤلاء المشاركون الذين يعتمدون التدبير هذه الأفكار والمشاعر والنوايا، ويجب أن ينووا التصرّف على هذا الأساس.

---

(20) راجع ص 45 والهامش رقم (13) في صفحة 44.

(ت ـ2) ولا بدّ بالتالي من أن يتصرّفوا بالفعل على هذا الأساس.

1 ـ المشاعر

أمثلة على عدم امتلاك المشاعر اللازمة:

«أهنّئكَ»، إذا قلتها وأنا لا أشعر ألبتة بالسرور، أو حتى أنني منزعج.

«تعازيَّ»، إذا قلتها وأنا لا أتضامن معك بالفعل.

الظروف هنا في محلّها، ولقد تمّ أداء التصرّف؛ فهو ليس لاغيًا، إنّما هو غير صادق. وذلك نظرًا إلى ما أشعر به، إذ لا يهمّني تهنئتك أو تعزيتك.

2 ـ الأفكار

من الأمثلة على عدم امتلاك الأفكار اللازمة:

«أنصحك بأن...»، إذا قلتها وأنا لا أعتقد أنّ ما أقوله هو الأفضل لك.

«أجده غير مذنبٍ ـ أبرّئه»، إذا قلتها وأنا أعتقد أنّ من أتحدّث عنه مذنب.

هذه ليست لاغية، إذ إنّني أنصح وأعلن حكمًا، لكنّ الذي أقوله غير صادق. ومن الجليّ أنّ هناك توازيًا بين الحالتين المذكورتين من ناحية، والكذب من ناحية أخرى، عند أداء فعل كلاميّ من نوع مقولات الإثبات.

3 ـ النوايا

من الأمثلة على عدم امتلاك النوايا اللازمة:

«أعدكَ...»، إذا قلتها وأنا لا أنوي القيام بما أعد به.

«أراهن...»، إذا كنت لا أنوي أن أدفع إذا خسرت.

«أعلن الحرب»، إذا كنت لا أنوي أن أقاتل.

وأنا لا أستخدم هنا الكلمات «مشاعر» و«أفكار» و«نوايا» بمعنى تقنيّ وليس بالمطلق.

لكن من الضروريّ إبداء بعض الملاحظات:

(1) التمييزات فضفاضة إلى درجة أنّه ليس من السهل ألبتة التمييز بين مختلف الحالات: في جميع الأحوال، يمكن بالطبع المزج بين الحالات، وفي العادة يمتزج بعضها ببعض. على سبيل المثال، إذا قلتُ «أهنّئكَ»، ما الشيء الذي لا بدَّ منه؟ أن أشعر أو أن أفكّر بأنّك قمتَ بما يجب أو تستحقّ ما حصلت عليه؟ هل لديّ شعور بأنّ ما فعلتَه ذو قيمة عالية، أم إنّ ما لديَّ مجرّد فكرة؟ وأيضًا في حالة الوعد، من المؤكَّد أنّه لا بدَّ أن أنوي: لكنني يجب أن أعتقد أيضًا بأنّ ما أنويه ممكن التحقيق (عليَّ أن أنوي فعله وليس أن أحاول وحسب)، وربّما عليَّ أن أعتقد أنّ من أعدُه مقتنعٌ بأن الوعد لمصلحته.

(2) في حالة الأفكار، علينا التميز بين ما نستنتج أنّه فعلًا كذلك ـ كأن نعتبر مثلًا أنّ شخصًا ما مذنب، وأنّه مرتكب الجرم، أو أنّه صاحب الفضل، أو صاحب الإنجاز ـ وما نفكّر أنّه فعلًا كذلك.

ففي النوع الأوّل نقبل أكثر باحتمال الخطأ. (يمكننا أيضًا التمييز بين الشعور الفعليّ بأمر ما وما نشعر بأنّه شعور له ما يبرّره من ناحية، وأن ننوي شيئًا ما ونعتبر أنّه يمكننا تحقيقه، من ناحية أخرى). لكنّ الأفكار هي الأكثر أهميّة، أي الحالة الأكثر إرباكًا: إنّها، في الأمثلة المذكورة، تحتمل عدم صدق، وهو جزء أساسيّ من الكذب باعتباره يتميّز من مجرّد قول ما هو غير صحيح في الواقع. ومن الأمثلة على ذلك أنْ أفكّر أنّ أحدهم قام بالفعلة وأقول عنه «ليس مذنبًا»، أو أفكّر أنّ من أتوجّه إليه ليس من أدّى المأثرة ومع ذلك أهنّئه. لكن، قد لا تكون ظنوني في محلّها.

وإذا ما كانت بعض أفكارنا على الأقلّ غير صحيحة (في مقابل غير صادقة)، ينجم عن ذلك نوع آخر من عدم التوفيق:

(2 ـأ) قد أعطي شيئًا هو ليس لي (مع أنّني أظنّ أنّه لي). يمكننا القول إنّ هذا «إساءة ملاءمة»، وأنّ الظروف أو الموجودات أو الأشخاص، أو ما إلى ذلك، ليست مناسبة لتدبير العطاء. لكن علينا أن نتذكّر أننا استبعدنا تمامًا نوعًا من المقولات غير الموفّقة لأنّ مضمونها خطأ أو مبنيّ على سوء تفاهم. نضيف هنا أنّ الخطأ في الفهم لا يتسبّب عامّةً باعتبار التصرّف **لاغيًا**، إنّما قد يجعل صاحبه معذورًا.

(2 ـب) إنّ «أنصحك بأن تفعل كذا» مقولة أدائيّة. لننظر في نصحي لك بأن تفعل شيئًا ما، وأنا أظنّ أنّه في مصلحتك، مع أنّه ليس كذلك ألبتة. هذه الحالة تختلف كثيرًا عن (أ)، فلا مجال للتفكير بأنّه

من المحتمل اعتبار تصرّف النصح لاغيًا أو يمكن أن يكون لاغيًا. ولا مجال أيضًا لاعتباره عدم صدق. إنّما هنا نجد أنفسنا أمام بعد جديد من النقد، فنقول إنّه إساءة النصح. ومن نواح مختلفة، إنّه أسوأ شيء يمكن قوله بشأن النصيحة. ويعني ذلك أنّ كون التصرّف ناجحًا وموفَّقًا على جميع الأصعدة لا يعني أنّه لا يمكن انتقاده. وسوف نعود إلى مناقشة هذه المسألة.

(2 ـ ج) هناك حالة ثالثة أصعب من الحالتين السابقتين. هي مسألة سنعود إليها لاحقًا، ومفادها أنّه توجد فئة من المقولات الأدائيّة أسمّيها **حُكميّة** (verdictives): على سبيل المثال، عندما أقول: أجد المتّهم مذنبًا» أو أقول «مذنب» وحسب، أو عندما يقول حَكَم اللعبة «إلى الخارج». وعندما نقول «مذنب»، التصرّف ناجح إذا كنّا نعتقد بصدق، وبالاستناد إلى البيّنات، أنّ المتّهم هو الفاعل. لكن بالطبع ما يهمّ في التدبير هو أن يكون صحيحًا، وقد لا يكون الأمر مسألة رأي، كما في المسائل الأخرى أعلاه. فعندما يقول الحَكَم «انتهى»، يُنهي بذلك اللعبة. لكن، مجدّدًا، يمكن أن يكون الحُكْم «سيّئًا»: قد يكون **غير مبرّر** (في حالة هيئة المحلَّفين) و**غير صحيح** (في حالة الحَكَم). فنكون أمام وضع غير ناجح إلى حدّ بعيد. لكنّه ليس غير موفّق بحسب أيّ من الدلالات التي حدّدناها لهذا المصطلح: هو ليس لاغيًا (إذا قال الحكم «إلى الخارج» على ضارب الكرة أن يخرج، فقرار الحكم نهائيّ) ولا غير صادق. فنحن الآن بصدد تمييز سمة عدم الصدق (insincerity)، ولسنا معنيّين بهذه الإشكالات المُحتمَلة.

(3) في حال النوايا توجد أيضًا بعض الأمور المحرجة:

(3 ـأ) لاحظنا أعلاه التشكيك في ما يشكّل الأفعال التي تأتي لاحقًا، أي ما يُعتبر مجرّد إكمال الفعل الواحد أو إتمامه الإجماليّ: على سبيل المثال، من الصعب تحديد العلاقة بين ما قبل الواو وما بعدها في ما يلي، على الرغم من أنّ التمييز سهل في ما يخصّ حالة الوَعد:

«أعطي» وتسليم ما أملك.

«أريد» (أنْ أتزوّج هذه المرأة، ...إلخ) وإتمام الزواج.

«أبيع» وإكمال البيع.

توجد احتمالات متشابهة تتيح التمييز بطرق مختلفة بين النيّة اللازمة لأداء ما يتبع من أفعال **لاحقة** والنيّة اللازمة لإتمام الفعل **الحاليّ**. من حيث المبدأ، لا يثير ذلك أيّ إشكال بشأن مفهوم عدم الصدق.

(3 ـب) ميّزنا بشكل تقريبيّ بين حالات لا بدّ لنا من أن نملك فيها نوايا، حالات أخرى لا بدّ من أن نقصد فيها القيام بسلسلة أفعال، أي حيث يهدف اللّجوء إلى التدبير المُستخدم بالتحديد إلى تدشين سلسلة أفعال (أكان ذلك لجعلها إلزاميّة أو جوازيّة). ومن الأمثلة على هذا التدبير الأكثر خصوصيّة بالطبع التعهّد بأداء فعل ما، وعلى الأرجح أيضًا العِماد. وأهميّة هذا النوع من التدبير بالتحديد إجازة سلوك معيّن لاحق واستبعاد سلوكات أخرى. وبالطبع يصلح ذلك

لعدّة مقاصد. فإذا كان الأمر يتعلّق مثلًا بالصِيَغ القانونية نجد أنّه يتمّ فيها الاقتراب أكثر فأكثر من غاية التدبير. لكن في حالات أخرى ليس الأمر سهلًا: يمكنني مثلًا التعبير عن نيّتي بأن أقول «يحسن بي أن...» وحسب. بالطبع يجب أن تكون عندي نيّة الفعل عندما أُدلي بالمقولة، وإلا أكون غير صادق. لكن ما هي بالتحديد درجة عدم التوفيق أو المنحى الذي يتّخذه نمطه إذا لم أفِ لاحقًا بوعدي؟ وأيضًا، إذا قلت لك «حللتَ أهلًا ونزلتَ سهلًا»، أي رحّبت بك، لا يبدو أنّ النوايا في هذه الحالة مهمّة، لكن ماذا لو عاملتك بعد ذلك بفظاظة؟ أعطيكَ نصيحة وتتقبّلها، ثمّ أنتقدك على اتّباعها: إلى إيّ حدّ أنا مُلزَم بألّا أفعل ذلك؟ أو، بكلّ بساطة، إلى أيّ حدّ «من غير المتوقّع» أن أفعل ذلك؟ أو هل إنّ طلب النصيحة والقبول بإعطائها يجعل هذا النوع من السلوك اللاحق غير جائز؟ وفي حالة مشابهة، أناشدك أن تفعل شيئًا ما، وعندما تستجيب لي أحتجّ على فعلتك ـ هل سلوكي غير جائز؟ من المرجّح أنّه كذلك. لكننا نميل دائمًا إلى توضيح هذا النوع من الأشياء، ومثل ذلك عندما ننتقل من قولنا «أتغاضى عن الإساءة» إلى «أسامح»، أو من «سوف أفعل» إلى «قَصدي أن أفعل» أو «أعد أن أفعل».

كلّ هذا كان عن الطُرِق التي تكون فيها المقولات الأدائيّة غير موَفّقة، ما يجعل «التصرّف» المعنيّ لا يعدو كونه مزعومًا أو مدّعى، أو ما إلى ذلك. ويعني هذا بشكل عام، وبلغة اصطلاحيّة، أنّه يجب الإيفاء ببعض الشروط لتكون المقولة ناجحة، أي إنّ بعض الأشياء يجب أن تكون كما ينبغي. ومن الواضح أنّ ذلك يُلزمنا بالقول إنّه

لتكون مقولة أدائيّة معيّنة ناجحة، لا بدّ من أن **تكون** بعض التصريحات **صحيحة**. وما هذا في حدّ ذاته سوى نتيجة بسيطة لاستقصاءاتنا. لكن، على الأقلّ لتحاشي أنماط عدم التوفيق التي ناقشناها، علينا أن ننظر في:

(1) ما هي هذه التصريحات التي يجب أن تكون صحيحة؟

(2) وهل من شيء مهمّ يُقال بشأن علاقة المقولة الأدائيّة بتلك التصريحات؟

تذكَّر أنّنا قلنا في المحاضرة الأولى إنّ قولي «أعدكَ» **يستلزم** بأن تكون أشياء كثيرة على حال معيّنة ، وفق دلالة (sense) معيّنة أو بطريقة ما. لكنّ ذلك يختلف كليًّا عن اعتبار مقولة «أعدك» **تصريحًا** صحيحًا أو خاطئًا. عليَّ أن أعتبر أنّه لا بدّ من أن تكون أشياء معينة ومهمة صحيحة ليكون الأداء ناجحًا (ليس كلّ الأشياء ـ لكن يبدو أنّ الحديث عنها الآن مُضجر وبسيط: آمل ذلك لأنّه يعني أنّها **أصبحت** «جليّة»).

لنفترض الآن أنّني قلتُ «أعتذر» وأنا أعتذر فعلًا. عندها يمكن أن نقول إنّني بالتأكيد أعتذر، فيكون:

(1) من الصحيح وليس من الخطأ أنّني أفعل شيئًا ما ـ في الحقيقة أشياء كثيرة، لكن خصوصًا أنّني أعتذر (قد اعتذرت)؛

(2) ومن الصحيح وليس من الخطأ أنّ بعض الشروط المعيّنة قد تحقّقت، خصوصًا تلك التي من النوع المذكور في القاعدتين (أ ـ 1) و (أ ـ 2).

(3) ومن الصحيح وليس من الخطأ أنّ شروطًا معيّنة أخرى قد تحقّقت، وهي من نوع القاعدة (ت)، خصوصًا كَوني أفكّر بشيء ما؛
(4) ومن الصحيح وغير الخطأ أنّني ألتزم بفعل شيء ما لاحقًا.

لقد سبق أن شرحنا، بشكل دقيق ومهمّ، معنى قولنا إنّ «أعتذر» تستلزم أن يكون كلّ واحد من البنود أعلاه صحيحًا. هذا ما أطلنا في شرحه بالتحديد. لكن ما يهمّ هنا هو مقارنة «استلزامات» (implications) المقولات الأدائيّة هذه ببعض الاكتشافات الحديثة نسبيًّا بشأن «استلزامات» نمط المقولة من حيث هو يُغاير غيره ويُفضَّل عليه، كالتغاير بين المقولة الأدائيّة والتصريح أو المقولة التقريريّة (constative utterance) الصحيحة أو الخاطئة ـ التي توصف بالصحة والخطأ، خلافًا للمقولة الأدائيّة.

نبدأ بـ (1): ما هي العلاقة بين المقولة «أعتذر» وواقعة أنّني أعتذر؟ من المهمّ أن نلحظ هنا أنّ هذا يختلف عن العلاقة بين قولي «أركض الآن» وواقعة أنّني أركض (أو بين «إنّه يركض الآن» وواقعة أنّه يركض، إذا لم تكن المقولة «مجرّد» إبلاغ المتكلّم عن نفسه). وقرينة هذا الفرق في الإنكليزيّة هو تصريف الفعل للحاضر غير المستمر(*) في الصِيَغ الأدائيّة: لكنّ القرينة لا تظهر بالضرورة في

(*) المستمرّ هو حيث يسبق الفعل الأساسي فعل الكينونة وتضاف إليه لاحقة تدلّ على الاستمرار. واعتمدت كلمة «الآن» معادلًا لهذه الزيادة، عندما ترد في النص الإنكليزيّ. ويُعادلها في العاميّة اللبنانيّة «عَمْ»، كما في «عَمْ بركض».

جميع اللّغات ـ التي ليس فيها صيغة للحاضر المستمر، وهي أيضًا لا تظهر دائمًا في الإنكليزيّة.

يمكننا أن نقول: في الحالات العاديّة، كالركض مثلًا، إنّ واقعة أنّه يركض هي التي تجعل التصريح الذي مفاده أنّه يركض الآن صحيحًا، أو نقول إنّ اعتبار المقولة التقريرية «إنّه يركض الآن» **صحيحةً** يستند إلى أنّه يركض. أما في حالة «أعتذر» فإنّ نجاح المقولة الأدائيّة هو الذي يجعل الاعتذار أمرًا واقعًا: نجاحي في الاعتذار يستند إلى نجاح المقولة الأدائية «أعتذر». هذا أحد البراهين التي يمكن أن تبرّر التميز بين المقولات الأدائيّة وتلك التقريريّة ـعلى اعتبار أنّه تمييز بين فعل الشيء والحديث عنه.

ننتقل إلى النظر في ثلاث من طرق كثيرة يستلزم فيها تصريح معيَّن صحّة تصريحات أخرى. وإحدى هذه الطرق معروفة منذ زمن بعيد. أما الطريقتان الأخريان فتمّ اكتشافهما مؤخّرًا. لا نريد أن نمعن في الشرح التقنّي، مع أنّ ذلك ممكن. أُرجِع بقولي هذا إلى الاكتشاف القائل إنّ الطرق التي يمكن أنّ لا يصحّ بها ما نقوم به ـ ومثل ذلك عندما نتحدث مثلًا بغرابة ونحن ندلي بمجموعة من التصريحات «الوقائعيّة» التي يرتبط بعضها ببعض ـ لا تقتصر على مجرّد علاقة التناقض بين التصريحات، إنمّا هي أكثر (ومفهوم «التناقض» علاقة معقّدة تتطلّب التعريف والشرح، وذلك ممكن).

1 ـ الترتُّب على (entails).

يترتّب على «كلّ الرجال يحمرّون خجلًا» أنّ «بعض الرجال يحمرّون خجلًا». لذلك لا يمكننا القول «كلّ الرجال يحمرّون

خجلًا. لكن ليس كلّ رجل يحمرّ خجلًا»، أو «الهرّ تحت البِساط. والهرّ على البساط»، أو «الهرّ على البساط. والهرّ ليس على البساط»، إذ إنّ في كل حالة يترتّب على الجملة الأولى ما يُناقض الجملة الثانية.

2 ـ الاستلزام (implies)

يستلزم قولي «الهرّ على البساط» أنّني مقتنع بأنّه كذلك، بالمعنى الذي قصده ج. إ. مور (G. E. Moore). لا يمكنني أن أقول «الهرّ على البساط، لكنني لا أعتقد ذلك» (ليس الاستعمال الذي نلجأ إليه هنا هو الاستعمال العاديّ للفعل «imply»: فهو في الواقع أضعف كثيرًا، كما في قولنا «إنّه يشير إلى أنّني لا أعرفه» أو إنّك تشير إلى أنّك تعرفه ـ وهذا مختلف عن الاعتقاد بالشيء).

3 ـ الافتراض المُسْبَق

يفترض قولنا «كلّ أولاد جاك صُلْعٌ» مُسبقًا أنّ لجاك بعض الأبناء. لا يمكن أن نقول «كلّ أبناء جاك صلعٌ، وليس عنده أولاد» ولا «ليس عند جاك أبناء، وكل أولاده صلعٌ».

كلّ هذه الحالات تُشعرنا بالغرابة. لكن لا يسعنا الاكتفاء باستخدام كلمة عامة كـ«يستلزم» أو «تناقض»، لأنّ بين الحالات فروقًا كبيرة. إذا لم نلحظ هذا فكأننا نقول إنّ الطريقة الوحيدة لقتل هرّ هي بإغراقه في الزبدة، لكنّ معظمنا لا ينتبه لذلك: طُرق التكلّم الغريب لا تقتصر على مجرَّد التناقض. الأسئلة الكبرى هي: كم من طريقة؟ ولماذا تجعل الكلام غريبًا، وأين تكمن الغرابة؟

نقوم الآن بإظهار التغاير بين الحالات الثلاث بطرق مألوفة:

1 ـ الترتُّب على

إذا كانت (أ) تترتّب عليها (ب)، فسالب (ب) يترتّب عليها سالب (أ): إذا كانت «الهرّ على البساط» يترتّب عليها «البساط تحت الهرّ»، فـ«ليس البساط تحت الهرّ» يترتّب عليها «ليس الهرّ على البساط». هنا، صحّة عبارة معيّنة يترتّب عليها صحّة عبارة أخرى، أو تكون صحّة عبارة ما على تنافر مع صحّة أخرى.

2 ـ الاستلزام

هذا مختلف. إذا كان قولي «إنّ الهرّ على البساط» يستلزم أنّني أعتقد أنّه كذلك، فليس من الصحيح القول إنّ عدم اعتقادي بأنّ الهرّ على البساط يستلزم بأن لا يكون الهرّ على البساط، في اللّغة العاديّة. ولا يهمّنا هنا تنافر العبارات: هي متناغمة تمامًا. يمكن أن يكون الهرّ على البساط، وأنا في الوقت نفسه لا أعتقد ذلك. في الحالة الأخرى، لا يمكننا أن نقول «قد يكون الهرّ، في الوقت نفسه، على البساط، والبساط ليس تحته». والمقولة التي لا يمكن قولها هنا هي «إنّ الهرّ على البساط» مصحوبةً بـ«لا أعتقد أنّه على هذه الحال». إنّ مقولة الإثبات تستلزم الاعتقاد.

3 ـ الافتراض المُسبَق

هذا أيضًا يختلف عن «الترتّب على»: إذا كانت مقولة «أولاد جون صلْع» تفترض مسبقًا أنّ جون عنده أولاد، ليس من الصحيح

أنّ كَون جون بلا أولاد يفترض مسبقًا أنّ أولاده ليسوا صلْعًا. إضافة إلى ذلك، إنّ كلًّا من «أولاد جون صلْع» و«أولاد جون ليسوا صلْعًا» يفترض مسبقًا أنّ جون عنده أولاد: لكن لا يترتّب على كلّ من «الهرّ على البساط» و«الهرّ ليس على البساط» أنّ الهرّ تحت البساط.

لننظر أولًا في «يستلزم»، ثمّ في «يَفترض مسبقًا» من جديد:

يستلزم

لنفترض أنّني قلتُ «الهرّ على البساط»، بينما لا أعتقد بأنّ ذلك صحيح. ماذا نقول في هذه الحالة؟ من الواضح أنّها حالة عدم صدق. بتعبير آخر: على الرغم من أنّ عدم النجاح هنا يطول تصريحًا، فإنّه مماثل بالضبط لعدم النجاح الذي يصيب قولي «أعِدُ بأن...» وأنا لا أقصد، ولا أعتقد، ...إلخ. فعدم صدق مقولة الإثبات مماثل لعدم صدق الوعد، إذ إنّ كلًّا من الوعد والتصريح تدبيرٌ الغرض منه هو أن يَستخدمه أشخاص لديهم أفكار ما. فقولي «أعد، لكنني لا أقصد أن أفعل» يوازي «إنّ الأمر كذلك، لكني لا أعتقد أنّه كذلك». إذا قلت «أعد» من دون أن أقصد ذلك فقولي موازٍ لـ «إنّ الحالة كذا» والمتكلّم لا يعتقد أنّها كذا.

الافتراض المسبق

لننظر الآن في الافتراض المسبق. ماذا يمكن أن يُقال بشأن التصريح «أولاد جون صلع» إذا قيل ولم يكن لدى جون أولاد؟ من العاديّ الآن أن يُقال إنّ هذا ليس خطأ، إذ ليس فيه إرجاع، وإنّ الإرجاع ضروريّ للتحدّث عن الصّحة والخطأ. هل هو، إذًا، بلا

معنى؟ ليس بلا معنى من جميع النواحي الدلاليّة: لا تشبه «أولاد جون صلع» «جملةً بلا معنى» أو مخالفة للنحو أو غير مكتملة أو غير مفهومة، وما إلى ذلك. يقول الناس «المسألة غير مطروحة». أقول هنا «المقولة لاغية».

لنقارن ذلك بعدم النجاح عندما نقول «أسمّي...» ولكن تكون بعض الشروط، (أ ـ 1) و (أ ـ 2)، غير مستوفاة (ربّما أ ـ 1 على وجه الخصوص، لكن في الحقيقة الشرطان معًا ـ هناك أيضًا افتراض مسبق موازٍ لـ (أ ـ 1) يصحب التصريحات!). كان يمكننا أن نستخدم صيغة «الافتراض المُسبق»: يمكننا أن نقول إنّ صيغة «نعم، أريد» تفترض مسبقًا أشياء كثيرة: إذا لم تكن هذه الأخيرة مستوفاة (أو عندما تكون المقولة ملتبسة) تكون الصيغة غير ناجحة، لاغية: لا تُفلح المقولة بأن تصبح عقدًا، كما لا تُفلح المقولة عن جون وأولاده بأن تصبح تصريحًا. وبشكل مماثل، إنّ التساؤل عمّا إذا كانت نصيحتك لي جيّدة أو سيئة غير واردٍ إن لم تكن في موقع يتيح لك بأن تنصحني بشأن الموضوع المطروح.

وأخيرًا، يمكن ألّا تكون الطريقة التي يترتّب بها على عبارة ما عبارة أخرى، مختلفةً عن الطريقة التي وفقها تترتّب «لِزامًا عليَّ» على «أعدُ». ليستا الشيء نفسه، لكنّهما متوازيتان. فـ «أعد لكن ليس لزامًا عليَّ» موازية لـ «هو كذلك وهو ليس كذلك». أن نقول «أعد» من دون أداء التصرّف المرتبط بالقول مُوازٍ لقولنا «هو كذلك» و«هو ليس كذلك» معًا. فكما أنّ غاية التصريح يلغيها التناقض الداخليّ للمقولة (حيث نُماثل ونُغاير في **الوقت نفسه**، معطّلين بذلك كلّ التدبير)،

كذلك ننقض هدف التعاقد إذا قلنا «أعدك لكن لا ألزم نفسي». فهذا قبول بالالتزام ورفض له في الحين نفسه. إنّ التدبير يعطّل نفسه بنفسه. فمقولة الإثبات تُلزمنا بمقولة إثبات أخرى، والمقولة الأدائيّة بمقولة أدائية أخرى. إضافة إلى ذلك: إذا كانت (أ) يترتّب عليها (ب) فإن سالب (ب) يترتّب عليها سالب (أ)، كذلك «ليس لزامًا عليَّ» يترتّب عليها «لا أعِد».

خلاصة القول، لكي نفهم ما يمكن ألّا يصحّ بشأن التصريحات، لا يسعنا الاكتفاء بالتركيز على العبارة المعنيّة (أيًا كانت)، كما يفعل المحلّلون تقليديًّا، بل علينا أن ننظر في المَقام الذي صدرت فيه المقولة بأجمعه ـ الفعل الكلاميّ بأجمعه. هذا إن كنّا نريد أن نُعاين الموازاة بين التصريحات والمقولات الأدائيّة، وكيف يمكن لأيّ منهما ألّا يصحّ. يتبيّن، إذًا، أنّ منطق التحليل التدريجيّ يقودنا إلى اعتبار الفعل الكلاميّ بأجمعه، وهو جزء من مقام التكلّم (speech-situation)، مهمًّا في حالات معيّنة. وبناء على ذلك، نُماثلُ بين مقولات من المفترض أنّها تقريريّة والمقولات الأدائيّة.

المعايير الممكنة للمقولات الأدائيّة

في نهاية المحاضرة السابقة أعدنا النظر في العلاقات بين المقولات الأدائيّة والتصريحات ذات الأنواع المختلفة الصحيحة أو الخاطئة. أربع علاقات اعتبرناها جديرة بالذكر أكثر من غيرها:

(1) إذا كانت المقولة الأدائيّة «أعتذر» ناجحة، يكون التصريح أنّني الآن أعتذر صحيحًا.

(2) لكي تكون المقولة الأدائيّة «أعتذر» ناجحةً، فلا بدَّ من أن يكون التصريح بأنّ بعض الشروط قد تحقّق ـ خصوصًا تلك التي تتضمّنها القاعدتان (أ ـ 1) و (أ ـ 2) ـ صحيح.

(3) لكي تكون المقولة الأدائيّة «أعتذر» ناجحة، فلا بدّ من أن يكون التصريح بأنّ بعض الشروط قد تحقّق ـ خصوصًا تلك التي تتضمّنها القاعدة (ت ـ 1) ـ صحيح.

(4) لكي تكون المقولات الأدائيّة التي تنتمي إلى بعض الأنواع على الأقلّ، ناجحة ـ على سبيل المثال المقولات التعاقديّة، فلا بدّ من أن تكون التصريحات التي يمكن في العادة صياغتها كـ «لِزامًا عليَّ» أو «ليس لِزامًا عليَّ» أن أقوم بشيء ما لاحقًا، صحيحة.

كنت أقـول إنّـه يبدو أنّ هناك بعض المماثلة، وربّما مماثلة تامة، بين العلاقة (2) أعلاه والظاهرة التي تمّت تسميتها، في حالة التصريحات من حيث تغايرها مع المقولات الأدائيّة، «الافتراضات السابقة»: وكذلك بين العلاقة (3) أعلاه والظاهرة المسمّاة (أحيانًا، لكن برأيي إنّ التسمية غير صحيحة)، في حالة التصريحات، «استلزامًا». والافتراض المسبق والاستلزام طريقتان تسمحان بالربط، في ما لذلك من أهميّة، بين صحّة تصريح ما وصحّة تصريح آخر، من دون أن يترتّب الواحد على الآخر وفق الناحية الدلاليّة الوحيدة التي يفضّلها بعض المنطقيّين المهووسين. والعلاقة الوحيدة التي يمكن اعتبارها ـ لا أقول إلى أيّ حدّ ـ تُشبه علاقة «الترتّب على» بين التصريحات هي المذكورة في (4) أعلاه. ويبدو من المؤكّد أنّ «أعد بأن أقوم بـ (هـ)، لكني غير ملزم بأن أقوم بـ (هـ)» تناقض نفسها بنفسها (أيًا كان ذلك) أكثر من «أعد بأن أفعل (هـ)، لكنني لا أقصد أن أفعل (هـ)». ويمكن اعتبار أنّ «أنا غير مُلزَم بأن أقوم بـ (هـ)» يترتَّب عليها «أنا لم أعِد بأن أقوم بـ (هـ)». وقد يرى بعضهم أنّ الطريقة التي تجعلني ملزمًا بمقولة الإثبات (ذ) لأنني أدليت بمقولة الإثبات (د) لا تختلف عن الطريقة التي يجعلني الوعد بأن أفعل (هـ) مُلزمًا بأن أفعل (هـ). لكنّني لا أريد أن أقول بوجود موازاة هنا أو عدم وجودها. كلّ ما أقوله هو أنّ هناك موازاة متقاربة جدًّا في الحالتين (2) و(3) أعلاه. ويوحي ذلك بأنّ التميز الذي طرحناه في المحاضرة الأولى بين المقولات التقريريّة والمقولات الأدائيّة معرّض، ببعض الطرق على الأقلّ، إلى الانهيار.

لكن، لنا أن نعود إلى فكرتنا السابقة التي مفادها أنّ المقولة التقريريّة صحيحة أو خاطئة وأنّ المقولة الأدائيّة ناجحة أو غير ناجحة، فنتمسّك بقناعتنا أنّ التمييز بين التقريريّ والأدائيّ نهائيّ. لنُغاير مثلًا بين واقعة أنّني أعتذر الآن التي تستند إلى نجاح المقولة الأدائيّة «أعتذر»، حالة التصريح «جون يركض الآن» الذي يستند في صحّته إلى واقعة، أو حالة، أنّ جون يركض الآن. لكن لعلّ هذا التغاير ليس سليمًا أيضًا. لنبدأ بالتصريحات: يرتبط التصريح «أنا أصرّح بأنّ جون يركض الآن» بالمقولة التقريريّة «جون يركض الآن»: وتستند صحّة التصريح إلى نجاح مقولة «جون يركض الآن»، كما تستند صحّة أنّني أعتذر الآن إلى نجاح مقولة «أعتذر». وإذا بدأنا بالمقولات الأدائيّة: ترتبط المقولة الأدائيّة (أفترض أنّها أدائيّة) «أحذّرك، إنّ الثور يستعدّ للهجوم» بواقعة أنّ الثور يستعدّ للهجوم. إذا كان الثور لا يستعدّ للهجوم، تكون المقولة «أحذّرك، إنّ الثور يستعدّ للهجوم» معرّضة للنقد - لكن ليس وفق طريقة من الطرق التي سبق أن صنّفناها كعدم نجاح. لا يمكننا القول في هذه الحالة إنّ التحذير لاغٍ - أي القول إن المتكلّم لم يحذّر، إنّما قام باستخدام صيغة تحذير وحسب. كذلك لا نقول إنّه غير صادق. نميل كثيرًا إلى القول إنّ التحذير خاطئ وكان خطأً (هذا أفضل)، كما في حالة التصريح. وبذلك يكون من الممكن أن يُصيب نمط النجاح أو عدمه التصريحات (أو بعضها)، كما من الممكن أن يصيب نمط الصحّة والخطأ المقولات الأدائيّة أيضًا (أو بعضها).

توخّيًا للدقة، علينا أن نخطو خطوة أخرى في صحراء المقارنة. لا بدّ لنا من التساؤل ما إذا كان هناك من طريقة دقيقة تمكّننا من

حسم التمييز بين المقولات الأدائيّة وتلك التقريريّة؟ وعلى وجه الخصوص، من الطبيعيّ أن نتساءل أوّلًا ما إذا كان يوجد أيّ معيار **نحويّ** (أو معجميّ) يميّز المقولة الأدائيّة.

حتى الآن، نظرنا في عدد محدود من الأمثلة الأدائيّة التقليديّة فقط. وكلّها تحوي فعلًا مع ضمير المتكلّم المفرد مُتصرّفًا في الزمن الحاضر وفق النسق التقريريّ المبني للمعلوم. وسنرى قريبًا جدًّا أنّ لهذه المواربة أسبابها. وتعليقًا على الأمثلة «أسمّي»، «أريد»، «أراهن»، «أعطي»، توجد أسباب جليّة بما يكفي للقول إنّها النمط الأدائيّ الصريح الأكثر استعمالًا، كما سنرى قريبًا. لاحِظ أنّ «فعل متصرّف في الحاضر» و«نسق تقريريّ» في الإنكليزيّة هما بالطبع تسميتان سيّئتان (هذا إضافةً إلى الاستلزامات المضلّلة لقولنا «مبني للمعلوم»). لكنّي أستخدمها لأنّها تسميات معروفة في النحو، وحسب. على سبيل المثال، «الحاضر»، باعتباره يتميّز من «الحاضر المستمرّ»، لا شأن له عادةً بوصف ما أفعله في الحاضر (أو حتى الإشارة إليه). ليس من تناظر بين «أنا أشرب (عادةً) البيرة»، باعتبارها تتميّز من «أنا أشرب (الآن) البيرة»، والتصريف للمستقبل الذي يصف ما سأقوم به في المستقبل، أو التصريف للماضي الذي يصف ما قمت به في الماضي. في الإنكليزيّة، التصريف للحاضر في النسق التقريريّ يدلّ في أغلب الأحيان على **العادة**، هذا عندما يكون «تقريريًّا». وعندما لا يدلّ التصريف للحاضر على العادة، إنمّا بطريقة ما هو حقًّا حاضر، كالفعل في المقولات الأدائيّة، في مثل قولنا «أسمّي»، فهو في هذه الحالة ليس «تقريريًّا» بالمعنى الذي

قصده أهل النحو، أي إنّه لا يُبلّغ ولا يصف ولا يُخبر بشأن أحوال الواقع في الوقت الحاضر أو عن حدث قائم. وسبب ذلك أنّه لا يصف ولا يُخبر ألبتة، إنّما يُستَخدَم لفعل شيء ما أو بوصفه جزءًا من ذلك الفعل. لذلك عندما نستخدم تعبير «الحاضر التقريريّ» نقصد الصياغة النحويّة لـ «أسمّي»، «أركض»، ...إلخ، وحسب (إنّ سبب هذا الخطأ المصطلحيّ هو دغم «أركض» الإنكليزيّة، مثلًا، بـ «curro» اللاتينيّة التي يجب أن تُترجم عامةً بالمركَّب الفعليّ «أركض الآن»، فاللاتينيّة ليس فيها تصريفان للحاضر).

هل استخدام الفعل مع ضمير المتكلّم المفرد متصرّفًا في الزمن الحاضر، وفق النسق التقريريّ المبني للمعلوم، أساسيّ للمقولة الأدائيّة؟ لا نحتاج إلى إضاعة الوقت بمناقشة استعمالات ضمير المتكلّم للجمع، كما في «نعِد»، «نقبل»، وما إلى ذلك. توجد استثناءات مهمّة وجليّة أخرى كثيرة (وقد أشرنا إلى بعضها في مواضع سابقة).

أحد الأنماط المهمّة والشائعة التي يمكن أن تخطر بالبال، والتي لا شكّ في أنّها أدائيّة، هي تلك التي يتصرّف فيها الفعل للمخاطب أو للغائب (المفرد أو الجمع) ويكون مبنيًّا للمجهول. إليكم بعض الأمثلة على هذا النمط:

(1) بموجب هذا، أُذِنَ لك بأن تدفع...
(2) يُحذَّرُ الركّاب بأنّ عليهم اجتياز المسلك عبر الجسر وحسب.

ويمكن أن يكون الفعل أيضًا «غير شخصيّ» ومستخدمًا للمجهول؛ مثال ذلك:

(3) بموجب هـذا، تمّ الإعـلان عن أنّ من يجتاز أمـلاك الآخرين يُلاحق.

نجد هذا النمط في السياقات الرسميّة أو القانونيّة. وما يميّزه ، في الكتابة على الأقلّ، هو أنّه ربّما يمكننا في معظم الأحيان إدخال «بموجب هـذا» في المقولة. ويقوم هذا التعبير بالإشارة إلى أنّ المقولة (المكتوبة) هي، كما قلنا، الأداة التي تضع موضع التنفيذ تصرّف التحذير أو إعطاء الإذن، وما إلى ذلك. إنّ تعبير «بموجب هذا» معيار نافع لاستجلاء المقولات الأدائيّة؛ وإذا لم يكن مذكورًا في مقولة «يُحذّر الرّكاب..» يمكن استخدامها لوصف ما يحصل عادةً، كما في «عند الاقتراب من النفق، يُنبَّه الركّاب بأنّ عليهم خفض رؤوسهم، ...إلخ».

لكن إذا تركنا جانبًا هذه المقولات الأدائيّة الرسميّة والصريحة جدًّا، علينا أن نعترف بأن نسق الفعل وزمنه (اللّذين ذكرناهما أعلاه باعتبارهما في مقابل ضمير المتكلّم وبناء الفعل للمعلوم) لا يصلحان معيارًا مُطلقًا.

نسق الفعل (أيًّا كان تعريفنا له في الإنكليزيّة في مقابل اللاتينيّة) لا يكفي، إذ إنّه يمكنني أن آمركَ بالاستدارة إلى اليمين بقولي، بكلّ بساطة، «اِستدر يمينًا» وليس «آمرك بأن تستدير يمينًا». ويمكنني أن أعطيك إذنًا بالذهاب بأن أقول لك، بكلّ بساطة، «يمكنك أن تذهب». وبدل «أنصحك [أو «أوصيك»] بأن تستدير إلى اليمين»، يمكني أن أقول «لو كنت مكانك لَاستدرتُ يمينًا». كذلك الأمر

بالنسبة إلى زمن الفعل. فيمكن أن يقول حَكَم كرة القدم ليُعلن عن تسلّل لاعب «قد تسلَّلت»، بدل «أعلن أنّك تتسلّل» أو «تقترف تسلّلًا». وكذلك، يمكن أن أقول «فعلت ذلك» بدل «أعتبرك مذنبًا». هذا بالإضافة إلى الحالات التي نستخدم فيها جُمَلًا مبتورة، كقولنا «تمّ» للقبول بالمراهنة. وهناك حالات لا يُستخدم فيها أيّ فعل صريح على الإطلاق، كقولنا، بكلّ بساطة، «مُذنب» عندما نعتبر شخصًا ما مذنبًا، أو نقول «خارجًا» لطرد لاعب إلى الخارج.

ويبدو أنّنا في ما يخصّ بعض الكلمات المعيّنة ذات الصبغة الأدائيّة، كـ«تسلّل» و«مسؤول قانونيًا»، وما إلى ذلك، نستطيع أن ننقض القاعدة التي تتحكّم بالمبنيّ للمعلوم والمبنيّ للمجهول التي ذكرناها أعلاه. فيمكنني أن أقول «أنت متسلّل» بدل «أعلن أنك متسلّل»، أو «بموجب هذا أتحمّل المسؤوليّة القانونيّة» بدل «آخذ على عاتقي أن...». وقد يدفعنا ذلك إلى التقدير بأنّ بعض الكلمات المعيّنة تصلح لاختبار المقولات الأدائيّة، فنتمكّن من استخدام مخزون المفردات بدل النحو. وقد تكون هذه الكلمات «تسلّل»، «مأذون (له)»، «وَعد»، «خَطِر»، وما إلى ذلك. لكنّ هذا أيضًا لا يكفي، إذ:

1 ـ يمكننا الحصول على المعنى الأدائيّ من دون الكلمات المعمول بها:

(1 ـ 1) نستطيع أن نقول «زاوية» بدل «زاوية خطرة»، و«ثَور» بدل «ثور خطر».

(1 ـ 2) ونستطيع أن نقول «ستفعل» بدل «أنت مأمورٌ بأن تفعل»، و«يَحسنُ بي أنْ...» بدل «أعدُ بأنْ».

2 ـ ويمكننا أن نستخدم الكلمة المعمول بها من دون أن تكون المقولة أدائيّة:

(2 ـ 1) يمكن أن يقول مُشاهد الكريكت «**انتهى** الأمر (بالفعل)». يمكنني أيضًا أن أقول «كنتَ مذنبًا» أو «كنتَ متسلّلًا» أو حتى «أنت مذنب (لأنّك تسلّلت)»، في حين لستُ المرجع الذي يملك حقّ إعلان ذلك.

(2 ـ 2) في التعابير من نوع «وَعَدتَ»، «تَأْذن»، ...إلخ، ترد الكلمة في استعمال غير أدائيّ.

يؤدّي هذا إلى استبعاد وجود أيّ معيار **واحد بسيط**، سواء أكان من النحو أم من مخزون المفردات. لكنْ لعلّنا نستطيع أن نصل إلى معيار مركَّب، أو على الأقلّ مجموعة من المعايير، بسيطة ومركَّبة، نحويّة (grammar) ومُفرداتيّة (vocabulary). على سبيل المثال، قد يكون أحد المعايير أنّ كلّ ما يدخله فعل في نَسق الأمر هو أدائيّ (لكن ذلك يقودنا إلى عدد كبير من الإشكالات، أحدها مثلًا متى يكون الفعل في نَسَق الأمر ومتى لا يكون. ولا أريد الخوض في هذا).

أفضّل أن أعود إلى الوراء قليلًا لأنظر في ما إذا كان هناك من سبب وجيه يجعلنا نولي اهتمامًا خاصًا للأفعال التي تسمّى «في الحاضر وفق النسق التقريريّ المبني للمعلوم».

قلنا إنّ فكرة المقولة الأدائيّة هي في أنّها بحدّ ذاتها (أو بما تحويه بجزء منها) أداء لتصرّف. يقوم بأداء التصرّفات الأشخاص حصرًا؛ ومن البيّن في الحالات التي تناولناها أنْ لا بدّ من أن يُدلي بالمقولة مؤدّي التصرّف. وهذا ما يبرّر شعورنا ـ الذي أخطأنا في تقديمه بقالب نحويّ ـ بأهميّة «ضمير المتكلّم» الذي لا بدّ من وجوده منفصلًا و/ أو مستترًا. إضافة إلى ذلك، إذا كان الإدلاء بمقولة ينطوي على تصرّف، لا بدّ من أنّ الشخص المعنيَّ يفعل شيئًا ما (ولعلّ هذا ما حملنا على سوء التعبير عندما بوّأنا الصدارة، مخطئين، صيغةَ الفعل النحويّة للحاضر والمعلوم). هناك شيء ما يقوم به من يُدلي بالمقولة لَحظةَ إدلائه بها.

عندما لا يوجد في صيغة الفعل الذي تحويه المقولة، إرجاعٌ إلى الذي يُدلي بالمقولة، والتصرّف، بواسطة ضمير المتكلّم المنفصل و/ أو المستتر في الفعل (أو بواسطة اسم المتكلّم)، يتمّ في الواقع الإرجاع إليه بإحدى الطريقتين الآتيتين:

(أ) في المقولات الشفويّة، حيث يكون هو من يُدلي بالمقولة ـ ما يمكن أن نسميّه مصدر المقولة. ويتمّ استخدام هذه الطريقة في أيّ منظومة إرجاع وتنسيق كلاميّ شفوي.

(ب) في المقولات المكتوبة (أو «التدوين»)، حيث يُضاف التوقيع (ويجب إضافته لأن المقولات المكتوبة هي بالطبع مربوطة بمصدرها، مثلها مثل المقولات الشفويّة).

ويعني ذلك أنّ حضور «الأنا» التي تقوم بالفعل أساسيّ. ومن إيجابيّات استخدام ضمير المتكلّم المفرد مع الفعل المتصرّف في

الزمن الحاضر وفق النسق التقريريّ المبني للمعلوم ـ أو ما يشابهه من استخدام ضمير المخاطب أو الغائب مُرفقًا بتوقيع المصدر ـ هو أنّ سمة حضور «الأنا» التي يتضمّنها مقام التكلّم تصبح صريحة. إضافة إلى ذلك، يبدو أنّ الأفعال المستخدمة كأفعال أدائيّة على وجه الخصوص (بالاستناد إلى دلالاتها بوصفها مفردات)، تدعم السعيَ إلى إظهار التصرّف المعيّن الذي تتمّ تأديته عند إصدار المقولة (وليس هذا مماثلًا للتصريح أو الوصف): هناك كلمات أخرى يبدو أنّ لها وظيفة أدائيّة خاصة (بالفعل)، كـ «مُذنب» و«تسلّل»، وما إلى ذلك. وتقوم هذه الأخيرة بوظيفتها الأدائيّة بقدر ارتباطها «من حيث مصدرها» بتلك الأفعال الأدائيّة المحدّدة كـ «وَعَدَ» و«أعلن» و«اعتبر»، وما إلى ذلك.

أمّا «بموجب هذا» فهي خيار بديل مفيد، لكنّه رسميّ جدًا بالنسبة إلى الغايات العاديّة. إضافة إلى ذلك، يمكن أن نقول «بموجب هذا أصرّح...» أو «بموجب هذا أعيد النظر في...»، بينما نحن نبحث عن معيار يميّز المقولات التصريحيّة عن المقولات الأدائيّة. (لا بدّ لي من أن أوضحَ، مجدّدًا، أنّنا نتخبّط هنا، إذ إنّ الإحساس بأنّ الأرضيّة الصلبة للأحكام المسبقة تهتزُّ مُنعشٌ، لكن له ما له من عواقب وخيمة).

بناءً على ما تقدّم، ما نريد قوله هو أنّ أيّ مقولة تُعتبر في الحقيقة أدائيّة، يجب أن يكون من الممكن اختزالها أو توسيعها أو تحليلها أو إعادة صياغتها لتتّخذ شكلَ مقولة تحوي فعلًا مع ضمير المتكلّم المفرد متصرّفًا في الزمن الحاضر وفق النسق التقريريّ المبني للمعلوم (في الجانب النحويّ). هذا هو المعيار الذي لجأنا إليه أعلاه. وبذلك:

تكون «خارجًا» معادلة لـ «أعلن خروجك، أو أتفوّه به، أو أحكم به، أو أدعوك للقيام به» (هذا عندما تكون المقولة أدائيّة، لكنّها قد لا تكون كذلك، كأن يدعوك للخروج شخص غير حكم اللّعبة، أو يقول الهدّاف «خارجًا»).

و«مذنب» معادلة لـ «أجدك، أعلنك، أعتبرك مذنبًا».

و«أقوم بإنذاركَ بأنّ الثور خطر» معادلة لـ «أنا جون جونز أحذّرك بأنّ الثور خطر» أو

هذا الثور خطر.

التوقيع: جون جونز.

يُظهر هذا النوع من التوسُّع أنّ المقولة أدائيّة يبيّن التصرّف الذي يتمّ أداؤه. وإذا لم يتمّ تحويل المقولة الأدائيّة إلى هذا النوع من الصياغة الصريحة يكون اعتبارها غير أدائيّة أمرًا مُعتادًا: على سبيل المثال، يمكن اعتبار «إنّها لكَ» معادلةً لـ «أعطيكَ إيّاها» أو لـ «إنّها مُلككَ (بالفعل)». وتحمل إشارة «قد تمّ إنذارك» التي يضعها منظّمو المرور على الطرقات، التباسًا لا يخلو من تلاعب.

ومع أنّنا قد نتمكّن من التقدّم وفق هذا التوجّه (الذي لا يخلو من العوائق)[21]، لا بدّ من التوضيح أنّ استخدام الفعل مع ضمير المتكلّم

(21) على سبيل المثال، ما هي المركّبات الفعليّة التي تصلح لهذا الاستعمال؟ إذا تمّ التوسّع في مفهوم «أدائيّ»، وضمنّا أنّه يمكن تحويل كلّ الصِيَغ الأخرى (باستثناء العلامة!) إلى الاستعمال الاعتياديّ للفعل مع ضمير المتكلّم المفرد متصرّفًا في الزمن الحاضر وفق النسق التقريريّ المبني للمعلوم، ما هو الاختبار الذي يدلّ على أنّ هذا الأخير في السياق المذكور أدائيّ؟

المفرد متصرّفًا في الزمن الحاضر وفق النسق التقريريّ المبني للمعلوم، كما يُسمّى، مميَّز واستعماله خاص. لا بدّ لنا من أن نلاحظ، على وجه الخصوص، **اللاتناظر** المنهجيّ بينه وبين الضمائر وأزمنة الفعل الأخرى للفعل نفسه. ووجود هذا اللاتناظر هو بالتحديد قرينة الفعل الأدائيّ (والأقرب لما يمكن أن يسمّى «معيارًا نحويًّا» مرتبطًا بالمقولات الأدائيّة).

لننظر في مثل: استخدام الفعل «أراهن»، إنّما متصرّفًا في زمن آخر أو مع ضمير آخر. ليست «راهنتُ» أو «يُراهن» أدائيّة، إنّما تصفان أفعالًا قمتُ بها أو يقوم بها غيري (ويدلّ كلّ منهما على إدلاء سابق بمقولة أدائيّة ما، مفادها «أراهن»). عندما أدلي بكلمة «أراهن...» لا أصرّح بأنّي أدلي بها، أو بأيّ كلمات أخرى، لكني أُؤَديّ تصرّف المراهنة، وكذلك إذا قال آخرُ إنّه يُراهن، أي نطقَ بكلمة «أراهن»، فهو يُراهن. أمّا إذا أدليتُ بكلمة «يُراهن»، فأنا أصرّح بأنّه يُدلي (أو أدلى) بكلمة «أراهن» وحسب: لست أقوم عنه بتصرّف المراهنة، فلا أحد يمكنه القيام بذلك بدلًا منه. أنا أصف أداءه لتصرّف المراهنة. أقوم أنا بالمراهنة التي تخصّني، وهو يقوم بالتي تخصّه. كذلك إذا قال أبٌ قلق أو أمّ قلقة عندما تطلب من أحد أولادها أن يعد بشيء ما: «يعدنا وِيلي، أليس كذلك يا صغيري؟». لكن لا يتمّ الوعد إلا إذا قال وِيلي الصغير «أعد». وهذا النوع من اللاتناظر غير مطروح ألبتة، بشكل عام، عند استخدام الأفعال التي ليس لها استعمال أدائيّ صريح. على سبيل المثال، لا يوجد لاتناظر بين «أركض» و«يركض».

يبقى أنّ اعتبار المعيار المذكور نحويًا، بالتحديد، أمر مشكوك فيه (فما هو إذًا؟). وهو في جميع الأحوال، غير مُتقن جدًا، لأنّه:

(1) يمكن فعلًا استخدام الفعل مع ضمير المتكلّم المفرد متصرّفًا في الزمن الحاضر وفق النسق التقريريّ المبني للمعلوم لكي أصف كيف أتصرَّف عادةً: «أراهنه (كلّ صباح) بستّة دراهم على أنّها ستُمطر» أو «أعدك عندما أنوي الوفاء بما أقول، وحسب».

(2) يمكن استخدام الفعل مع ضمير المتكلّم المفرد للحاضر وفق السياق التقريريّ للمعلوم بطريقة مماثلة للحاضر «التأريخيّ». يمكن أن يُستخدم لوصف أداءات في مكان آخر وزمن آخر: «أعترضُ في الصفحة 49 على الحكم». ويمكننا دعم المعيار النحويّ بالقول إنّ الأفعال الأدائيّة لا تُستخدم، في الإنكليزيّة، في زمن الحاضر المستمرّ (مع ضمير المتكلّم المفرد والبناء للمعلوم): لا نقول في الإنكليزيّة «الآن أَعد» و«الآن أحتجّ»(*). لكنْ حتى هذا ليس صحيحًا بالكامل، لأنّه يمكنني أن أقول في أيّ لحظة في أثناء حفل زواجي، عندما لا يكون عليَّ أن أقول «نعم، أريد»: «لا تزعجني، أراكَ لاحقًا، فأنا الآن أتزوّج». ففي هذه الحالة، لا تستنفد المقولة الأدائيّة كلّ الأداء، الذي يستمرّ وقتًا ما ويحوي عناصر متنوّعة. أو يمكنني أن أقول «الآن أحتجّ» وأنا أُؤدّي التصرّف لأعني، في هذه الحالة شيئًا يختلف عن قولي «أحتجّ»، إذ قد أكون مثلًا مُكبِّلًا نفسي إلى سور

(*) يمكن استبدال «عَم» التي في اللّهجة اللبنانيّة (أو «بـ» المصريّة) بـ «الآن» للتعبير عن الزمن الحاضر المباشر الذي يعبّر عنه تصريفَ الفعل في «الحاضر المستمرّ» في الإنكليزيّة.

حديقة عامة. أو حتى يمكنني أن أقول «الآن أُصدر أمرًا» في أثناء كتابتي لكلمتي «أصدر أمرًا».

(3) بعض الأفعال يمكن استخدامه مع ضمير المتكلّم المفرد متصرّفًا في الزمن الحاضر وفق النسق التقريريّ المبني للمعلوم بطريقتين في الوقت نفسه. ومثال ذلك «أُسمّي»، فأقول «أسمّي 'تضخّمًا' الحاجة إلى مال كثير لشراء قليل من البضائع». فهذه المقولة أدائيّة، وهي في الوقت نفسه وصفٌ لما نقوم به عند الشراء.

(4) يعرّضنا المعيار المذكور للقبول بـ«أدائيّة» عدد كبير من الصِيَغ التي لا يحلو لنا اعتبارها أدائيّة. لننظر في مثالَين: «أصرّح بأنّ» (للإدلاء بما أصرّح به) و«أراهن أنّ». يوجد في المثالين اللاتناظر نفسه بين تصريف الفعل مع ضمير المتكلّم وبقيّة الاستعمالات الأخرى.

(5) هناك حالات نقوم فيها بمواءمة الفعل مع الكلام: يمكن أن أقول «أُبعدُ نفسي عنك»، أو «**هذا لكَ**» أقولها عندما أسلّم شيكًا مصرفيًّا، أو «أقتبس» أقولها مباشرة قبل أن أقتبس فعلًا. وتعريفي (هـ) بقولي «أعرّف (هـ) كما يلي: إنّ (هـ) هي (و)»، هو حالة مواءمة للفعل مع الكلام (إعطاء تعريف)، وعندما أستخدم الصيغة «أعرّف (هـ) كـ(و)» ننتقل من المواءمة إلى المقولة الأدائيّة. يمكننا أن نضيف أنّ هناك أيضًا انتقالًا من استخدام الكلمات التي يمكن تسميتها «قرائن» إلى المقولات الأدائيّة. هناك انتقال من كلمة «النهاية» في نهاية رواية إلى التعبير «نهاية المرسلة» في نهاية إشارات

مرسلة، ثمّ إلى التعبير «بهذا أختم القضيّة» عندما يقولها مستشار في قاعة المحكمة. يمكننا القول إنّنا في هذه الحالات نعطي الكلمة كقرينة على الفعل، حيث إنّ استعمال الكلمة التي تدلّ على الإنهاء هي التي تقيم فعل الإنهاء في نهاية المطاف (بالطبع، من الصعب أداء هذا التصرّف، إذ إنّه إنهاء للتصرّف؛ أو من الصعب جعله صريحًا).

(6) هل لا بدّ دائمًا من اللجوء إلى فعل أدائيّ لإظهار شيء ما لا شكّ في أننا نفعله عندما ندلي بمقولة معينة؟ على سبيل المثال، يمكن أن أهينك بقولي شيئًا ما، لكن لا توجد في الاستخدام اللّغوي صيغة «أنا أهينك».

(7) هل نستطيع دائمًا أن نضيف إلى الصيغ الاعتياديّة فعلًا أدائيًّا من دون أن يخلّف ذلك خسارة في المعنى؟ يمكن أن يُقصد بـ «عليَّ أن...» أشياء مختلفة. قد ننظر في ذلك. ويمكنني أن أقول «أنا آسف». هل هذه المقولة بالفعل مماثلة بالضبط للقول الصريح الذي أطلب فيه الصَّفح: «أعتذر»؟

يجدر بنا أن نعود إلى فحص مفهوم التعابير الأدائيّة الصريحة. وعلينا أن نناقش، من الناحية التاريخيّة على الأقلّ، كيف ظهر بعض هذه التعابير، وقد لا تشكّل كلّها، في نهاية المطاف، طرحًا محيّرًا.

المقولات الأدائيّة الصريحة

أشرنا إلى أنّ المقولات الأدائيّة لا تتميّز بأجمعها بشكل جليّ من المقولات التقريريّة ـ الأولى ناجحة أو غير ناجحة، والثانية صحيحة أو خاطئة. وكنّا نبحث عن طريقة أوضح لتعريف المقولات الأدائيّة. ونظرنا في اقتراح أوّل لاعتماد معيار، أو معايير، يمدّنا بها النحو أو مخزون المفردات، أو كلاهما. وتبيّن لنا قطعًا أنْ لا وجود لمعيار واحد مُطلق من هذا النوع، وأنّه من المرجَّح أنّ وضع قائمة بجميع المعايير الممكنة يبدو أمرًا ممتنعًا. ومن المؤكّد أنّ معايير من هذا القبيل لن تصلح للتمييز بين المقولات الأدائية وتلك التقريريّة، إذ إنّه من الشائع استخدام الجملة نفسها أدائيّةً أو تقريريّةً في مناسبات إدلاء مختلفة. ومنذ البداية، خاب أملنا في التوصّل إلى إقامة التمييز إنْ نحن تركنا المقولات على الحال التي تبدو عليها ورحنا نسعى وراء معيار ما.

لكن بدا أنّ نمط المقولات الأدائيّة التي استندنا إليها في معالجة الأمثلة الأولى التي عرضناها ـ والتي تحوي فعلًا مع ضمير المتكلّم المفرد متصرّفًا في الزمن الحاضر وفق النسق التقريريّ المبني للمعلوم ـ تستحقّ اهتمامًا خاصًّا: على الأقل، إذا كان إصدار المقولة هو فعل شيء ما، يبدو أنّ «ضمير المتكلّم المفرد» و«المعلوم» و«الزمن

الحاضر» شروط مناسبة. مع العلم أنّ استخدام بعض الأفعال في الزمن الحاضر في المقولات الأدائيّة يجعلها حقًّا مختلفة عن بقيّة الأفعال، إذ تتصّف بشكل أساسيّ **باللاتناظر**. وخاصيّة اللاتناظر هذه هي سمة قائمة طويلة من الأفعال التي يبدو أنّها أدائيّة؛ لذا، نقترح الآتي:

(1) تشكيل قائمة تحوي جميع الأفعال التي لها هذه الخاصيّة.

(2) افتراض أنّ جميع المقولات الأدائيّة التي ليست وفق الصيغة المفضَّلة، في واقع الحال ـ أي تبدأ بفعل متصرّف مع ضمير المتكلّم...ـ يمكن تحويلها إلى ما نسمّيه الصيغة **الأدائيّة الصريحة**.

نتساءل الآن: إلى أيّ حدّ سيكون ذلك سهلًا، أو حتى ممكنًا؟ ليس من الصعب، إلى حدّ ما، الحفاظ على المعيار المذكور على الرغم من وجود استعمالات، اعتياديّة بما يكفي، تُستخدم الأفعال المذكورة فيها متصرّفة مع ضمير المتكلّم للزمن الحاضر ووفق النسق التقريريّ مبنيًّا للمعلوم، لكنّها مختلفة، أي يمكن أن تكون تقريريّة أو وصفيّة أي: يدلّ الفعل فيها على الزمن الحاضر المعتاد أو (شبه) الحاضر التأريخيّ، أو الحاضر المستمرّ. لكن، كما قلتُ باختصار في خلاصة المحاضرة السابقة، توجد صعوبات أخرى ذكرتُ منها ثلاثًا واعتبرتها الأكثر شيوعًا:

(1) يبدو أنّ قولنا «أُبَوِّبُ»، أو ربّما «أعتبر»، هو بطريقة ما أدائيّ، وبطريقة أخرى تقريريّ. فأيّهما هو؟ أم هل هو الوجهان معًا؟

(2) يبدو أنّ «أصرّح أنّ» تتماشى مع متطلّباتنا النحويّة أو شبه النحويّة: هل ندرجها في القائمة؟ يبدو أنّ المعيار الذي اقترحناه قد يتيح إقحام مقولات غير أدائيّة.

(3) يبدو أحيانًا أنّ قولنا شيئًا يعني أيضًا فعل شيء ما ـ ومثل ذلك، إهانة أحدهم، كتأنيبه: لكن لا نستعمل «أهينك» بوصفها تعبيرًا أدائيًّا. لذلك أقول إنّ المعيار الذي اقترحناه لا ينطبق على جميع حالات إصدار مقولة تكون بذاتها فعلًا ما، إذ لا يبدو أنّ «التحويل» إلى مقولة أدائيّة صريحة ممكن دائمًا.

لنتوقّف قليلًا مدقّقين النظر في تعبير «مقولة أدائيّة صريحة»، وقد أدخلناه نوعًا ما خلسةً. أَضَع قبالته «مقولة أدائيّة أوّليّة» (وليس غير صريحة أو ضمنيّة). عرضتُ المثال الآتي:

(1) مقولة أدائيّة أوليّة: «سأكون هناك»؛

(2) مقولة أدائيّة صريحة: «أعد بأن أكون هناك». وقلنا إنّ الصيغة الأخيرة تُظهر ما هو الفعل الذي يتمّ أداؤه عند إصدار المقولة «سأكون هناك». إذا قال أحدهم «سأكون هناك»، يمكن أن نتساءل: «هل هذا وعد؟» ويمكن أن نتلقّى الإجابة: «نعم»، أو «نعم، أعد بذلك» (أو «أعد بأن...»). ويمكن أن تكون الإجابة: «لا، لكنّي أنوي أن أكون هناك» (للتعبير عن نيّة ما أو إعلانها)، أو «لا، لكن يمكنني ترجيح حصول ذلك، نظرًا إلى ما أعرفه عن انجذابي للأمر».

الآن يجب أن نتنبّه إلى أمرين. الأوّل هو أنّ «الإظهار الصريح» ليس مثل الوصف أو التصريح (على الأقلّ وفق ما يفضّله الفلاسفة

من دلالات هاتين الكلمتين). إذا كان «الإظهار» يُراد به الوصف أو التصريح، فلديّ أسباب لاعتباره مصطلحًا سيّئًا. فالوضع في ما يخصّ حالة الممارسة غير اللّسانيّة للأفعال، هو المماثلة مع المقولات الأدائيّة من حيث إنّها أداء لممارسة اصطلاحيّة (هنا طقس أو سلوك احتفاليّ) كالآتي: لنفترض أنّني أنحني مليًّا أمامكَ. قد لا يكون من الواضح أنّني أعبّر عن احترامي وخضوعي لك، أو قد أكون أنحني لأعاين النبات أو بتأثير سوء الهضم. على وجه العموم، لأوضح أنّ انحنائي تصرّف احتفاليّ اصطلاحيّ، وأيّ تصرّف هو بالتحديد (كأن يكون تصرّف إعلان الاحترام والخضوع)، لا بدّ من أنْ يحوي التصرّف سمة إضافيّة معيّنة، كرفع القبّعة مثلًا، أو ملامسة الأرض برأسي، أو رفع يدي الأخرى إلى قلبي، أو حتى، وعلى الأرجح، التلفظ بصوت ما، أو كلمة «سلام»، مثلًا. إنّ الإدلاء بكلمة «سلام» لا يصف أدائي، أي يصرّح بأنيّ أؤدي تصرّف احترام وخضوع، أكثر ممّا يفعل رفع قبّعتي. وفي الإطار نفسه، إنّ قولي «أحيّيك» لا يصف أدائي أكثر من قولي «سلام»، أيًّا كانت اللّغة المستخدمة. إنّ فعل هذه الأشياء، أو قولها، يوضح كيفية النظر إلى الفعل المُمارَس أو فهمه والتعرّف عليه. كذلك الأمر بالنسبة إلى المقولات التي تحوي «أعد بأن...». هذا ليس وصفًا، لأنه (1) لا يمكن أن يكون خاطئًا ولا صحيحًا و(2) قولي «أعد بأن...» (في حال نجاح المقولة، بالطبع) يجعل المقولة وعدًا، ومن دون لَبس. يمكننا القول، إذًا، إنّ الصيغة الأدائيّة «أعدُ» توضح كيف يجب فهم ما يقال بعدها، ويمكن

أنْ نتصوّر أنّ الصيغة «تصرّحُ» بأنّ وعدًا قد وُعِد، لكن لا يمكننا القول إنّ هـذه المقولات صحيحة أو خاطئة، ولا إنّها ضروب وصف أو إبلاغ.

ثانيًا، تنبيه صغير: لاحِظ أنه على الرغم من أنّ هذا النمط من المقولات يبدأ بفعل تتبعه جملة تبدأ بـ «(بـ) أن» ـمثال ذلك «أعد بـأن...»، أو «أجد أن...»، أو «أعلن أن..» (أو ربّما أفعال أخرى كـ «أفترض ضمنًا أن...»)، يجب ألّا نعتبرها من نوع «الاقتباس غير المباشر». فجملة «إنّ» في **الاقتباس غير المباشر** (oratio obliqua) تعبّر، بالطبع، عن حالات أنقل فيها ما قاله شخص آخر، أو ما قلته أنا، في زمن أو مكان آخر: على سبيل المثال، يُقال عادةً «قال إنّ...»، ولكن أيضًا «وَعَـد بـأن...» (هل هذا التعبير هو استعمال مزدوج لـ «إنّ/ أنَّ»؟)، أو «أَعلنتُ في الصفحة 456 أنّ...». إذا كان هذا المفهوم واضحًا[22]، يكون من البيّن أنّ «إنّ» التي في **الاقتباس غير المباشر** ليست من جميع النواحي مماثلة لـ «إنّ» في صِيَغنا الأدائيّة الصريحة: في هذه الأخيرة، لستُ أقتبس كلامي مستخدمًا الفعل مع ضمير المتكلّم المفرد متصرّفًا في الزمن الحاضر وفق النسق التقريريّ المبني للمعلوم. بالطبع، قد لا يكون من الضروريّ أن يتبع الفعل الأدائيّ الصريح «إنّ»: ففي فئات كثيرة من الحالات يتبعها «أحد الحروف...» أو لا شيء. من ذلك، على سبيل المثال: «أعتذر لمخاصمتِكَ»، «أحيّيكَ».

---

(22) لا يقلّ تفسيري غموضًا عن التفسيرات التي نجدها في كتب النحو لشرح جملة «إنّ»: قارن ذلك بتفسير النحويين لجملة «ما (الذي...)».

يبدو أنّه يمكننا، بشكل معقول، على الأقلّ تخمين الآتي بشأن نشوء التركيب اللّساني وطبيعته في المقولة الأدائيّة الظاهرة: تاريخيًا، أي من منظور التطوّر اللغوي، لا بدّ أنّ المقولة الأدائيّة الصريحة ظاهرة متأخّرة، جاءت بعد بعض المقولات الأدائيّة الأكثر أوليَّة. وكانت معظم هذه المقولات، على الأقلّ، أدائيّة بشكل ضمنيّ، ثمّ أصبحت جزءًا من معظم المقولات الأدائيّة الصريحة، أو من أكثرها. على سبيل المثال، «سأفعل...» أقدَم من «أعد بأنّني سأفعل». والمنظور المعقول (لا أعرف كيف يمكن بالتحديد إثبات ذلك) هو أنّ اللّغات البدائيّة لا توضح ما الذي نقوم به بالتحديد، أي لا تميّز بين أشياء أصبح من الواضح في التمييزات اللاحقة أنّها ممارسات مختلفة. على سبيل المثال، «ثور» أو «رعد» تنتمي إلى لغة بدائيّة تتكوّن فيها المقولة من كلمة واحدة[23]، وقد تكون تحذيرًا، أو إخبارًا، أو توقّعًا، وما إلى ذلك. ومن المقبول القول إنّ التمييز الصريح بين مختلف ضروب العزم التي يمكن أن تحملها المقولة هو إنجاز لاحق في اللّغة، وعلى جانب كبير من الأهميّة. تحتفظ أشكال المقولات البدائيّة أو الأوليّة بـ«الالتباس» أو «الاختلاط» أو «الإبهام» الذي تتّصف به اللغة البدائيّة، لذلك هي لا تُظهر بالتحديد ما تحمل المقولة من عزم. وهي تصلح لاستعمالات معيّنة، مع العلم أنّ تعقيد الأشكال والتدابير الاجتماعيّة وتطوّرها جعلا التوضيح أمرًا ضروريًا. لكن من الجدير بالذكر أنّ التوضيح تصرّف لا يقلّ ابتكارًا عن الاكتشاف أو

(23) من المرجّح أنّ اللّغات البدائيّة كانت على هذه الحال (راجع ياسبرسن (Jespersen)).

الوصف. وهو في الوقت نفسه إدخال تمييزات واضحة وتوضيح تمييزات موجودة.

وهناك أمر نخاطر عند القيام به، ونميل كثيرًا إلى القيام به، وهو اعتبار أنفسنا نعرف بطريقة ما أنّ الاستعمال الأوّلي أو البدائيّ للجمل كان من دون شكّ يقتصر على التصريح أو التقرير، بالمعنى الذي يفضّله الفلاسفة: أي الإدلاء بشيء ما لا يحتمل، بكلّ بساطة، سوى أن يكون صحيحًا أو خاطئًا، وغير قابل للنقد من منطلق أيّ بعد آخر. من المؤكّد أنْ ليس لدينا ما يدلّ على ذلك، بقدر ما ليس لدينا ما يدلّ مثلًا على أنّ كلّ المقولات بدأت أوّلًا بوصفها صيغ أمر (كما يقول بعضهم) أو شتائم. ومن المرجّح أكثر أنّ التصريح «الخالص» هدفٌ عام أو مِثالٌ، يدفعنا إليه التطوّر التدريجيّ للعلم، كما يدفعنا هذا الأخير إلى مزيد من الدّقة. اللّغة في حدّ ذاتها، وفي مراحلها البدائيّة، ليست دقيقة، وهي ليست ظاهرة بالمعنى الذي نقصده: الدقّة في اللّغة تجعل ما يُقال، أي معنى ما يُقال، أكثر وضوحًا. الصيغة الصريحة، بالمعنى الذي نقصده، تجعل عزم المقولات، أو كيفية تلقفها وفهمها (بمعنًى معيّن، راجع أدناه)، أوضح.

إضافة إلى ذلك، إنّ الصيغة الأدائيّة الصريحة هي إحدى الأدوات الكلاميّة الكثيرة، بل هي آخرها و«الأكثر نجاحًا» بينها. ولطالما استخدُمت هذه الأدوات، بدرجات متوافتة من النجاح، لأداء الوظيفة نفسها (بالضبط كما أنّ توحيد وحدات القياس كان أنجح أداة تمّ اكتشافها على الإطلاق لتطوير الدّقة في الكلام).

لننظر للَحظة في بعض الأدوات الكلاميّة الأكثر بدائيّة في الكلام، في بعض الأدوار التي يمكن أن تقوم بها (لكن، بالطبع، ليس من دون تغيير أو خسارة، كما سنرى) أداة التعبير الأدائيّ الصريح.

1 ـ النَسَق

سبق أن أشرنا إلى نَسَق الأمر باعتباره أداة مستخدمة بكثرة. وهي تجعل من المقولة «تعطي تعليمات» (أو حثًّا، أو إذنًا، أو استدراكًا للتسليم، أو غير ذلك!). لذلك يمكن أن أقول «أغلِقه» في الكثير من السياقات:

«أغلقه، اِفعل!» تشبه «آمرك بأن تغلقه».

«أغلقه، عليَّ قول ذلك» تشبه «أنصحك بأن تغلقه».

«أغلقه، إن شئت» تشبه «أسمح لك بأن تغلقه».

«حسنًا، إذًا، أغلقه» تشبه «أقبل بإغلاقك إيّاه».

«أغلقه، إن كنت تجرؤ» تشبه «أتحدّاك بأن تغلقه».

ويمكننا أيضًا أن نستخدم الوحدات المساعِدة:

«يمكنك أن تغلقه» تشبه «أعطيك الإذن، أقبل، بأن تقوم بإغلاقه».

«لا بدّ لك من أن تغلقه» تشبه «آمركَ، أنصحك، بأن تغلقه».

2 ـ نبرة الصوت، الإيقاع، التشديد

(يشبه ذلك الأداة المعقّدة التي مفادها استخدام التوجيهات المسرحيّة، كـ «التهديد» وما إلى ذلك). ومن الأمثلة:

سيكلّف (إنذار)،

سيكلّف (سؤال)،

سيكلّف!؟ (احتجاج).

إنّ هذه السمات التي نجدها في اللّغة المحكيّة ليس من السهل إعادة إظهارها في الكتابة. على سبيل المثال، حاولنا الإيعاز بنبرة الصوت وإيقاعه وما فيه من تشديد في الاحتجاج من خلال استعمال علامتَي التعجّب والاستفهام (لكن كانت النتيجة محدودة جدًّا). علامات الوقف، والخط المائل وترتيب الكلمات يمكن أن تساعد، لكنّها وسائل غير دقيقة.

3 ـ الظروف والمركّبات الظرفيّة

نعتمد في اللّغة المكتوبة على الظروف أو المركّبات الظرفيّة أو تعابير تميّز أسلوب صاحب النصّ ـ وكذلك إلى حدّ ما في اللّغة المحكيّة، لكنّها ليست ضروريّة مثلما هي الحال في اللّغة المكتوبة. يمكننا، إذًا، وصف ما تحمله «عليٍّ» من عزمٍ بإضافة «من المرجَّح»، أو وصفها بالمعنى المُقابل بإضافة «من كلّ بدٍّ». ويمكننا التشديد (في مقولة للتذكير، أو ما إلى ذلك) فنكتب «ستحسن بلاءً، إذا لم تنسَ ذلك قَطّ...». ويمكن قول المزيد هنا بشأن ظواهر الإفصاح الصريح عن الشعور والتلميح والإشارة خفية والإلماح بسوء وتوجيه فهم المستمع وقول ما يحمله على الاستنتاج والإشارة خِفيَة و«التعبير» (كلمة قبيحة). وكلّ ظاهرة منها تختلف في الأساس عن الأخرى، لكن غالبًا ما يلجأ المتكلّم فيها إلى استعمال الأدوات الكلاميّة

وضروب المُواربة نفسها، أو أخرى تشبهها. سنعود في الجزء الثاني من المحاضرات إلى الحديث عن التمييز المهمّ والصعب الذي نحتاج إلى توضيحه هنا.

4 ـ أدوات الربط

على مستوًى أكثر تعقيدًا، ربّما نجد استخدام أداة كلاميّة خاصة، هي أداة الربط. فيمكننا، مثلًا، استخدام الأداة «ما زال» محمّلة بعزم مفاده «أشدّد على أنّ»، و«إذًا» بعزم مفاده «أستنتج أنّ»، و«لكنّ» بعزم «أستدرك مسلّمًا». لاحظ أيضًا استعمالات «بينما» و«بموجب هذا» و«زيادة على ذلك»[24]. ونستخدم أحيانًا العناوين، كـ «بيان» و«قانون» و«بلاغ»، أو عنوان فرعيّ كـ «رواية...».

إضافة إلى ذلك، وحتى بمعزل عمّا أوردناه وبعيدًا منه ومن أسلوب الكلام، توجد أدوات أساسيّة أخرى نوصل من خلالها ما تحمله المقولة من عزم.

5 ـ المكوّنات المرافقة للمقولة

يمكن أن نُرفق المقولة المؤلّفة من كلمات بالإيماءات (الغمز، الإشارة باليد، هزّ الكتفين، عقد الحاجبين، ...إلخ) أو بأفعال احتفاليّة رسميّة غير كلامية. وأحيانًا، قد تؤديّ هذه الأخيرة وظيفتها من دون الحاجة إلى الإدلاء بكلمات، وأهميّتها جليّة.

---

(24) لكنّ بعض هذه الأمثلة يثير مسألة قديمة: هل «أستدرك (للتسليم)...» و«أستنتج أنّ» أدائيّتان؟

6 ـ ظروف المقولة

إنّ ما تقدّمه ظروف المقولة على درجة كبيرة من الأهميّة. فأقول مثلًا «بما أنّه هو الذي قال ذلك، أعتبر أنني تلقّيت أمرًا وليس طلبًا». وبشكل مماثل، يؤثّر وضع المتكلّم الصحيّ في فهمنا لقوله «سأموت يومًا ما» أو «سأوصي لك بساعتي».

لكن هذه الموارد غنيّة جدًّا، بمعنى أنّها مصدر الاختلاط والتمييز غير الملائم. كذلك نستخدمها لأغراض أخرى، كالإشارة خفية. من ناحية أخرى، تستبعد قواعد الأداء الصريح الاختلاط وتُبقي المقولات الأدائيّة ثابتة إلى حدّ ما.

المشكلة، في ما يخصّ هذه الأدوات، هي بالدرجة الأولى ما فيها من إبهام في المعنى وعدم التأكّد من طريقة تلقّيها. لكن فيها أيضًا، على الأرجح، شيء من عدم الملاءمة الإيجابيّ لتصلح للتعبير عن أحوال كثيرة في مجال واسع هو حقل الفِعال التي نستخدم كلمات عند تأديتها. قد يعني استخدام نَسق الأمر إصدار أمرٍ أو إذن أو طلب أو التماس أو مُناشدة أو توصية أو تحذير («اِذهب وسترى لاحقًا») أو اقتراح شيء ما، ويمكن أيضًا أن يعبّر عن شرط أو تنازل أو تعريف («ليكن...»)، وما إلى ذلك. ويمكن أن يكون تسليم شيء لشخص آخر، عندما نقول له «خُذه»، هبةً أو إعارةً أو تأجيرًا أو إيداعًا. وعندما أقول «سأفعل كذا» وعدًا أو تعبيرًا عن نيّة ما أو توقّعًا يخصّ مستقبلي. وهكذا دوالَيك. لا شكّ في أنّ مزيجًا من بعض الأدوات التي أشرنا إليها أعلاه، أو منها كلّها (ومن المرجَّح أنّ هناك أدوات أخرى)،

سيكون عادةً، أو في نهاية المطاف، كافيًا. فعندما أقول «سأفعل...» يمكن أن أوضح أنّني أتوقع من طريق إضافة المركّب الظرفيّ «من دون شكّ» أو «على الأرجح»، أو أنّني أعبّر عن نيّة ما بإضافة المركَّب الظرفيّ «من المؤكَّد» أو «بشكل نهائيّ»، أو عن أنّني أقطع وعدًا بإضافة «من كلّ بدّ» أو بقولي «سأفعل كلّ ما في وسعي».

ومن الجدير بالذكر أنّ الأفعال الأدائيّة، في حال وجودها، يمكن استخدامها لا في صِيَغ «إنّ...» أو «مصدر+...» وحسب، بل في التوجيهات المسرحيّة أيضًا: «تعابير الترحيب» والعناوين («تحذير!») وما يرد بين قوسين (ويكاد لا يقلّ هذا الاختبار (test) للمقولات الأدائيّة أهميّة عن اختبار الأشكال الاعتياديّة التي ذكرناها). وعلينا ألّا ننسى أهميّة استخدام كلمات خاصة، كـ «خارجًا» وما إلى ذلك، مما ليس له شكل اعتيادي.

ومع ذلك، لا يُنهي وجود التعابير الأدائية الصريحة، ولا حتى استخدامها، جميع مشاكلنا.

(1) حتى إنّه يمكننا، في الفلسفة، إثارة مشكلةٍ مفادها أنّنا يمكن أن نخطئ في فهم المقولات الأدائيّة فنعتبرها وصفيّة أو تقريريّة.

(1 ـأ) وبالطبع، لا يمكن القول إنّ المقولات الأدائيّة لا تحتفظ بشيء من الالتباس الذي غالبًا ما يعشّش في المقولات الأوّلية. وعلينا ألّا ننسى النظر في حالات يحوم الشكّ حول إمكان اعتبارها أدائية، وحالات أخرى مماثلة جدًّا للحالات الأدائيّة من دون أن تكون كذلك حقًّا.

(2) يبدو أنّ هناك حالات من الواضح فيها أنّ الصيغة نفسها هي أحيانًا تعبير أدائيّ صريح وأحيانًا أخرى تعبيروصفيّ، وتتأرجح أحيانًا بين الاحتمالين: على سبيل المثال، «أؤيّد» و«أوافق رسميًّا». فيمكن أن تحمل «أؤيّد» العزم الأدائيّ لإعطاء الإذن ويمكن أن تحمل معنًى وصفيًّا: «أفضّل هذا».

سننظر في نوعَين من الحالات الكلاسيكيّة التي تظهر فيها هذه الحالات. وتبرز فيها بعض الظواهر التي تتعرّض لها الصيغ الأدائيّة في أثناء تطوّرها.

يوجد عدد كبير من الحالات في حياة البشر يُعتبر فيها الإحساس بـ«انفعال» (لنتذكّر هذه الكلمة!) أو تمنٍّ معينين، أو تبنّي موقف ما، مصطلحًا عليه أنّه ردّة الفعل أو الجواب المناسب أو المُوافق لإحدى حالات الواقع. ويدخل في ذلك أداء أحدهم تصرّفًا معيّنًا، في حالات يكون فيها التصرّف طبيعيًّا (أو نودّ أن نعتبره كذلك!). وعندها يكون بالطبع من الممكن والعاديّ أن نشعر بالانفعال أو التمني المرتبط بالحالة. وبما أنّ الآخرين لا يستطيعون بيسْرٍ استجلاء انفعالاتنا وتمنياتنا، من الشائع أن نتمنّى إخبارهم بما نشعر أو نفكّر به. يمكننا، إذًا، أن نفهم، وإنْ لأسباب تختلف قليلًا وتتراوح أهميّتها بحسب الحالة، لِمَ يصبح لا بدّ من «التعبير» عن هذه المشاعر إذا كنّا نملكها؛ ومن ثمّ أيضًا التعبير عنها عندما يوجد شعور بأنّها مُوافِقة، حتى وإنّ لم نكن نشعر بالفعل بما نُبلغ عنه. ومن التعابير المستخدمة في هذه الحالات:

أشكر	أنا ممتنّ	أشعر بأنّي ممتنّ
أعتذر	أنا آسف	أنا نادم
أنتقد	ألوم	أنا مصدوم
أستنكر		أنا مشمئز من
أوافق (رسميًّا)	أؤَيّد	أشعر بتأييد..
أعلن عن الترحيب بك	أرحّب	
أهنّئ	يسعدني أن..	

في هذه اللّوائح، يحوي العمود الأوّل مقولات أدائيّة. أما مقولات العمود الثاني فليست أدائيّة خالصة، إنّما هي نصف وصفيّة. وأمّا تلك التي في العمود الثالث فهي إبلاغيّة. هناك، إذًا، عدد كبير من التعابير، وكثير منها تعابير مهمّة، تتّسم عن قصد بعيب، أو بحسنة، أو ازدواجيّة المعنى. ويحدّ من ذلك إضافة مقصودة لمركّبات محض أدائيّة. هل يمكننا اقتراح اختبار يسمح بمعرفة ما إذا كانت مقولة «أؤيّد» أو «أنا آسف» مستعملة (أو تُستعمل دائمًا) بطريقة أو بأخرى؟

ينصّ أحد الاختبارات على التساؤل ما إذا كانت إضافة «هل هو بالفعل؟» ممكنة. على سبيل المثال، عندما يقول أحدهم «أرحّب بكَ» أو «أُعلن عن الترحيب بك»، يمكننا القول «أتساءل ما إذا رحّب به بالفعل؟»، ولا يمكننا القول بالطريقة نفسها «أتساءل ما إذا كان أعلن بالفعل عن الترحيب به». وهناك اختبار آخر هو التساؤل ما إذا كان يمكن لأحدهم أن يقوم بما يؤدّيه في المقولة من دون أن يقول شيئًا. على سبيل المثال، حالة التأسّف متميّزة من الاعتذار، وحالة

الامتنان متميّزة من الشكر، وحالة اللّوم متميزة من الاستنكار[25]. وأضيف اختبارًا ثالثًا يمكن استخدامه على الأقلّ في بعض الحالات، ومفاده أن نحاول إضافة مُركَّب ظرفي كـ «عمدًا» أو تعبير كـ «أرضى بأن»، قبل الفعل الأدائيّ المفترض. ذلك أنّه (من المحتمل) إذا كانت المقولة قيامًا بفعل، من المؤكّد أنّه يمكننا (في مناسبة ما) أن نقوم بها عمدًا أو عن رضًى. يمكننا أن نقول: «أعلنت عمدًا عن الترحيب به»، «وافقت رسميًا وعمدًا على ما يفعل»، «أعتذرت عمدًا»، وكذلك «أرضى بأن أعتذر». لكن لا يمكنني أن أعتبر «أؤيد عمدًا ما فعله» أو «أرضى بأن أكون آسفًا» مقولات أدائيّة (قارن مع «أرضى بأن أقول إنّني آسف»).

والاختبار الرابع هو أن نتساءل ما إذا كان ما يقوله أحدهم خطأ جملة وتفصيلًا، كما هي الحال عندما أقول أحيانًا «أنا آسف»، أو أنّه يمكن أن ينطوي على عدم صدق وحسب (مقولة غير ناجحة)، كما هي الحال عندما أقول أحيانًا «أعتذر»: هذه الجُمل تشوّش التميز بين عدم الصدق والخطأ[26].

لكن يوجد تمييز معيّن أعرضه هنا، ولا أعرف بالتأكيد ما هي طبيعته: ربطنا أعلاه بين «أعتذر» و«أنا آسف»، لكن يوجد عدد كبير

(25) تحوم شكوك تقليديّة حول إمكان الموافقة الضمنيّة غير الكلاميّة، حيث تأتي هذه الأخيرة بديلًا من التصرّف الأدائيّ: وفي هذا تشكيك بالاختبار الثاني!

(26) توجد ظواهر موازية لما نذكره هنا: على سبيل المثال، تتعلّق إحدى الحالات المربكة بما يمكن أن نسمّيه المقولات الأدائيّة الإلقائيّة أو التفسيريّة.

من التعابير الاصطلاحيّة التي تُفصح عن المشاعر، ويماثل بعضها بعضًا بطريقة ما، لكن من المؤكّد أن لا صلة لها بالمقولات الأدائيّة. ومثل ذلك:

«يسرّني أن أدعوَ المحاضر فلانًا إلى المنصّة»؛

«أنا آسف لأنّ عليّ أن أقول...»؛

«يسعدني أن أعلن...»[27].

يمكننا تسمية هذه التعابير مركّبات **تهذيبيّة**. ومثال ذلك قولنا: «يشرّفني أن...». ويكفي أنّه قد تمّ التواضع على صياغتها بالطريقة الآتية: إنّ قولك إنّ وجود شيء ما يسعدك لا يعني أنّه يسعدك أن تفعله، لسوء الحظّ. حتى في هذه الحالات المتّصلة بالمشاعر والمواقف، والتي أسمّيها «سلوكيّة بالعادة» (behabitives)، **لا يكفي** بأن نستخدم تعبيرًا اصطلاحيًا يدلّ على شعور أو موقف لكي تكون المقولة أدائيّة.

علينا أن أن نميّز على حدة الحالات التي نقوم فيها **بمواءمة الفعل مع الكلام** ـ وهو نمط من الحالات يمكن أن يُنتج مقولات أدائيّة، لكنّ الحالات التي فيه ليست بحدّ ذاتها أدائيّة. ومن الحالات النموذجيّة التي ترد على هذا النمط قولُ أحدهم «أُصفقُ الباب» (ويُصفِق الباب)؛ ويقودنا هذا النوع من الحالات إلى النظر في «أُحيّيك» (ويحيّي). هنا يمكن أن تقوم «أُحيّيك» مقام إيماءة التحيّة،

(27) [نجد في هامش المدوّنة: «نحتاج هنا إلى مزيد من التصنيف: أشر إلى ذلك بشكل عابر»].

وهي لذلك مقولة محض أدائيّة. فقول أحدهم «أُحيّيك» هو إلقاء التحيّة. قارن ذلك مع تعبير «أحيّي ذكرى...».

وهناك عدد كبير من المراحل الانتقاليّة بين مُواءمة الفعل مع الكلام والمقولات المحض أدائيّة:

وفي إحدى ألعاب الورق، عندما أقول «سناب (Snap)!» آخذ كُدس الأوراق (في الظروف المناسبة)، لكن لا يحقّ لي أخذها إذا لم أقل «ذلك».

وإذا قلت «أدقّق» فأنا أدقّق، في الظروف المناسبة. لكن هل يمكنني ذلك إن لم أقل «أدقّق»؟

قولي في لعبة الشطرنج «أرتّب» (لكي لا تُعتبر النقلة لا رجوع عنها) مواءمة للفعل مع الكلام؛ أم هو جزء من تصرّف تقويم تحريك قطعة الشطرنج في مقابل تحريكها بالفعل؟

قد لا تكون هذه التمييزات مهمّة، لكن توجد مراحل انتقاليّة مماثلة لها في حالات أدائيّة. ومثال ذلك:

«أقتبِس»: إنّه يقتبس.

«أعرِّف»: إنّه يعرّف (مثال: «هـ» هي «و»).

«أعرِّف 'هـ' بأنّها 'و'».

في هذه الحالات تعمل المقولة كعنوان: أهي أحد أنواع المقولات الأدائيّة؟ إنّها تعمل بشكل أساسيّ عندما تكون مواءمة الفعل مع الكلام هي في ذاتها أداء كلاميّ.

المركّبات الفعليّة الأدائيّة الصريحة

في المحاضرة السابقة، نظرنا في المقولات الأدائيّة الصريحة من حيث تغايرها مع المقولات الأدائيّة الأوّليّة. وقلنا إنّ الأولى نشأت من الثانية نتيجة لتطوّر اللغة والمجتمع. لكن قلنا أيضًا إنّ هذا لا يُنهي مشاكلنا في مجال البحث عن مركّبات الأفعال الأدائيّة الصريحة. وأوردنا بعض الأمثلة التي أوضحنا بواسطتها كيف نشأت المقولات الأدائيّة الصريحة من المقولات الأدائيّة الأوّليّة:

عرضنا أمثلة من مجال تعابير سمّيناه «سلوكيّة بالعادة». وهي نوع من التعابير الأدائيّة التي تدلّ عامة على ردود فعل تجاه سلوك معيّن أو هي جزء من سلوك معيَّن يتوجّه إلى الآخرين ويُبدي مواقف ومشاعر.

لِنُغاير بين الفئات الثلاث أدناه:

تعابير أدائيّة صريحة	تعابير ليست محض أدائيّة (نصف وصفيّة)	تعابير وصفيّة
أعتذر	أنا آسف	أنا نادم
أنتقد	ألوم	أنا مشمئزّ
أستنكر		
أوافق (رسميًّا)	أؤَيّد	أشعر بتأييد..
أعلن عن الترحيب بك	أرحّب بك	

واقترحنا اختبارات تتيح اكتشاف المقولات الأدائيّة المحضة:

(1) إذا أتْبَعنا المقولة بـ «هل كان **بالفعل**»، هل تحمل هذه الإضافة معنى (أهو المعنى نفسه)؟ لا يمكننا أن نسأل «هل بالفعل أعلن عن الترحيب به؟» بالمعنى نفسه الذي نسأل فيه «هل بالفعل رحَّب به؟»، أو «هل انتقده بالفعل؟» بالمعنى الذي نسأل فيه «هل لامه بالفعل؟». لكن ليس هذا الاختبار جيّدًا بما يكفي عندما نأخذ في الحسبان احتمالات عدم التوفيق. يمكننا أن نسأل «هل تزوّج بالفعل عندما قال 'نعم، أريد'؟»، إذ يمكن أن توجد ضروب من عدم توفيق وتجعل الزواج محطّ إشكال.

(2) أيمكن القيام بالفعل من دون الإدلاء بالمقولة الأدائيّة؟

(3) أيمكن أن يقوم المؤدّي بالفعل عمدًا؟ أيمكن أن يكون المؤدّي راضيًا عمّا يقوم به؟

(4) أيمكن أن يكون الانتقاد، مثلًا، خطًا إذا نظرنا في معناه الحرفيّ (من حيث هو يتميّز عن اللّوم) عندما أقول إنّني أنتقد؟ (يمكن بالطبع، ودائمًا، أن يكون النقد، أكان صحيحًا أم خاطئًا، غير صادق).

أحيانًا يكون الاختبار المتوافر استبدال كلمة في المقولة، وأحيانًا استخدام تركيب آخر للصيغة. ففي مقولة أدائيّة صريحة نقول «أوافق (رسميًّا)» بدل «أؤيّد». قارن بين المقولتين الآتيتين: «يا ليتك كنت في قعر البحر» و«أتمنّى أن تصبح في قعر البحر»؛ أو بين «يا ليتك كنت تستمتع بوقتك» و«أتمنّى لك أن تستمتع بوقتك»، وما إلى ذلك.

وميّزنا في الخلاصة بين المقولات الأدائيّة والآتي:

(1) المركّبات الاصطلاحيّة الطقوسيّة المحض تهذيبيّة، كـ «يسرّني أنْ...». هذه تعابير مميّزة، إذ إنّها طقوسيّة وليس فيها ما يبرز مدى صدقها، ومع ذلك تبيّن الاختبارات الأربعة المذكورة أعلاه بأنّها ليست أدائيّة. ويبدو أنّها تشكّل فئة محدودة ربّما تقتصر على الإفصاح عن المشاعر، أو حتى على الإفصاح عن المشاعر عند قول شيء أو سماعه.

(2) والاستشارة من الأمثلة النموذجيّة على مُواءمة الفعل مع الكلمة، حيث يُنهي المستشار كلمته بقوله «بهذا أنهي الحالة». هذه المرّكبات جديرة بأن تُعتبر مقولات أدائيّة خالصة عندما يكون الفعلُ المُوائم للكلمة بحدّ ذاته فعلًا طقوسيًّا خالصًا، مماثلًا لفعل الانحناء غير الكلاميّ (المعادل لـ «أحيّيك») أو قولنا «ما شاء الله!» بوصفه طقسًا كلاميًّا («أهتف له» ـ مؤيّدًا ـ).

وهناك فئة ثانية من الكلمات تتّسم أيضًا بظاهرة التحوّل من الوصفي إلى الأدائـيّ التي نتحدّث عنها، وهي متفشّية وتتأرجح بينهما، كما هي حـال المقولات «السلوكيّة بالعادة»، وهـي فئة المقولات التفسيريّة (expositives)، أو المقولات الأدائيّة التفسيريّة. والبنية الأساسيّة لمقولات هذه الفئة بشكل عام، أو في الغالب، مماثلةٌ بوضوح لصيغة المقولة التصريحيّة. لكنّ فيها أيضًا فعلًا أدائيًا صريحًا يسود البنية ويبيّن كيف تتلاءم مع مكوّنات سياق المحادثة، أو التخاطب، أو الحوار، أو، بشكل عام، مع عرض موضوع ما. إليكم بعض الأمثلة:

«أبرهن (أو 'أصرّ على') أنْ لا وجود لجزء خلفيّ للقمر».

«أستخلص (أو 'أستنتج') أن لا وجود لجزء خلفيّ للقمر».

«أشهد بأن لا وجود لجزء خلفيّ للقمر».

«أقرّ (أو 'أسلّم') بأن لا وجود لجزء خلفيّ للقمر».

«أتكهّن (أو 'أتنبّأ') بأن لا وجود لجزء خلفيّ للقمر».

إنّ قولنا أشياء مماثلة للمقولات المذكورة هو القيام بالبرهنة أو الاستخلاص أو الشهادة أو الإجابة أو التوقّع، أو ما إلى ذلك.

ويظهر أنّ كثيرًا من مركّبات الأفعال هذه أدائيّة خالصة إلى حدّ معقول. (لكن من المزعج أن تكون على هذه الحال وتدخل في جملٍ تبدو كأنّها تصريحات، تحتمل الصّحة والخطأ. سبق أن أشرنا إلى هذه المسألة، وسنعود إليها). على سبيل المثال، عندما أقول «أتكهَّن بأن...»، «أقرّ بأن...»، «أسلّم جدلًا بأن...»، من الاعتياديّ أن تبدو الجملة التي تتبع هذه التعابير كالتصريحات، لكنّ مركّبات الأفعال التي تبدأ بها هذه الجمل أدائيّة خالصة.

وبالعودة إلى الاختبارات الأربعة التي استخدمناها مع المقولات «السلوكيّة بالعادة»، عندما يقول أحدهم «أسلّم جدلًا بأنّ...»:

(1) لا يمكننا أن نسأل «هل هو بالفعل يسلّم جدلًا بأن...؟»؛

(2) لا يمكن أن يسلّم جدلًا من دون أن يقول ذلك؛

(3) يمكن أن يقول «سلّمتُ جدلًا، وعن عمد، بأن...»، أو «أرضى بأن أسلّم جدلًا بأن...»؛

(4) لا يمكن أن يكون قول «أسلّم جدلًا» تعبيرًا خاطئًا في معناه الحرفيّ (باستثناء الاستعمال الذي ذكرناه: «أسلّم جدلًا في الصفحة 265 بأنّ...).

من النواحي الأربع المذكورة، «أسلّم جدلًا...» مشابهة لـ «أعتذر لأنّي...» و«أنتقده لأنه...». ولا شكَّ في أنّ هذه المقولات قد تكون غير ناجحة ـ قد يتنبّأ المتكلّم من دون أن يحقّ له ذلك، أو يقول «أعترف بأنّك فعلت ذلك»، أو لا يكون صادقًا في قوله «أعترف بأنّني فعلتُ كذا»، إذ لم يفعل.

ومع ذلك، توجد أفعال كثيرة تبدو مماثلة جدًّا لتلك المذكورة، ويبدو أنّها في فئة هذه الأخيرة، لكنّها لا تنجح مثلها في اجتياز الاختبارات الأربعة. مثال ذلك، تختلف «أفترِضُ ضمنًا أن» عن «أسلّم جدلًا بأن». يمكنني أن أقول، مبتهجًا، «لقد قدَّرتُ ذلك» من دون أن أعي في حينه أنّني كنت أفترض ضمنًا، ومن دون أن أكون قد قلتُ في حينه ما يدلّ على أنّني أفترضه ضمنًا. وقد أفترض ضمنًا شيئًا ما، من دون أن أعي أو أقول إنّني أفترضه ضمنًا، بالمعنى الوصفيّ الأساسيّ لذلك. يمكنني طبعًا أن أؤكّد أو أنكر شيئًا ما، على سبيل المثال، من دون أن أقول أيّ شيء يدلّ على ذلك. و«أؤكّد» و«أُنكر» أفعال أدائيّة خالصة بمعنًى ليس هو المقصود هنا. يمكنني أن أومئ برأسي أو أسلّم بيدي، أو أستخدم أسلوب الاستلزام فأؤكّد أو أنكر شيئًا ما بواسطة قول شيء آخر. أمّا عندما أقول «كنت أفترض ذلك ضمنًا» فمن الممكن أن يشير قولي إلى وضع سابق قدّرتُ فيه من دون

أن أقول شيئًا، وليس بمعنى أنّني قلتُ آنذاك شيئًا يستلزم أنّي قدّرت، إنّما لمجرّد أنّني لم أقل شيئًا حينها يُناقض ما أقول الآن أنّني قدّرته.

بكلمة أخرى، «أفترض ضمنًا أنّ...»، وربّما «أفترض أنّ...»، تعملان بشكل مزدوج المعنى، كـ «أنا آسف لـ...»: فهذه الأخيرة معادلة أحيانًا لـ «أعتذر»، وأحيانًا تصف مشاعري، وأحيانًا تعبّر عن الاثنين معًا. كذلك «أفترض ضمنًا» معادلة أحيانًا لـ «أسلّم جدلًا»، وأحيانًا ليست كذلك.

وتعمل «أتّفق معكم على أن...» كـ «أوافق على سلوكه» أحيانًا، وأحيانًا أخرى كـ «أؤيّد سلوكه» حيث تصف المقولة، جزئيًّا على الأقلّ ، موقف المتكلّم، وإطاره الفكريّ، وما يعتقده. هنا أيضًا، قد تكون التغييرات البسيطة في المركَّب مهمّة. مثال ذلك الفرق بين «أتّفق مع الرأي القائل...» و«أتفق مع فلان...». لكنّ هذا ليس اختبارًا من دون نواقص.

والظاهرة العامة التي ترافق هذه الفئة هي نفسها التي ترافق المقولات «السلوكيّة بالعادة». فكما لدينا «أعلن افتراضي أن (أسلّم جدلًا بأن)» بصفتها تعبيرًا أدائيًّا صريحًا، بينما «أفترض ضمنًا أن» ليست كذلك، لدينا أيضًا:

«أتوقّع مرجّحًا (أتنبّأ) بأن» تعبير أدائـيّ صريح خالص، بينما «يتراءى لي (أتوقّع، أنتظر) أن» ليست كذلك؛

«أساند (أصدّق على) هذا الرأي» تعبير أدائيّ صريح خالص ، بينما «أتّفق مع هذا الرأي» ليست كذلك.

«أتناول كذا بالمُساءلة» تعبير أدائيّ ظاهر، بينما «أتساءل (أشكّك) ما إذا كان على هذه الحال» ليست كذلك.

هنا «التسليم جدلًا» و«التنبّؤ» و«المساندة» و«المُساءلة»، وما إلى ذلك، تنجح في جميع اختبارات التعبير الأدائيّ الصريح الخالص، بينما كلّ التعابير الموازية لها لا تنجح فيها، أو لا تنجح فيها دائمًا.

أضيف التعليق الآتي: ليست كلّ الأشياء التي يمكننا أن نفعلها في إطار إدراج مقولة معيّنة ضمن سياقها الخطابيّ، يمكن أن نتمّمها بواسطة تعبير أدائيّ صريح. على سبيل المثال، لا يمكننا أن نقول «أستلزم أن...» أو «أشير خِفْيَةَ إلى أن...»، وما إلى ذلك.

فئة المقولات السلوكيّة بالعادة وتلك التفسيريّة أساسيّتان من حيث إنّ هذه الظاهرة ترد فيها، لكنّنا نجدها أيضًا في فئات أخرى. على سبيل المثال، في ما أسمّيه **المقولات الحكميّة**. ومثال هذه الأخيرة: «أعلنه كذا...»، «أحكم عليه بكذا...»، «أقضي بكذا...»، «أؤرّخه بكذا...». فإذا كنتَ قاضيًا وحكمت بكذا فأنت فعلًا تحكم. أمّا إذا كان المتكلّم لا يحمل هذه الصفة الرسميّة فليس الأمر بهذا الوضوح، إذ قد لا تعدو المقولة كونها وصفًا لحالة فكريّة. ولتخطّي هذه الصعوبة يمكن اللجوء إلى الطريقة الاعتياديّة، وهي استنباط كلمات مثل «حُكْم» أو «أقضي لمصلحة فلان...»، أو «أعلن...». وفي ما عدا ذلك، تبقى الطبيعة الأدائيّة للمقولة، جزئيًّا، رهن سياق المقولة (context of the utterance)، كأن يكون القاضي قاضيًا ويرتدي ثوب قاضٍ ويكون على منصة المحكمة، وما إلى ذلك.

وحالة قول أحدهم «أصنّف (هـ) كـ(و)» مماثلة للحالة أعلاه. ذلك أنّنا أمام استخدام مزدوج: الجانب الأدائيّ الصريح المحض الذي يُلزم المتكلّم بسلوك مستقبليّ معيّن، والجانب الوصفيّ، ليس لحالة المتكلّم الفكريّة الآنيّة، إنّما لسلوكه المنتظم. يمكننا أن نقول «إنّه لا يصنّف»، أو «إنّه يصنّف». وربّما هو يصنِّف من دون أن يقول شيئًا. لا بدّ لنا من التمييز بين هذا الاستعمال واستعمالات أخرى نُلزم أنفسنا فيها بتصرّفات منتظمة لمجرّد قيامنا بتصرّف واحد: على سبيل المثال، إنّ مقولة «أُعَرِّف (هـ) كـ(و)» لا تصرّح بأنّ المتكلّم يقوم بذلك بشكل مُنتظم، لكنّها تُلزمه بتصرّفات معيّنة مفادها استخدام التعبير (و) كمعادل للتعبير (هـ). ومن المفيد في هذا السياق مقارنة «أنوي» بـ «أَعِد».

كلّ هذا بشأن نوع معيّن من الإشكالات يظهر عندما يعمل في المقولة مركَّب فعليّ صريح، مصرّحٌ به، أو موحى أو يعمل أحيانًا أو جزئيًّا كوصف، صحيح أو خاطئ، للمشاعر أو الحالات الفكريّة أو الأطر العقليّة، أو ما إلى ذلك. لكنّ هذا النمط من الحالات يعيدنا مجدّدًا إلى الظاهرة الأساسيّة التي لفتت انتباهنا، وحيث يبدو أنّ المقصود من المقولة بأجمعها، بالدرجة الأولى، قول شيء صحيح أو خطأ، على الرغم من خصائصها الأدائيّة. حتى لو نظرنا في حالات لا تنتمي كليًّا إلى هذا النمط، كقول شخص لا ينتمي إلى هيئة المحلّفين «أرى أن...»، أو قول أحدهم «أتوقّع أن...»، يبدو أنّه من العبثيّ أن نفترض أن كلّ ما تصفه أو تصرّح به هاتان المقولتان، بقدر ما تفعلان ذلك أو عندما تفعلان ذلك، يتعلّق بمعتقدات

المتكلم وتوقّعاته. أنْ نفترض ذلك بشأن صاحب المقولة يجعله شبيهًا بِـ«أليس في بلاد العجائب». تقول ما فحواه «أظنّ أنّ (هـ)» بوصفه تصريحًا عن نفسه، حيث يكون الجواب ما معناه «هذا لا يعدو كونه واقعة متعلّقة بك». (ابتدأت أليس بالقول «لا أظنّ أنّ...»، فقالت اليَرَقانة، أو أيّ كان، «يجب، إذًا، ألّا تتكلّمي»). وعندما يتعلّق الأمر بالتعابير الأدائية الصريحة الخالصة المماثلة لـ«أصرّح» و«أؤكّد التصريح»، من المؤكّد أنّ كلّ مقولة من هذا النوع صحيحة أو خاطئة، مع العلم أنّ الإدلاء بها هو أداء لفعل التصريح أو تثبيت التصريح. ولقد بيّنا عدّة مرّات أنّ بعض الأشياء التي من الواضح جدًّا أنّها تعابير أدائيّة كلاسيكيّة، كـ«انتهى» (الشوط)، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بعمليّة وصف الوقائع، وإن كان بعضها الآخر، كـ«اِلعب» ليس كذلك.

لسنا في مأزق: يمكننا التمييز بين بداية المقولة الأدائيّة (أصرّح بأن...)، التي توضح منحى المقولة ـ أي إنّها تصريح (يتميّز من التنبّؤ، وما إلى ذلك)، والجملة التي تبدأ بِـ«أن» والتي يجب أن تكون صحيحة أو خاطئة. لكنّ اللّغة، في الحال التي هي عليها، تحوي كثيرًا من الحالات التي لا يمكن قسمتها إلى جزأين وفق الطريقة المذكورة، وإن كان يبدو أنّ المقولة تحوي نوعًا من التعبير الأدائيّ الصريح، أي ما فحواه «أشبّه (هـ) بـ (و)»، «أحلّل (هـ) كـ(و)». في كلتا الحالتين تشبيه وتصريح بوجود تشبيه من خلال استخدام مركّب مُختَصَر يجعلنا أمام مقولة أقلّ ما يُقال فيها أنّها شبه أدائيّة. وللتحفيز على المتابعة، أذكر أيضًا «أعرف أنّ» و«أعتقد أنّ»، ...إلخ.

إلى أيّ حدّ هذه الأمثلة معقّدة؟ لا يمكننا أن نفترض ضمنًا بأنّها وصفيّة خالصة.

لنوجز الآن ما وصلنا إليه: بدأنا بالنظر في التغاير المفترض بين المقولات الأدائيّة وتلك التقريريّة، فتبين لنا بما يكفي من الدلائل أنّ عدم النجاح لا يخصّ المقولات الأدائيّة وحسب، إنّما يطول كلا النمطين. وتبيّن لنا أيضًا أنّ تماشي المقولة مع متطلّبات الوقائع المختلفة باختلاف الحالات، أو اتّصالها بها، يسم المقولات الأدائيّة بطريق مماثلة لوسمه المقولات التقريريّة، بالإضافة إلى أنّ الأدائيّة يجب أن تكون ناجحة.

ولم ننجح في اكتشاف معيار نحويّ للمقولات الأدائيّة، وقدّرنا أنّه يمكننا التأكيد أنّ كلّ مقولة أدائيّة يمكن، من حيث المبدأ، تحويلها إلى صيغة فيها تعبير أدائيّ صريح، وأنّنا بذلك يمكننا إعداد قائمة بالأفعال الأدائيّة. لكن تبيّن لنا أنّه ليس من السهل، في أغلب الأحيان، التأكّد من أنّ مقولة ما أدائيّة أو غير أدائيّة، حتى عندما تحوي صيغة أدائيّة صريحة. وفي جميع الأحوال، تُطالعنا مرارًا مقولات تبدأ بـ «أصرّح بأن...»، وتفي بمتطلّبات المقولة الأدائيّة، على الرغم من أنّها بالتأكيد تصريحٌ، وبشكل أساسيّ صحيحة أو خاطئة.

ها قد آن أوان إعادة صياغة المسألة. نريد، بشكل عام، إعادة النظر في دلالات قولنا إنّ قول شيء ما قد يكون فعل شيء ما، أو إنّنا بقول شيء ما نفعل شيئًا ما (وربّما النظر أيضًا في أنّنا نفعل شيئًا ما بواسطة قول شيء ما). لعلّ بعض التوضيحات والتعريفات تُساعدنا

هنا في الخروج من المأزق، إذ إنّ «فعل شيء ما» تعبير مبهم جدًا. ألسنا «نفعل شيئًا ما» عندما تصدر عنّا مقولة ما[28]؟ من المؤكد أنّ الطرق التي نتحدّث بها عن «الفعل» كفيلة، هنا وفي أيّ سياق آخر، بأن توقعنا في الإرباك. على سبيل المثال، يمكننا أن نُقابل بين رجال القول ورجال الفعل، ويمكن أن نقول لم **يفعلوا** شيئًا، **كلامٌ** وحسب. ويمكننا أيضًا الاكتفاء بالمقابلة بين التفكير بالشيء **وحسب**، وقوله **بالفعل** (أي بصوت مسموع): في هذا السياق، قول شيء ما هو فعله.

هذا أوان صقل ظروف «إصدار المقولة»[29]. أوّلًا، هناك مجموعة كبيرة من المعاني التي وفقها يكون قولُ أيّ شيء هو دائمًا فعل شيء ما، ونسمّيها (أ). ونقصد بها الدلالات التي تُفيد مجتمعةً أنّنا «نقول» شيئًا ما، بالمعنى التامّ لـ «قال». يمكننا التوافق، من دون التشديد على تفصيل التحليل وضروب صقله، على أنّ قول أيّ شيء هو:

(أ-أ) دائمًا أداءُ تصرّف الإدلاء ببعض الضجيج (تصرّف «صوتيّ» -phonetic act-)، فتكون المقولة تلفّظًا.

(أ-ب) ودائمًا، أداءُ تصرّف الإدلاء ببعض مجموعات الألفاظ أو الكلمات، أي ضجيج من نمط معيّن يشكّل جزءًا، ويعتبر أنّه يشكّل

---

(28) أستخدم «مقولة» معادلًا للكلمة اللاتينيّة «*utteratum*»، أما معادل «*utteratio*» فهو «إصدار المقولة».

(29) لا نحتاج إلى تكرار الإشارة إلى احتمال «الاستعمال اللغويّ الرديف»، لكن علينا ألّا ننسى أنّه قائم عند استخدامنا الكلام في التمثيل أو النصوص الروائيّة أو الشعريّة، والاقتباس والإلقاء.

جزءًا، من مفردات معيّنة ويدخل في تركيب معيّن، أي يتماشى مع، ويُعتبر متماشيًا مع، نَحْوٍ معيَّن، ويصحبه تنغيم معيَّن، وما إلى ذلك. ونَسِم هذا التصرّف بأنّه «تلفّظ» (phatic act)، ونَسِم المقولة التي تشكّل تصرّف الإدلاء بأنّها «لفظ متحقّق» (يتميّز من اللفظ الافتراضي في النظريّة اللّسانيّة)؛

(أ-ت) بشكل عام، أداء تصرّف استخدام اللّفظ المتحقّق، أو مكوّناته، وفق «دلالة» محدّدة إلى حدّ ما و«إرجاع» محدّد أيضًا إلى حدّ ما (والاثنان معًا يكوّنان «المعنى» -meaning-). ويمكننا تسمية هذا التصرّف «النُّطق» (rhetic act)، والمقولة التي تشكّل تصرّف الإدلاء هي «المَنطوق به».

تصرّفات الإفصاح والإفصاح التعبيريّ والإفصاح الإنجازيّ

يبدو أنّنا، في برنامج البحث عن قائمة مركّبات الأفعال الأدائيّة الصريحة، سنجد أنّه ليس من السهل دائمًا التمييز بين المقولات الأدائيّة وتلك التقريريّة. وبذلك يكون من المستحسن العودة قليلًا إلى الوراء لننظر في الأسس، أي أن نبدأ بالأرضية لاكتشاف الدلالات الكثيرة التي يحملها زعمنا أنّ قول شيء ما هو فعله، أو بـ قول شيء ما نفعله، وحتى زعمنا أنّنا بواسطة قول شيء ما فإنّنا نفعله. وبدأنا بالتمييز بين مجموعة مكتملة من دلالات «فعل شيء ما» تَبْرز معًا عندما نقول البدَهِيّ، وهو إنّ قول شيء ما هو، بالمعنى الاعتياديّ التام، فعل شيء ما ـ ويتضمّن الإدلاء بضجيج ما، بكلمات ما في تركيب ما، يصحبها «معنًى» ما، وفق الدلالة الفلسفيّة المفضّلة لهذه الكلمة، أي وفق دلالة ما وإرجاع ما.

أسمّي، أو أدعو، تصرّفَ «قول شيء ما» بهذا المعنى الاعتيادي التام، أداء تصرّف إفصاح (locutionary act). ووفق هذا الحدّ، تُعدّ دراسة المقولات من هذه الناحية دراسة التعابير المُفصَح عنها، أو وحدات كلاميّة بتمامها. وما يهمّنا في تصرف الإفصاح هو، بالطبع، تِبيان ما هو عليه بهدف تمييزه من التصرفات الأخرى التي ستكون

موضع اهتمامنا الأوّل. وأريد أن أضيف أنّه يمكن بالطبع الإمعان أكثر فأكثر في صقل مفهوم «تصرّف الإفصاح»، وهذا ضروريّ لمن يريد مناقشته لذاته، فهو صقلٌ على قدر كبير من الأهميّة، لا للفلاسفة فحسب، وإنّما للنحويّين ودارسي علم الأصوات أيضًا.

ميّزنا بشكل تقريبيّ بين التصرّف الصوتيّ وتصرّف التلفّظ وتصرّف النطق. فالتصرّف الصوتي لا يعدو كونه الإدلاء بضجيج ما. وتصرّف التلفّظ هو الإدلاء بمجموعة ألفاظ أو كلمات معيّنة، أي ضروب ضجيج من أنماط معيّنة تنتمي، وتُعتبر أنّها تنتمي، إلى مخزون مفردات معيّن، وتتماشى، وتُعتبر أنّها تتماشى، مع نحوٍ معيَّن. أمّا تصرّف النطق فهو أداء يستخدم مجموعات الألفاظ وفق دلالة وإرجاع محدّدين نوعًا ما. وبذلك يكون قولنا «قال: 'الهرُّ على البساط'» إبلاغ عن تصرّف تلفّظ ، في حين إنّ قولنا «قال إنّ الهرَّ على البساط» إبلاغ عن تصرّفُ نُطق. ونجد التغاير نفسه في ما يلي:

«قال: 'الهرّ على البساط'»، «قال إنّ الهرّ على البساط»؛

«قال: 'سأكون هناك'»، «قال إنه سيكون هناك»؛

«قال: 'أُخرج'»، «طلب مني أن أخرج»؛

«قال: 'هل الحدث في أوكسفورد أم كامبردج؟'»، «سأل ما إذا كان الحدث في أوكسفورد أم كامبردج».

ولمتابعة هذا التحليل إلى ما هو أبعد من المتطلّبات المباشرة لموضوعنا، عليّ أن أذكر بعض النقاط التي يجدر بنا تذكّرها:

(1) من البيّن آنّه لا بدّ لي من أن أؤدي تصرّفًا صوتيًا لأتمكّن من تأدية تلفّظ؛ أو، بكلمات أخرى، عندما أؤدّي الثاني فأنا أؤدّي الأوّل معه (ولا يعني ذلك أنّ تصرّفات التلفّظ فئة فرعيّة تابعة للتصرّف الصوتي. عرّفنا تصرّف التلفّظ بأنّه الإدلاء بمجموعات ألفاظ على اعتبار آنّها تنتمي إلى مخزون مفردات معيّن): لكنّ العكس ليس صحيحًا، لأنّه إذا أصدر قرد ضجيجًا لا نميّزه من لفظ «راحَ»، فلا يعني ذلك آنّه قام بتصرّف تلفّظ.

(2) من البيّن في تعريف تصرّف التلفّظ جمعنا بين مخزون المفردات والنحو، ولم نطلق أيّ اسم على الشخص الذي يُدلي مثلًا بـ «الهرّ إلى النهاية إذا» أو «سلبتت توفس ترنقع». وهناك أيضًا مسألة أخرى تتعلّق بالتنغيم، كما تتعلّق بالنحوِ ومخزون المفردات.

(3) لكنّ التلفّظ، كالتصرّف الصوتيّ، قابل في أساسه للتقليد والتكرار (بما في ذلك ما يصحبه من تنغيم وغمز وإيماءات، وما إلى ذلك). لا تقتصر قدرتنا على التقليد على مجرّد تكرار التصريح الذي بين مزدوجين: «شعرها فاتن»، لكنها تشمل أيضًا الواقعة المعقّدة التي مفادها أنّ المتكلّم أدلى بالمقولة كما يلي: «**شعرها فاتن**» (وهزَّ كتفيه).

هذه هي وظيفة المزدوجين المستخدمين في الروايات عند استعمال «قال»: كلّ مقولة يمكن إيرادها بين مزدوجين بعد «قال» أو «قالت»، أو ما إلى ذلك.

لكنّ تصرّف النطق هو الذي نقتبسه في حال مقولات الإثبات عندما نقول: «قال إنّ الهرّ على البساط»، «قال إنّه سيذهب»، «قال إنّ عليَّ أن أذهب» (ما قاله هو «عليكَ أن تذهب»). هذا ما يسمّى «الاقتباس غير الحرفيّ». إذا كانت الدلالة المقصودة أو الإرجاع لا يُعتبر واضحًا فيوضع الاقتباس، أو جزء منه، بين مزدوجَين. فيمكن أن أقول «قال إنّه سيذهب إلى 'الوزير'، لكنّه لم يقل أيّ وزير»، أو «قلتُ إنّ سلوكه كان سيّئًا، فأجابني 'كلّما ارتفعتَ تتناقص'». لكنّنا لا نستطيع استخدام «قال إن» في جميع الأحوال. فإذا استخدم نسق الأمر، نقول «طُلب منه أن»، أو «نُصحَ بأن»، ...إلخ. ويمكن أيضًا أن نلجأ إلى مركّبات تعادل هذه التعابير، كـ«قال: كان عليَّ أن»، أو «قال: يجب عليَّ أن»، وما إلى ذلك. قارن بين «أعلنَ عن الترحيب بي» و«أطال في الاعتذار».

أضيف مسألة أخرى بشأن تصرّف النُطق: بالطبع إنّ الدلالة والإرجاع (التسمية والإرجاع) هما في حدّ ذاتهما، وفي هذا الإطار، تصرّفان داعمان يؤدّيهما المتكلّم بوصفهما جزءًا من تأدية تصرّف النطق. فيمكن أن أقول «عنيتُ بقولي 'مَصْرِف'...» وأقول «عندما استخدمتُ 'هو' كنتُ أُرجع إلى ...». هل يمكننا أداء تصرّف النطق من دون الإرجاع ومن دون التسمية؟ الإجابة، بشكل عام، هي أنّ ذلك غير ممكن، لكن توجد حالات مُرْبِكة. ما هو الإرجاع في قولنا «كلّ المثلّثات فيها ثلاثة أضلع»؟ من ناحية أخرى، من الواضح أنّه يمكننا أداء تصرّف تلفّظ لا يكون في الوقت نفسه تصرّف نطق، لكنّ نقيض ذلك غير ممكن. ومفاد ذلك أنّه يمكننا مثلًا تكرار ملاحظة

شخصٍ آخر أو تمتمةُ جملة ما، أو قراءة جملة لاتينيّة من دون معرفة ما تعنيه كلماتها.

إنّ التساؤل ما إذا كان «لفظٌ متحقِّق» ما أو «منطوق به» مماثل لآخر، أكان ذلك من حيث هو «نمط» أو «أمارة»(*)، ومسألة تعريف اللّفظ المتحقّق أو المنطوق به المُفرد، لا أهميّة لهما هنا. لكن، بالطبع، من المهمّ أن نتذكَّر أنّ اللّفظ المتحقّق نفسه، كالجملة مثلًا، يمكن استخدامه في مناسبات إدلاء كثيرة تختلف الدلالة أو الإرجاع في الواحدة منها عن الأخرى (ونتحدّث أيضًا عن أمارات متعدّدة لنمط واحد)، فيكون المنطوق به مختلفًا. عندما تُستخدم ألفاظ متحقّقة مختلفة لكن متماثلة من حيث الدلالة والإرجاع، يمكننا التحدّث عن تصرّفات نُطق متعادلة (بمعنى ما، «التصريح نفسه»)، لكن لا نكون أمام «المنطوق به» أو التصرّفات النطقيّة نفسها (التصريح هو نفسه بمعنى آخر يقوم على استعمال الكلمات نفسها).

اللّفظ المتحقّق وحدة **لغويّة**: والخطأ الشائع بشأنه هو أن يكون هُراءً، بلا معنى. لكنّ المنطوق به وحدة **كلاميّة**، والخطأ الشائع بشأنها هي أن تكون مبهمة، أو لاغية، أو غامضة، وما إلى ذلك.

لكن، على الرغم من أهميّة هذه المسائل، لا توضح لنا، على ما يبدو حتّى الآن، المشكلة التي نواجهها في المقابلة بين المقولة التقريريّة وتلك الأدائيّة. على سبيل المثال، من الممكن تمامًا أن أبيّن

(*) إنّ أمارات النمط الواحد هي عدد المرّات التي يتحقّق فيها، فإذا قلتُ أو كتبت «جاء» خمس مرّات فأنا أحقّق النمط «جاء» بخمس أمارات.

بكلّ وضوح «ما الذي قلته» عندما أصدر، مثلًا، مقولة «إنّه يستعدّ للهجوم»، من حيث جميع الدلالات التي ميّزنا بينها، من دون أن أوضح ما إذا كنت بإصدار المقولة أؤدّي تصرّف **التحذير** أو تصرّفًا آخر. قد يكون ما أعنيه بقولي «إنّه يستعدّ للهجوم» أو «أغلق الباب» واضحًا تمامًا، من دون أن يكون من الواضح ما إذا كانت المقولة تصريحًا أو تحذيرًا، أو ما إلى ذلك.

يمكننا القول إنّ أداء تصرّف إفصاحٍ هو عمومًا أداء تصرّف **إفصاح تعبيريّ** (illocutionary act) **بطبيعة الحال**، كما أقترح تسميته. فعندما نؤدّي تصرّف إفصاح نؤدّي أيضًا تصرّفًا مفاده ما يلي:

نطرح سؤالًا أو نجيب عن سؤال،
نقدّم معلومات أو نُطمئن أو نحذّر،
نعلن حكمًا أو نيّة ما،
نصدر عقوبة،
نعطي موعدًا أو نستأنف حكمًا أو نوجّه انتقادًا
نحدّد شيئًا ما أو نصفه،

ومثل ذلك كثير. (لا أقول إنّ الفئة التي أتحدّث عنها معرّفة بوضوح، بأيّ شكل من الأشكال). ليس في قولنا «**بطبيعة الحال**» أيّ لغز. إنّما تكمن المشكلة في عدد الدلالات المختلفة التي يفيدها تعبير مثل «بأيّ طريقة نستخدم المقولة»، وما يحمل من إبهام - يمكن أن تُرجع العبارة المذكورة إلى تصرّف إفصاح، وحتى إلى تصرفات إفصاح إنجازيّ (perlocutionary acts) كما سنرى قريبًا.

عندما نؤدّي تصرّف إفصاح نستخدم الكلام: لكن كيف نستخدمه بالتحديد في مناسبة معيّنة؟ إذ إنّ هناك وظائف أو طُرقًا كثيرة يمكن اعتمادها عند استخدام الكلام، وهي، وفق دلالة ما («ب»)[30]، تؤثّر إلى حدّ كبير في تصرّفنا. بأيّ طريقة ووفق أيّ **دلالة** «نستخدم» الكلام في مناسبة معيّنة. هناك اختلاف كبير بين كوننا ننصح، أو نقترح وحسب، أو بالفعل نصدر أمرًا، أو بالتحديد نطلق وعدًا، أو نعلن عن نيّة مبهمة، وما إلى ذلك. وهذه المسائل قد تشمل النحو، لكن ليس من دون التباس (راجع أعلاه). لكنّها دائمًا موضع جدلٍ يتناول ما إذا كانت بعض الكلمات (أو التعابير) **تملك عزم السؤال**، أو **يجب اعتبارها** تخمينًا، وما إلى ذلك.

فسّرتُ أداء تصرّف ما وفق المعنى الثاني الجديد كأداء تصرّف «إفصاح تعبيريّ»، أي أداء تصرّف بـ**قولنا** شيئًا ما في مقابل أداء تصرّف **قول** شيء ما. أسمّي التصرّف المؤدّى «تعبيرًا بالإفصاح» (illocution) وأرجِع إلى عقيدة أنماط وظائف اللّغة المختلفة المطروحة في هذا الإطار بتسمية عقيدة «عزائم(*) الإفصاح التعبيريّ» (illocutionary forces).

يمكن القول إنّ الفلاسفة قد أهملوا طويلًا هذا النوع من الدراسة، فاعتبروا كلّ المشاكل المتّصلة بها مسائل «استخدام الإفصاح»

(30) راجع أدناه، ص 139 - 140.

(*) تعني «عَزَم على الأمر»، «أراد فعله وعقد عليه نيّته» (معجم المعاني الإلكتروني). تؤدي «عزم» دلالة النيّة التي يُضمّنها أوستن كلمة «force» الإنكليزيّة.

(locutionary usage) وأنّ مردّ «المغالطة الوصفيّة» التي ذكرناها في المحاضرة الأولى «الإفصاح»، بينما مردّها الفعليّ هو الإفصاح التعبيريّ. من الصحيح القول إنّ تخطي هذا الإهمال بدأ منذ بعض سنوات، إذ بدأ الوعي يتزايد بأنّ مناسبة الإدلاء بالمقولة مهمّة جدًّا وأنّ الكلمات المستخدمة «يفسّرها»، إلى حدّ ما، «السياق» الذي أعِدَّت فيه أو الذي قيلت فيه ضمن تبادل لسانيّ معيّن. ربّما نميل أكثر من اللازم إلى صياغة هذه التفسيرات من منطلق «معاني الكلمات». لكن من المقبول أيضًا الإرجاع إلى عزم الإفصاح التعبيريّ عند استخدام مفهوم «المعنى» ـ «لقد قصد بقوله إصدار أمرٍ»، أو ما إلى ذلك. لكنّني أريد التمييز بين العزم والمعنى، على اعتبار أنّ هذا الأخير هو الدلالة مضافًا إليها الإرجاع؛ مع العلم أنّه من الضروريّ التمييز بين الدلالة والإرجاع.

إضافة إلى ذلك، لدينا هنا أمثلة على الاستعمالات المختلفة لتعبير «استعمالات لغويّة» أو «استعمالات الجملة»، وما إلى ذلك ـ «استعمال» كلمةٌ ملتبسة أو واسعة، ولا أمل في ألّا تكون كذلك، كما هي حال كلمة «معنى»، التي صار من المعتاد أن تكون موضع تهكّم. لكنّ «استعمال»، التي تقوم مقامها، ليست أفضل حالًا. يمكننا تمامًا توضيح «استعمال جملة ما»، في مناسبة معيّنة، من حيث هي تصرّف إفصاح، من دون التطرّق إليها من حيث هي تصرّف إفصاح تعبيريّ.

قبل متابعة صقل مفهوم الإفصاح التعبيريّ، أريد أن أغاير بين تصرّفيّ الإفصاح والإفصاح التعبيريّ من جهة، وتصرّف ثالث من جهة أخرى.

عند أداء تصرّف إفصاح يداخله تصرّف إفصاح تعبيريّ، توجد دلالة أخرى (ت)، تصرّفٌ من نوع آخر يمكن أن يكون أيضًا جزءًا من أداء المقولة. غالبًا، أو عادةً، ما ينجم عن قولنا تأثيرات تَمَسّ مشاعر المستمعين أو المتكلّم أو أشخاصًا آخرين وأفكارهم وأفعالهم: ويمكن أن يخطّط المتكلّم لها وينوي إحداثها ويسعى إليها. وبعد التفكير في الأمر يمكننا أن نقول إنّ المتكلّم أدّى تصرّفًا يرتبط بأداء تصرّف الإفصاح أو الإفصاح التعبيريّ بشكل غير مُباشر (ت-أ) أو لا يرتبط بهما ألبتة (ت-ب). نسمّي أداء تصرّف من هذا النوع أداء «إفصاح إنجازيّ»، والتصرّف الذي يتمّ أداؤه، عندما تكون الحالة مناسبة للتسمية - أي بشكل أساسي في الحالات التي تندرج تحت (ت-أ)- «إنجازًا بالإفصاح». لننتقل إلى إعطاء الأمثلة، قبل تعريف هذا المصطلح - مع أنّنا نحتاج لتعريفه:

(أمثلة-1)

التصرّف (أ) أو الإفصاح:

قال لي «أَطْلِقْ النار عليها!» ويعني بـ«أطلق النار» أطلق النار، ويُرجع بـ«ها» إليها.

التصرّف (ب) أو التعبير بالإفصاح:

ناشدني (أو «نصحني بـ» أو «أمرني بـ»، ...إلخ) أن أطلق النار عليها.

التصرّف (ت-أ) أو الإنجاز بالإفصاح (perlocution):

أقنعني بأن أطلق النار عليها.

التصرّف (ت ـ ب):

حملني على أن (أو «جعلني») أطلق النار عليها.

(أمثلة ـ 2):

التصرّف (أ) أو الإفصاح:

قال لي «لا يمكنك فعل ذلك».

التصرّف (ب) أو التعبير بالإفصاح:

احتجَّ على فعلي ذلك.

التصرّف (ت ـ أ) أو الإنجاز بالإفصاح:

أوقفني وفتّشني.

التصرّف (ت ـ ب)

أوقفني وأعادني إلى رشدي، ...إلخ. أزعجني.

يمكننا أيضًا التميز بين تصرّف الإفصاح «قال إنّ...»، وتصرّف الإفصاح التعبيريّ «أورد براهينه على...»، وتصرّف الإفصاح الإنجازيّ «أقنعني بأن...».

وسنرى أنّ «ما ينتج من تأثيرات» مذكورة أعلاه (راجع (ت ـ أ) و(ت ـ ب)) لا تشمل نوعًا خاصًا من التأثيرات، هي التأثيرات المُنجَزة: «منجزة» بمعنى مشابه لالتزام المتكلّم عندما يعِد، في تصرّف **الإفصاح التعبيريّ**. ربّما كان علينا أن نقيّد تعريفاتنا أكثر، إذ من الواضح أنّ هناك فرقًا بين النتيجة الحقيقيّة لتأثيرات حقيقيّة من

جهة، وما نعتبره نتائج متعارف عليها من جهة أخرى. على كلّ حال، سنعود لاحقًا إلى البتّ في هذه المسألة.

قمنا، إذًا، حتى الآن بالتميز، إلى حدّ ما، بين ثلاثة أنواع من التصرّفات ـ الإفصاح والإفصاح التعبيريّ والإفصاح الإنجازيّ. ننتقل الآن إلى التعليق بشكل عام على هذه الفئات، من دون أن نتخطّى القيام بتعريفها بشكل تقريبيّ. نتطرّق إلى ثلاث مسائل، تتناول الأولى منها، مجدّدًا، «استخدام اللّغة».

(1) ما يهمّ بالدرجة الأولى، في هذه المحاضرات، هو تحديد التصرّف الثاني، الإفصاح التعبيريّ، والمُغايرة بينه وبين التصرّفين الآخرين. يوجد في الفلسفة توجّه مستمرّ إلى إهمال التصرّف الثاني لمصلحة أحد التصرّفين الآخرين. لكنّه يتميّز عن الاثنين معًا. وسبق أن رأينا كيف يشوش التعبيران «معنى» و«استعمال الجملة» التمييز بين تصرّفي الإفصاح والإفصاح التعبيريّ. نلاحظ الآن أنّ التحدّث عن «استخدام» اللّغة يمكن أيضًا أن يشوّش التمييز بين الإفصاح التعبيريّ والإفصاح الإنجازيّ ـ لذلك نعمد حذرين إلى التمييز بينهما بعد قليل. يبدو الحديث عن «استخدام 'اللّغة' للدفاع عن قول ما أو توجيه تحذير، مشابها للحديث عن «استخدامها للإقناع أو الحثّ أو التخويف». لكن يمكن القول، في تغاير تقريبيّ، إنّ مكوّنات المجموعة الأولى **اصطلاحيّة**، بمعنى أنّه يمكن على الأقلّ اللّجوء إلى صيغة أدائيّة تجعلها صريحة، لكن ذلك غير متوافر لمكوّنات المجموعة الثانية. فيمكننا أن نقول «أورد براهيني على أنّ...» و«أحذّرك من أنّ...»، لكن لا يُقال «أقنعكَ بأنّ...»

أو «أخوّفك من أنّ...». ويمكننا أيضًا توضيح ما إذا كان أحدهم أورد براهينه أو لم يوردها، من دون الخوض في ما إذا تمكّن من إقناع الآخرين.

(2) لمزيد من التوضيح، أقول إنّ تعبير «استخدام اللّغة» يمكن أن يشمل أمورًا أخرى أكثر تنوّعًا من تصرّفَيّ الإفصاح التعبيريّ والإفصاح الإنجازيّ، ومن البيّن أنّها تختلف كثيرًا عمّا يعنينا هنا. على سبيل المثال، يمكننا الحديث عن «استخدام اللّغة» **لأجل** شيء ما، مثل الممازحة، ويمكننا أن نستخدم «بـ» بشكل مختلف عن استخدامها في قولنا «الإفصاح بالتعبير»، كما في «كنت أمزح بقولي (هـ)»، أو كنت «أمثّل جزءًا» أو «أكتب شعرًا» «بقولي (هـ)». ويمكننا أيضًا الحديث عن «استعمال شعريّ للّغة» كأمر يختلف عن قولنا «استخدام اللّغة في الشعر». لا شأن لهذه الإرجاعات إلى «استخدام اللّغة» بتصرّف الإفصاح التعبيريّ. على سبيل المثال، إذا قلت «اِذهب والتقط نجمًا يتهاوى»، من الممكن أن يكون معنى مقولتي وعزمها واضحَين جدًا، لكن ليس من الواضح ما الذي أفعله من مجموعة أمور أخرى. هناك الاستعمالات اللغويّة الرديفة والاستعمالات الطفيليّة، ...إلخ، واستعمالات «غير جديّة» بأشكال مختلفة وأخرى «ليست تمامًا اعتياديّة». يمكن تعليق شروط الإرجاع الاعتياديّ، أو عدم محاولة القيام بتصرّف إفصاح إنجازيّ مقبول، أي تغيب أيّ محاولة لحملك على القيام بشيء ما، كما أنّ والت ويتمان لا يحضّ نسرَ الحريّة بجديّة على التحليق عاليًا.

(3) إضافة إلى ذلك، قد يكون هناك بعض الأشياء التي «نقوم بها» وترتبط نوعًا ما بقولنا شيئًا ما لا ينضوي بالضبط، بحسب حدسنا على الأقل، تحت أيّ فئة من الفئات التي عرّفناها بشكل تقريبيّ، أو قد ينضوى بشكل مبهم تحت أكثر من فئة منها، لكن، على كلّ حال، لا نشعر بوضوح، ومنذ البداية، أنّه بعيد من التصرّفات الثلاثة المذكورة بقدر بُعدِ الممازحة وكتابة الشعر عنها. على سبيل المثال، **الإشارة خِفيَة**. فأن نشير خفية إلى شيء بإصدارنا مقولة ـ أو بواسطة إصدارها ـ ينطوي، في ما يبدو، على اصطلاح كما في تصرّف الإفصاح التعبيريّ. لكن لا يمكنني أن أقول «أشير خفية...» وجعل قولي يبدو أنّه ينطوي على تأثير لَبِق، وليس تصرّفًا مكتملًا. ومثال آخر على ذلك، إبداء الانفعال. يمكننا إبداء الانفعال بإصدار مقولة إو بواسطة إصدارها، لكن لا يمكننا استخدام مصطلحي «الصيغ الأدائيّة» و«التصرّفات التعبيريّة» لوصف ذلك. يمكن القول إنّنا عندما نلعن[31] **نخفّف** من وطأة مشاعرنا. علينا أن نلاحظ أنّ الإفصاح التعبيريّ تصرّف اصطلاحيّ: تصرّف يتماشى مع اصطلاح معيّن.

النقاط الثلاث التالية مهمّة لأنها تترتَّب عن اعتبار ما قمنا به تصرّفات:

(4) تتّصف التصرفّات التي تنتمي إلى الأنواع الثلاثة المذكورة بأنّها أداء لأفعال. ولذلك نحتاج إلى التطرّق إلى ما يعتريها من اعتلال

(31) الكلمة [الإنكليزيّة] («swearing») ملتبسة: قد تعني «حلف»، كما نقول «أحلف بالسيدة العذراء»، وقد تعني «أشتم»، كقولنا «حقير».

يصيب كلّ الأفعال. نحتاج لأن نكون دائمًا مستعدّين للتمييز بين «تصرّف فعل (هـ)»، أي «إتمام (هـ)»، و«تصرّف محاولة فعل (هـ)».

علينا أن نكون مستعدّين، في حالات التعبير بالإفصاح، لإقامة التمييز الضروريّ ـ الذي لا تلاحظه اللّغة العاديّة إلّا في حالات استثنائيّة ـ بين :

(أ) تصرّف محاولة أداء تصرّف إفصاح تعبيريّ معيّن، أو زعم أو ادّعاء أو إعلان أو تنظيم القيام به، أو البدء بذلك،

(ب) وبين تصرّف تحقيق تصرّف إفصاح تعبيريّ أو إتمامه أو استكماله.

هذا التمييز مألوف، أو يجب أن يكون مألوفًا، في نظريّتنا اللّغويّة التي تُعنى بـ «الفعل» عامةً. ولقد سبق أن أشرنا إلى هذه المسألة في معرض الحديث عن المقولات الأدائيّة: يمكن دائمًا، على سبيل المثال، محاولة شكر أحدهم أو إخباره بشيء ما، والفشل بطرق مختلفة، إمّا لأنّه لا يسمع أو يعتبر المقولة سخرية أو أنّه غير مسؤول عن أيّ شيء، أو ما إلى ذلك من أسباب. وكلّ تصرّف لغويّ معنيّ بهذا التمييز، بما في ذلك تصرّفات الإفصاح. لكنّ الفشل في هذه الأخيرة ليس شبيهًا بحالات عدم النجاح، إنما يكون بعدم التمكّن من النطق بالكلمات، أو عدم التعبير بوضوح، ...إلخ.

(5) بما أنّ تصرّفاتنا أفعال، علينا دائمًا أن نتذكّر التمييز بين إحداث تأثيرات أو نتائج مقصودة أو غير مقصودة. (أ) فعندما يقصد المتكلّم إحداث تأثير، يمكن ألّا يتمكّن من ذلك.(ب)

ويمكن أن يُحدِث تأثيرًا لا يقصد إحداثه. للتمكّن من تناول هذه التعقيدات، نلجأ في (أ) التمييز كما في السابق بين المحاولة والتحقيق، وننظر في (ب) إلى الأدوات اللّسانيّة الاعتياديّة التي تُستعمل للإنكار (مركّبات ظرفيّة كـ«عن غير قصد»، وما إلى ذلك)، والتي نعتبرها جاهزة للاستخدام العام في جميع حالات القيام بفعل[32].

(6) زيادة على ذلك، علينا أن نأخذ بالاعتبار أنّ هناك أفعالًا لا نقوم بها طوعًا، بمعنى أنّنا قد نتمّمها مُكرهين، أو ما شابه ذلك. وقد أشرنا في (2) أعلاه إلى عناصر أخرى تجعلنا لا نقوم بالفعل بشكل تام. وربّما يمكننا أن نزيد عليها الحالتين المذكورتين في (5)، حيث نُحدِث تأثيرات من طريق الخطأ، من دون إرادة ذلك.

(7) أخيرًا، علينا الردّ على الاعتراض على مفهومي تصرّف الإفصاح التعبيريّ وتصرّف الإفصاح الإنجازيّ ـ مفاد الاعتراض أنّهما غير واضحَين. وسيكون ذلك باقتراح عقيدة عامة موضوعها الفعل. من الشائع اعتبار «التصرّف» شيئًا جسمانيًا ثابتًا نقوم به، ونميّزه من الاصطلاحات ومن النتائج؛ ولكن:

---

(32) يمكن الإشارة إلى أن التعقيد (ب) يمكن بالطبع أن يظهر في تصرّفات الإفصاح والإفصاح التعبيريّ. قد أقول شيئًا ما أو أرجع إليه من دون أن أعني ذلك، أو قد أتعهّد بأمر ما من دون أن أقصد. على سبيل المثال يمكن أن أصدر أمرًا إلى أحدهم بفعل شيء ما، من دون أن أقصد فعل ذلك. ولكن يرتبط التعقيد المذكور، على وجه الخصوص، بالإنجاز بالإفصاح، والتمييز بين محاولة أمر وتحقيقه يرتبط أيضًا بالإنجاز.

(أ) ينطوي تصرّف الإفصاح التعبيريّ، وكذلك الإفصاح الإنجازيّ، على اصطلاحات: قارن بهما تصرّف إيماءة الطاعة. هي إيماءة طاعة لأنها اصطلاح، ويقوم بها مؤدّيها لأنّها اصطلاح وحسب. قارن أيضًا بين رَكْل جدار وركل الطابة إلى المرمى.

(ب) يتضمّن تصرّف الإفصاح الإنجازيّ دائمًا بعض النتائج، كما عندما أقول «كنت أقوم بـ (و) بواسطة قيامي بـ (هـ)»: يأتي التصرّف دائمًا بعدد ما من «النتائج»، وقد يكون بعضها «غير مقصود». ولا يمكن التحدّث ألبتة عن قيود تُقيم الحدّ الأدنى الجسمانيّ للتصرّف. ذلك أنّه يمكننا اعتبار عدد اعتباطيّ ممّا يمكن تسميته «نتائج» تصرّفنا جزءًا ممّا نسميه التصرّف بحدّ ذاته، أو ما يجب أن يكون جزءًا من الأساس العاديّ لنظريتنا اللغويّة التي تُعنى بـ «الفعل» عامةً. فإذا سُئلنا مثلًا «ما الذي فعله؟»، يمكن أن نُجيب «أطلق النار على الحمار»، أو «أطلق النار من مسدَّس»، أو «ضغط على الزناد»، أو «حرّك إصبعه الذي على الزناد»، وقد تكون كلّ هذه المقولات صحيحة. وعلى سبيل المثال، لاختصار الحكاية التي تُروى للأطفال عن محاولات امرأة عجوز جلب خنزير إلى بيتها لتعدّ عشاء زوجها الشيخ في الوقت الملائم، يمكن أن نكتفي بالقول إنّ الهرّ قاد الخنزير أو وضعه على القائم الخشبيّ، أو جعله يصعد عليه. وإذا ذكرنا في مثل هذه الحالات تصرّفًا من فئة (ب) (إفصاح تعبيريّ) وتصرّفًا من فئة (ت) (إفصاح إنجازيّ)، علينا أن نقول « بواسطة (ب) أنجز (ت)» (وليس «بـ (ب) أنجز (ت)»).

وهذا هو سبب تسمية (ت) تصرّف إفصاح إنجازيّ متميّز من تصرّف الإفصاح التعبيريّ.

سنعود في المرّة القادمة إلى التمييز بين أنواع التصرّف الثلاثة، وإلى التعبيرَين «بـ» و«بواسطة قيامي بـ (هـ) أقوم بـ (و)»، لأجل توضيح الفئات الثلاث والعناصر التي تندرج أو لا تندرج فيها. سنرى أنّ تصرّف الإفصاح التعبيريّ وتصرّف الإفصاح الإنجازيّ، كتصرّف الإفصاح، يشتملان على القيام بأشياء كثيرة في الحين نفسه ليكونا تامّين.

التمييز بين الإفصاح التعبيريّ والإفصاح الإنجازيّ

عندما قلت إنّنا نسعى إلى توليف قائمة بمركّبات الأفعال الأدائيّة الظاهرة، واجهتنا صعوبات بشأن تحديد ما إذا كانت بعض المقولات أدائيّة أو غير أدائيّة، أو، في جميع الأحوال، **محض** أدائيّة أو غير محض أدائيّة. يبدو، إذًا، أنّه يحسن بنا العودة إلى الأسس والنظر في عدد الدلالات التي يصحّ القول وفقها إنّ قول شيء ما هو فعل أمر ما، أو بقول شيء ما نفعل أمرًا ما، أو **بواسطة** قول شيء نفعل أمرًا ما.

ميّزنا أوّلًا بين مجموعة من الأشياء نفعلها بقولنا شيئًا ما، ولخّصناها بالقول إنّنا نؤدّي **تصرّف إفصاح**. ويُعادل هذا الأخير، بشكل تقريبيّ، الإدلاء بجملة معيّنة ذات دلالة وإرجاع معيّنَين. وهذان الأخيران يشكّلان معًا، بشكل تقريبيّ، «المعنى»، وفق المحتوى التقليديّ لهذا المفهوم. وقلنا، ثانيًا، إنّنا نؤدّي أيضًا **تصرّفات إفصاح تعبيريّ** كالإخبار وإصدار أمر والتحذير وتوليّ شأن ما، وما إلى ذلك. وكلّ مقولة منها تحمل عزمًا (اصطلاحيًّا) معيّنًا. ثالثًا، يمكننا أن نؤدّي أيضًا **تصرّفات إفصاح إنجازيّ**: هي ما نُحدِثه أو نحقّقه **بواسطة** قولنا شيئًا ما، كاقتناع الآخر أو قبوله بأمر ما أو ارتداعه عنه، أو حتى تفاجئه أو انخداعه. نحن، إذًا، أمام ثلاث دلالات أو أبعاد ـ أو أكثر من

ذلك ـ «لاستخدام المقولة» أو «استخدام اللّغة» (وتوجد، بالطبع، أبعاد أخرى). وكلّ أنواع «الأفعال» الثلاثة هذه معرّضة ـ بالطبع كأفعال ـ عندما تكون محاولات، لإشكالات وتحفّظات معتادة؛ ويختلف حالها عندما تكون محقّقة. كذلك هي عرضة لإشكالات وتحفّظات معتادة عندما تكون مقصودة، ويختلف الحال إذا كانت غير مقصودة، وما إلى ذلك. ثمّ قلنا إنّ علينا الدخول أكثر في تفاصيل أنواع التصرّف الثلاثة.

لا بدّ لنا من التمييز بين الإفصاح التعبيريّ والإفصاح الإنجازيّ: على سبيل المثال، علينا التمييز بين «بقولي ذلك كنت أحذّره» و«بواسطة قولي ذلك جعلته يقتنع، أو يتفاجأ، أو يتوقّف عن فعل كذا».

من المرجَّح أنّ التميز بين الإفصاح التعبيريّ والإفصاح الإنجازيّ هو مصدر إشكالات. وهذا ما علينا الخوض فيه الآن. وفي الحين نفسه نعمد إلى التمييز بين التعبير بالإفصاح والإفصاح. من المؤكّد أنّه في حال كان إصدار المقولة هو «القيام بفعل»، فدلالة الإفصاح الإنجازيّ المرتبطة «بالقيام بفعل» يجب استبعادها على اعتبار أنّها لا تتّصل بالمقولة من حيث هي أداء، على الأقلّ إن أردنا تمييزها عن المقولة التقريريّة. وذلك أنّه من الواضح أنّ جميع تصرّفات الإفصاح الإنجازيّ، أو أغلبها، يمكن أن يتمّ تحقيقها في ظروف ملائمة معيّنة، بواسطة إصدار أيّ مقولة، وفق حسابات معيّنة أو من دون ذلك، وخصوصًا بواسطة مقولة محض تقريريّة (إذا كان هذا النوع من المقولات موجودًا). يمكنك مثلًا أن تخبرني بالنتائج

الفعليّة للقيام بأمر ما، فأمتنع عن فعله (ت_ب)[33] _ وقد يتمّ الأمر بدون مواربة وفي أوانه. وينطبق ذلك أيضًا على (ت_أ)[34]، إذ إنّك قد تقنعني (ت_أ) بأنّ امرأة معنيّة زانية عندما تسألها ما إذا كان المنديل الذي وجد في غرفة نوم «فلان»[35] منديلها، أو عند تصريحك بأنّ المنديل لها.

ثمّ علينا بعد ذلك إظهار الحدود الفاصلة بين الفعل الذي نقوم به (هنا التعبير بالإفصاح) ونتائجه. عامةً، وعندما لا يكون الفعل قول شيء ما إنّما فعلًا «جسمانيًّا» غير اصطلاحيّ، تكون هذه المسألة شائكة. وقد رأينا أنّه يمكننا، أو نودّ الاعتقاد بأنّه يمكننا، تصنيف ما

---

(33) راجع الصفحة 140 للاطّلاع على فحوى هذا الإرجاع.

(34) راجع الصفحة 140 للاطّلاع على فحوى هذا الإرجاع.

(35) إنّ كون تزويد الآخرين بالمعلومات ينجم عنه، غالبًا، نتائج تبدّل في الفعل، لا يُدهشنا أكثر من نقيضه، أي كون القيام بفعل ما (بما في ذلك الإدلاء بمقولة أدائيّة) ينجم عنه بشكل منتظم توليد الوعي بالوقائع عندنا وعند الآخرين. إنّ القيام بأيّ فعل بطريقة مُدركة وقابلة للكشف يعني منح أنفسنا والآخرين عامةً فرصة التأكّد من (أ) أنّنا فعلناه و(ب) معرفة أشياء أخرى كثيرة تتعلّق بدوافعنا وشخصيتنا، وغيرها من الأمور التي يمكن استنتاجها من كوننا قمنا به. إذا قذفت حبّة بندورة على اجتماع سياسيّ (أو صرختَ بأعلى صوتكَ «أحتجّ» عندما يلقي شخص آخر البندورة _ إذا اعتُبر ذلك أداء فعل)، فمن المؤكّد أنّ النتيجة ستكون على الأرجح أنّ الآخرين سينتبهون إلى أنّك تعارض الاجتماع وأنّك تتبنّى معتقدات سياسيّة معيّنة. ولا يجعل ذلك لا من إلقاء البندورة ولا من الصرخة أمرًا صحيحًا أو خاطئًا (مع العلم أنّ فاعلها يمكن أن يقصد تضليل الآخرين). وفي الإطار نفسه، لا يمكن أن يؤدّي توليد أيّ عدد من النتائج إلى عدم اعتبار المقولة التقريريّة صحيحة أو خاطئة.

يمكن إدراجه تحت تسمية «تصرّفنا»[36] ـ وما هو موجود في الأصل وفي العادة فيه، أو ربّما هو موجود فيه ـ في خانة **النتائج الفعليّة** لهذا الأخير وحسب، وذلك على مراحل؛ ومهما كانت هذه النتائج قريبة من الفعل ويمكن استباق وقوعها، بالمعنى الجسمانيّ الأدنى للفعل. وقد نتبيّن أنّ الفعل المعنيّ حركة أو حركات تقوم بها أجزاء معيّنة من الجسد (ومثال ذلك: ليُّ إصبعنا، ما يجعل الزناد يتحرّك، ما يجعل... ما يؤدي إلى موت الحمار). ويمكن، بالطبع، أن يُقال الكثير بشأن هذا، لكن لا حاجة إلى مناقشته هنا. إنّما، على الأقلّ، لدينا في ما يخصّ حالة تصرّفات القول ما يلي:

(1) يتيح لنا مفهوم «**قائمة تسميات**» تسهيلات غير متوافرة في حالة الأفعال «الجسمانيّة». ذلك أنّنا، بالنسبة إلى هذه الأخيرة، نسميّ الفعل بشكل طبيعيّ تقريبًا وليس بما يشير إلى ما نسمّيه هنا التصرّف الجسمانيّ الأدنى، إنّما نشير إليه بما يشمل بشكل غير محدود، إلى حدّ ما، نطاقًا ممتدًّا إلى ما يمكن تسميته نتائجه الطبيعيّة (أو، من منظور آخر، النيّة الكامنة وراء الفعل).

لسنا، بالضبط، نمتنع عن استخدام مفهوم التصرّف الجسمانيّ الأدنى (والذي تحوم حوله الشكوك على كلّ حال)، لكن يبدو أنّنا لا نملك أيّ فئة تسميات تميّز بين التصرّفات الجسمانيّة الأدنى والنتائج: بينما، في ما يخصّ تصرّفات القول، يبدو أنّ المفردات التي تسمّي

(36) لا أتناول هنا مسألة حدود توالي نتائج التصرّف. نجد، بهذا الخصوص، في مؤلّف مور (Moore) **مبادئ علم الأخلاق** (*Principia Ethica*) مثالًا على الخطأ الذي يقع فيه الفلاسفة عادةً.

التصرّفات (ب) صيغت خصيصًا لإقامة فاصل في نقطة منتظمة معيّنة بين التصرّف (قولنا شيئًا ما) ونتائجه (التي ليست في ذاتها قولًا). وعلى أقلّ تقدير، ينطبق ذلك على عدد كبير جدًّا من تصرّفات القول[37].

(2) بالإضافة إلى ذلك، يبدو أنّ الطبيعة الخاصة لتصرّفات القول تساعد على المُغايرة بينها وبين التصرّفات الجسمانيّة العاديّة. فبالنسبة إلى هذه الأخيرة، حتى عندما يتعلّق الأمر بالتصرّف الجسمانيّ الأدنى الذي نسعى إلى فصله عن نتائجه، التصرّف حركة جسديّة تتداخل[38]، على أقلّ تقدير، مع كثير من نتائجها المباشرة والطبيعيّة.

---

(37) من الملاحظ أنّنا إذا افترضنا أنّ التصرّف الجسمانيّ الأدنى هو حركة يقوم بها الجسد عندما أقول «حركّتُ إصبعي»، فواقعة أنّ ما حرکّته هو جزء من جسدي تُظهر دلالة جديدة في «حرَّك». وبشكل مماثل يمكن أن أحرّك أذنيّ بذَبذبتهما كما يفعل الأولاد في المدرسة، وإما بإمساكهما بين السبّابة والإبهام، أو أحرّك رجلي إمّا بطريقة عاديّة وإمّا بيدي عندما تُصاب بتنميل. إنّ الاستعمال الاعتياديّ لـ «حرَّك» في أمثلة كـ «حرَّكتُ إصبعي» هو نهاية السلسلة، ولا حاجة إلى العودة إلى ما سبقه من «الشدّ على العضلات» أو ما إلى ذلك.

(38) قد يكون هذا التداخل مصدر تضليل. كما أوضحتُ في الهامش السابق، لا أعني أنّ «تحريكي إصبعي» مشابه، من منظور ميتافيزيقيّ، لـ «حركة الزناد» ـ إنّ هذا الأخير نتيجة، ولا هو مماثل لـ «تحريك إصبعي الزناد». لكنّ «حركة الإصبع الضاغط على الزناد» **تتداخل** مع «حركة الزناد».

أو يمكننا التعبير عن ذلك بطريقة أفضل بكثير. ذلك بالقول إنّ الدلالة التي وفقها ينجم عن قول شيء انعكاسات على أشخاص آخرين، أو يتسبّب بأشياء ما، تختلف بشكل أساسيّ عن دلالة التسبّب الجسمانيّ من طريق الضغط، ...إلخ. ذلك أنّ تأثيرات القول تعمل من خلال الاصطلاحات اللّغويّة وترتبط بتأثير يُمارسه شخص على آخر: هذا هو على الأرجح المعنى الأوّل لـ «تسبّب».

بينما، أيًّا كانت النتائج الطبيعيّة والمباشرة لتصرّف القول (act of saying)، فهي على الأقلّ ليست في العادة مزيدًا من أفعال القول، سواء أكان ذلك من ناحية المتكلّم على وجه الخصوص أم من ناحية الآخرين[39]. لدينا هنا، إذًا، نوع من الانقطاع المنتظم والطبيعيّ في سلسلة التصرّفات، وسِمة هذا الانقطاع نقص نوع من الفصل في التصرّفات الجسمانيّة وتوافره في فئة التسميات التي تخصّ الإفصاح بالتعبير.

وأطرح هنا سؤلًا يُبعدنا قليلًا عن المسألة التي نناقشها: أليست النتائج التي تعيّنها تسميات الإنجاز بالإفصاح هي بالفعل نتائج التصرّفات (أ)،أي الإفصاح؟ علينا أن لا نتخطى، في سعينا إلى فصل «جميع» النتائج، التعبير بالإفصاح والعودة إلى الإفصاح: هل نتساءل ما إذا كان التصرّف (أ-أ)، الإدلاء بضجيج، حركة جسمانيّة[40]؟ لقد تمّ بالطبع التوافق على أنّ أداء تصرّف إفصاح تعبيريّ يستلزم أداء تصرّف إفصاح. على سبيل المثال، لأهنّئ عليَّ أن أقول كلمات معيّنة؛ ولأقولها عليَّ أن أقوم، ولو بشكل جزئيّ، بتحريك أعضاء جهاز التصويت[41] بطريقة يمكن، إلى حدّ ما، وصفها. لذلك أقول إنّ الفصل بين الأفعال «الجسمانيّة» وأفعال القول ليس تامًّا من جميع النواحي - بل توجد بعض الصلات. لكن، (1) على الرغم من أنّ ذلك مهمّ

(39) راجع أدناه.

(40) أهو كذلك؟ سبق أن أشرنا إلى أنّ «الإدلاء بضجيج» هو في حدّ ذاته نتيجة فعليّة للحدّ الأدنى من تصرّف جسمانيّ هو تحريك أعضاء جهاز التصويت.

(41) للتبسيط، نتحدّث عن المقولة الشفويّة وحسب.

في ما يخصّ بعض هذه الصلات والسياقات، لا يبدو أنّه يمنع ـ في إطار سعينا الحالي لتعريف فئات معيّنة ـ تحديدًا ما يفصل بين إتمام تصرّف الإفصاح التعبيريّ وما يليه من نتائج. إضافة إلى ذلك، وعلى درجة أعلى من الأهميّة، (2) لا بدّ من استبعاد الفكرة التي أوحينا بها أعلاه ـ وإن لم نصل إلى حدّ التصريح بها ـ والتي مفادها أنّ تصرّف الإفصاح التعبيريّ نتيجة تصرّف الإفصاح. وكذلك استبعاد القول إنّ ما تحمله لنا قائمة تسميات التعبير بالإفصاح هو إرجاع إضافيّ إلى بعض نتائج الإفصاح[42]. علينا مثلًا أن نتحاشى اعتبار قولي «ناشدَني أن...» معادلًا لقولي إنّه نطق ببعض الكلمات، وإنّ لنطقه بها نتائج معيّنة، أو إنّه قصد بقولها الحصول على نتائج معيّنة (كالتأثير فِيّ؟). وفي حال أصررنا ـ لسبب ما ووفق دلالة ما ـ على «الرجوع» من التعبير بالإفصاح إلى التصرّف الصوتيّ (أ-أ)، علينا ألّا نعود إلى التصرّف الجسماني الأدنى عبر سلسلة من النتائج بالطريقة التي نفترض أننا نَرجع من موت الأرنب إلى الحركة التي ضغطت على الزناد. قد يكون الإدلاء بضجيج نتيجة (جسمانيّة) لحركة أعضاء جهاز التصويت، والنفَس، وما إلى ذلك: لكنّ الإدلاء بكلمة **ليس** نتيجة للإدلاء بضجيج، سواء أكان جسمانيًّا أم لا. وكذلك **ليس** الإدلاء بكلمات ذات معنى معيّن نتيجة الإدلاء بتلك الكلمات، أكانت جسمانيّة أم لا. ولذلك نقول إنّه حتى التلفّظ (أ-ب) والنطق (أ-ت) هما تصرفان وليسا نتيجتين، بالإضافة إلى أنّهما ليسا نتيجتين جسمانيّتين ولا تصرّفين صوتيّين (أ-أ). ما يحمله استخدامنا لتسميات التعبير بالإفصاح

(42) لكن، راجع أدناه.

ليس إرجاعًا إلى نتائج الإفصاح (على الأقلّ وفق الدلالات العاديّة لـ «نتائج»)، إنما إلى اصطلاحات عزم الإفصاح التعبيريّ باعتبار استناده إلى الظروف الخاصة بمناسبة إصدار المقولة. وسنعود قريبًا إلى تحديد دلالة، أو دلالات ما، يمكن وِفقها القول إنّ الإدلاء بنجاح بتصرّف إفصاح تعبيريّ يُثمر «نتائج» و«تأثيرات» معيّنة[43].

(43) لعلّ بعضنا لا يزال يشعر بالحاجة إلى نسبة نوع من «الأولّية» للإفصاح مقارنة بالتعبير بالإفصاح. ذلك أنّنا نجد أن أحد أنواع تصرّفات النطق المنفردة (أ-ت) يمكن التشكيك في كيفيّة وصفها على مستوى تسميات التعبير بالإفصاح. وقد يُقال لماذا، ، علينا تصنيف أحد التصرفات في فئة والآخر في فئة أخرى في نهاية المطاف؟ يمكننا التوافق على الكلمات الفعليّة التي تمّ الإدلاء بها، وحتى على الدلالات التي استعملت وفقها والوقائع التي تُرجع إليها، لكن نستمر في الاختلاف على ما إذا كانت، في الظروف التي ترد فيها، تشكّل إصدار أمر أو تهديدًا أو مجرّد إسداء نصيحة أو تحذيرًا. في نهاية المطاف، يتّسع المجال أيضًا لعدم التوافق على حالات فرديّة من حيث كيفيّة اختيار إحدى تسميات التعبير بالإفصاح لوصف ما يتمّ تأديته في كلّ واحدة منها من تصرّف نطق (أ-ت) (ما الذي يعنيه المتكلّم فعلًا؟ إلى أيّ شخص أو زمان أو أيّ شيء آخر لم يكن يُرجع بالفعل؟). حقيقة الأمر أنّه يمكن غالبًا أن نُجمِع على أنّ تصرّف المتكلّم هو إصدار أمر (تعبير بالإفصاح)، ونبقى غير متأكّدين ممّا يمكن أن يكون مضمون الأمر (الإفصاح). من المعقول أن نفترض أنّ التصرّف يمكن تحديد وصفه، إلى حدّ ما بشكل نهائيّ، من حيث هو تعبير بالإفصاح، بالمقدار نفسه الذي يمكن تحديد وصفه من حيث هو إفصاح (أ). من المؤكّد أنّ صعوبات بشأن الاصطلاحات والنوايا تظهر عندما نحاول أن نقرّر ما هو الوصف الصحيح للمقولة باعتبارها إفصاحًا أو تعبيرًا بالإفصاح، ولعلّ الالتباس في المعنى أو الإرجاع، عن قصد أو بشكل عفويّ، شائع كشيوع الفشل المقصود، أو العفويّ، بتبيان «كيف نريد أن يتمّ تلقّف كلماتنا» (بالمعنى الإفصاحيّ التعبيريّ لذلك). إضافة إلى ذلك، إنّ لوازم «المقولات الأدائيّة الصريحة» بأجمعها (راجع أعلاه) تُستخدم لتحاشي الخلاف بشأن وصف تصرّفات الإفصاح التعبيريّ. والواقع أنّ تحاشي الخلافات بشأن وصف «تصرّفات الإفصاح» أشدّ صعوبةً. لكنّ كلّ واحد من هذه الأخيرة اصطلاحيّ أيضًا ويرتبط بـ «تركيب» يحدّده القضاة عند الحاجة.

أوردت البراهين، إذًا، حتى الآن، على قولي إنّ هناك أملا بالفصل بين تصرّف الإفصاح التعبيريّ وتصرّف الإفصاح الإنجازيّ، وإنّ الإفصاح التعبيريّ ليس «نتيجة» تصرّف الإفصاح. لكن عليَّ أن أبيّن أنّ تصرّف الإفصاح التعبيريّ يتّصل، من حيث هو يتميّز عن الإفصاح الإنجازيّ، بإحداث تأثيرات بمعنى ما:

(1) في حال لم يُحدث تصرّف الإفصاح التعبيريّ تأثيرًا معيّنًا، لا يكون المتكلّم قد أفلح ، أو نجح في أداء التصرّف. ولا يعني ذلك أنّ تصرّف الإفصاح التعبيريّ هو تحقيق تأثير معيّن. لا يسعني القول إنّني حذّرت مجموعة من المتلقين، إلّا إذا سمعوا ما قلته وفهموه بمعنى معيّن. وليتمّ القيام بتصرّف الإفصاح التعبيريّ لا بدّ من تحقّق تأثير ما في المتلقين. كيف يمكننا التعبير عن هذه الفكرة هنا بأفضل صياغة ممكنة؟ وكيف يمكننا تحديدها؟ بشكل عام، يتمثّل التأثير في التمكّن من إفهام المُخاطب معنى الإفصاح وعزمه. ينطوي أداء تصرّف الإفصاح التعبيريّ على تأمين **إيصال المقصود**.

(2) «يتحقّق» تصرّف الإفصاح التعبيريّ بطرق معيّنة، بحيث يتميز عن حصول نتائج بمعنى إحداثِ جديد في أحوال الواقع بالطريقة «الاعتياديّة»، أي بالتسلسل الطبيعيّ للأحداث. فقول المتكلّم المعنيّ «أسمّي هذه السفينة **الملكة إليزابيت**» ينتج منه تسمية السفينة أو تعميدها، ويجعل هذا من بعض التصرّفات اللاحقة، كالإرجاع إلى السفينة بتسميتها «**القائد الكبير ستالين**»، عملًا فاشلًا.

(3) قلنا إنّ عددًا كبيرًا من تصرّفات الإفصاح التعبيريّ يستدعي اصطلاحيًّا ردًّا أوتتمّة ما. فتوجيه أمر يستدعي ردّ طاعة والوعد

يستدعي الإيفاء به. قد يكون الـردّ أو التتمّة «باتّجاه واحـد» أو «اتّجاهين». لذلك نميّز بين الدفاع عن فكرة وإصدار أمر وإعطاء وعد والطلب من جهة، والمنح وسؤال المخاطب عن أمر ما ـ إذا كان سيفعله ـ وسؤال التصديق (يُجاب عنه بـ «نعم أو لا») من جهة أخرى. وخصوصيّة المجموعة الثانية هي إمكان وُجود ردّ أو تتمّة، ويشترط هذان تصرّفًا ثانيًا يقوم به المتكلّم الأوّل أو شخص آخر، ومن المعتاد في مبحث العلاقة بين النتائج واللّغة ألّا يُعتبر التصرّف الثاني جزءًا من التصرّف الأوّل.

لكن، عامةً، يمكنني دائمًا أن أقول «جعلته يفعل كذا»، أو ما إلى ذلك. ويعني ذلك أنّ التصرّف المنسوب إليّ، عندما يمكن استخدام التعبير المذكور أو يُستخدم بالفعل، هو إفصاح إنجازيّ. يمكننا، إذًا، التمييز بين «أمَرْته» و«امتثل للأمر» من جهة، و«**جعلته يمتثل للأمر**» من جهة أخرى. وما تستلزمه الحالة الثانية هو أنّه تمّ استخدام وسائل إضافيّة أخرى للوصول إلى النتيجة المذكورة، المنسوبة إليّ بوصفها مسبّبًا. ومن هذه الوسائل الإضافيّة الاستمالة والحضور الشخصيّ والتأثير الذي قد يتضمّن إكراهًا. وفي أغلب الأحيان، يوجد تصرّف إفصاح تعبيريّ يختلف عن مجرّد إصدار أمر، كقولنا «جعلته يفعل ذلك بواسطة تصريحي بـ (هـ)».

نحن، إذًا، أمام طرق ثلاث تربط بين تصرّفات الإفصاح التعبيريّ وتأثيرات معيّنة: تأمين التلقّف، وصيرورة التصرّف نافذًا، واستدعاء الردّ. وكلّ هذه الطرق تختلف عن خاصيّة إحداث تأثيرات التي يتميّز بها تصرّف الإفصاح الإنجازيّ.

وقد يتمثّل تصرّف الإفصاح الإنجازيّ بتحقيق هدف يُنسب إليه (إقناع، حَمل على القبول)، أو بإحداث تتمّة تُنسب إليه. ومثال ذلك أن يحقّق تصرّف التحذير غاية التنبُّه التي تُنسب إلى الإفصاح الإنجازي ويُضاف إليها تتمّة إنجازيّة هي شعور المخاطب بالخوف. وقد تعجز حجّة ضدّ منظور خصم معيّن عن تحقيق الهدف منها، لكنها تتوصلّ إلى إحداث تتمّة إنجازيّة هي إقناع الخصم (فأقول «نجحتُ بإقناعه وحسب»). وقد يكون الهدف الإنجازيّ لتعبير إفصاح ما، هو التتمّة بالنسبة إلى تعبير إفصاحيّ آخر. على سبيل المثال، يمكن أن يُحدث التحذير تتمّة مفادها الارتداع، وقد يُحدث قولنا «لا تفعل» - وهدفه ردع المخاطب - تتمّة مفادها التنبيه، أو حتى التخويف. وبعض تصرّفات الإفصاح الإنجازيّ مفادها دائمًا حدوث تتمّة، خصوصًا الإفصاحات الإنجازيّة التي لا تملك صيغة معروفة: يمكنني أن أفاجئك أو أزعجك أو أحقّرك بإدلائي بإفصاح ما، مع العلم أن لا وجود لصيغة إفصاح تعبيريّ مفادها «أفاجئك بواسطة...» أو «أزعجك بواسطة...» أو «أحقّرك بواسطة...»(*).

ومن خصائص تصرّفات الإفصاح الإنجازيّ أنّ الردّ، أو التتمّة، اللّذين يتحقّقان بها يمكن القيام بها باللّجوء إلى وسائل غير إفصاحيّة، أو حصرًا بوسائل غير إفصاحيّة، فيتمّ مثلًا تحقيق إرعاب شخص ما بالتلويح له بعصا أو بتصويب مسدّس نحوه. حتى في حالات الإقناع،

(*) لا يقصد أنّ ذلك غير ممكن لغويًا، إنما لا يستعمل في التواصل اليوميّ العفويّ.

والحمل على القبول أو على الطاعة أو الاعتقاد، يمكننا تحقيق الردّ بطريقة غير كلاميّة. لكن في حال غياب تصرّف الإفصاح التعبيريّ ليس من المؤكّد أنّه يجوز لنا استخدام الخاصيّة اللّغويّة التي تُنسب إلى غايات التصرّف الإنجازيّ لوصف الحالة المعنيّة. قارن بين «جعلته يفعل» و«جعلته يُطيع». ومع ذلك، نحتاج إلى المزيد لتمييز تصرّفات الإفصاح التعبيريّ، إذ يمكننا مثلًا التحذير أو إصدار أمر أو تعيين شخصٍ أو وهب شيء ما أو الاحتجاج أو الاعتذار بواسطة وسائل غير كلاميّة، وهذه تصرّفات إنجازيّة. يمكننا مثلًا إظهار الاحتقار أو قذف الطماطم للاحتجاج.

والمسألة الأهم هي ما إذا كان يمكن تحقيق الردود والتتمّات بوسائل غير اصطلاحية. من المؤكّد أنّه يمكننا تحقيق تتمّات تصرّف الإفصاح الإنجازيّ نفسها بوسائل غير اصطلاحيّة، وهي فعلًا وسائل غير اصطلاحيّة أو ليست لهذا الغرض. يمكنني مثلًا أن أحمل أحدهم على القبول بأمر ما بالتلويح له بعصًا كبيرة برفقٍ أو بأن أقول له بلطف إنّ والدَيه المسنَّين لا يزالان في ألمانيا النازيّة. على وجه التحديد، لا يمكن أن يوجد تصرّف إفصاح تعبيريّ من دون استخدام وسائل اصطلاحيّة، وإذا ما كان من الممكن تحقيق التعبير نفسه من دون اللجوء إلى اللّغة يجب أن يتمّ ذلك بوسائل اصطلاحية. لكن من الصعب تحديد نطاق الاصطلاح. يمكنني مثلًا تحذير أحدهم بالتلويح له بعصًا، ويمكنني منحه شيئًا ما بتسليمه إياه باليد. لكن إذا حذّرته بالتلويح بعصًا، فالتلويح بعصًا تحذير: يعرف جيّدًا ما أعنيه، وتبدو حركتي إيماءة تهديد، من دون ريب.

وتواجهنا صعوبات مماثلة عندما نمنح موافقة ضمنيّة لإجراء ترتيب معيّن، أو نَعِد ضمنًا، أو نصوّت برفع اليد. لكن يبقى من الثابت أنّ كثيرًا من تصرّفات الإفصاح التعبيريّ لا يمكن أن نؤدّيها إلا إذا قلنا شيئًا ما. وينطبق ذلك على التصريح والإخبار (من حيث هو يتميّز عن إظهار شيء ما) والدفاع عن فكرة والتخمين واعتبار أمر ما حاصلًا والتبيّن (بالمعنى القانونيّ للكلمة). ويصحّ ذلك عندما يتعلّق الأمر بالأكثريّة العظمى من المقولات الحكميّة والتفسيريّة في مقابل كثير من مقولات المُزاولة (exercitives) والمقولات التعهّدية (commissives)[44].

(44) [للاطّلاع على تعريفات المقولات الحكميّة والتفسيريّة والتي هي للمزاولة والتعهديّة، راجع المحاضرة الثانية عشرة. جايمس أوبي أورمسن].

«بقولي كذا» مقابل «بواسطة قولي كذا»

تناسَينا التميز الذي بدأنا به بين المقولات الأدائيّة وتلك التقريريّة وبرنامج البحث عن قائمة كلمات أدائيّة صريحة، وخصوصًا عن مركّبات فعليّة. وكنّا استأنفنا انطلاقة جديدة من طريق النظر في ما يعنيه اعتبار قولِ شيء ما هو فعله. فميّزنا بين تصرّف الإفصاح (ويشتمل على التصرّف الصوتي وتصرّفَي التلفّظ والنطق) الذي يملك معنى، وتصرّف الإفصاح التعبيريّ الذي يملك **عزمًا** معيّنًا في تعبيره عن شيء ما، وتصرّف الإفصاح الإنجازيّ الذي يفيد **تحقّق تأثيرات** معيّنة بواسطة قول شيء ما.

ميّزنا في المحاضرة السابقة بين بعض دلالات النتائج والتأثيرات المتّصلة بالنوعين. وعلى وجه الخصوص بين ثلاثة دلالاتٍ لظهور تأثيرات قد تصحب تصرّفات الإفصاح التعبيريّ، وهي تأمين التلقّف، وصيرورة التصرّف نافذًا، واستدعاء الردّ. وميّزنا في حالة تصرّف الإفصاح الإنجازيّ، بشكل تقريبيّ، بين تحقيق هدفٍ وإحداث تتمّة. وتصرّفات الإفصاح التعبيريّ اصطلاحيّة، بينما تصرّفات الإفصاح الإنجازيّ ليست كذلك. ويمكن أداء تصرّفات تعبيريّة وتصرّفات إنجازيّة ـ أو، بالتحديد، تصرّفات تحمل تسميات مماثلة (كاللجوء إلى تصرّفات تعادل تصرّف التحذير من حيث هو إفصاح تعبيريّ،

أو تعادل تصرّف الإقناع من حيث هو إفصاح إنجازيّ)ـ، أو إحداثها بطريقة غير كلاميّة: لكن، حتى في هذه الحالات، لا بدّ من أن يكون التصرّف التعبيريّ كالتحذير **اصطلاحيًّا** ليستحقّ هذه التسمية. أمّا التصرّفات الإنجازيّة فليست اصطلاحيّة، مع العلم أنّه يمكن استخدام تصرّفات اصطلاحيّة لإحداث تصرّف إنجازيّ. عندما يستمع القاضي إلى أقوال المعنيين يجب أن يتمكّن من تحديد تصرّفات الإفصاح والإفصاح التعبيريّ التي تمّ أداؤها، لكن ليس تصرّفات الإفصاح الإنجازيّ التي تمّ تحقيقها.

أخيرًا، قلنا إنّ هناك مجموعة كبيرة من الأسئلة بشأن «كيفيّة استخدام اللّغة» أو «ما نفعله بقولنا شيئًا ما». وقلنا إنّ تناول هذين الأمرين قد يكون مسألة مختلفة تمامًا عن موضوعنا، ويبدو أنّه كذلك ـ هذه أيضًا أمور لا يمكن حسمها هنا. على سبيل المثال، هناك الإشارة خِفْيَة (واستعمالات أخرى غير حرفيّة للّغة) والممازحة (واستعمالات أخرى غير جديّة للّغة) والشتم والمُباهاة (التي قد تكون استعمالًا تعبيريًا للّغة). يمكنني أن أقول «بقوليَ (هـ) كنت أمزح» (أو أشير خفية،...، أو أعبّر عن مشاعري، وما إلى ذلك).

وعلينا أن نورد الآن بعض الملاحظات النهائيّة بشأن الصيغتين:

«بقولي (هـ) كنت أقوم بـ (و)» أو «فعلت (و)».

«فعلتُ (و)»، أو «كنت أقوم بـ (و)»، بواسطة قولي (هـ).

وبسبب توافر هاتين الصيغتين اللّتين تبدوان ملائمتين تمامًا ـ «بـ» لانتقاء مركّبات فعليّة هي تسميات لتصرّفات الإفصاح التعبيريّ،

و«**بواسطة**» لانتقاء مركّبات فعليّة هي تسميات لتصرّفات الإفصاح الإنجازيّ ـ اخترنا التسميتين «**إفصاح تعبيريّ**» و«**إفصاح إنجازيّ**». ومثال ذلك قولنا:

«بـ قولي سأطلق النار عليه كنت أهدّده».

«لقد أخفته بواسطة قولي سأطلق النار عليه».

هل يمكن اعتبار هاتين الصيغتين اختبارًا للتميز بين تصرّفات الإفصاح التعبيريّ وتصرفات الإفصاح الإنجازيّ؟ لا... قبل أن أتناول هذه المسألة، أريد أن أدلي بملحوظة عامة، أو اعتراف. عيلَ صبر كثير منكم بسبب المعالجة التي أعتمدها ـ ولذلك ما يبرّره، إلى حدّ ما. قد تقولون «لماذا لا نذهب مباشرة إلى الهدف؟» لماذا التلهي بقوائم الكلمات المتوافرة في الكلام العاديّ، أي تسميات الأشياء التي نفعلها والتي ترتبط بفعل القول والصِيَغ المماثلة لـ «بـ» و«بواسطة»؟ لماذا لا ننتقل مباشرة إلى مناقشة الموضوع من منظور اللّسانيّات وعلم النفس؟ لِمَ كلّ هذه المداورة؟ حسنًا! أوافق على أنّنا يجب أن نصل إلى هذه المرحلة، ولكن بعد أن نصل إلى ما يمكن استخلاصه من اللّغة الاعتياديّة، وليس قبل ذلك، وقد نصل إلى ما لا يمكن إنكاره. ولولا ذلك لتغاضينا عن أمورٍ كثيرة وأسرعنا أكثر ممّا يجب.

في جميع الأحوال، إنّ «بـ» و«بواسطة» يستحقان الدراسة؛ وفي السياق نفسه، «عندما» و«بينما»، ...إلخ. وأهميّة هذه المباحث جليّ في إطار المسألة العامة التي تُعنى بالترابط بين ألوان الوصف المتنوّعة

والممكنة لـ «ما أفعل»، كما رأينا في ما يخصّ «النتائج». ننتقل إذًا إلى صِغَتَي «بـ» و«بواسطة»، ثمّ نعود إلى التمييز الذي بدأنا به بين الأدائيّ والتقريريّ لنرى ما هو عليه في الإطار الجديد المقترح.

نبدأ بصيغة: «بقولي (هـ) كنت أقوم بـ (و)» (أو «فعلت 'و'»).

(1) لا يقتصر استعمال هذه الصيغة على تصرّفات الإفصاح التعبيريّ. فهي تُستخدم أيضًا في (أ) تصرّفات الإفصاح و(ب) في تصرّفات يبدو أنّها خارجة من التصنيف الذي نقترحه. من المؤكّد أنْ ليس صحيحًا أنّه إذا كان يمكننا القول «بقولك (هـ) كنت تقوم بـ (و)» فمن المحتّم أنّ «القيام بـ (و)» هو أداء تصرّف إفصاح تعبيريّ. كلّ ما يمكن تبنّيه هو أنّ صيغة «بـ» لا تلائم الإفصاح الإنجازيّ، وصيغة «بواسطة» لا تُلائم الإفصاح التعبيريّ. على وجه الخصوص، (أ) نستخدم الصيغة نفسها عندما يعني «القيام بـ (و)» أداء جزء عَرَضيّ من تصرّف الإفصاح: على سبيل المثال، «بقولي أكره الكاثوليك كنت أُرجع إلى الزمن الحاضر وحسب»، أو «كنت أعني الكاثوليك اللاتين، أو أفكّر فيهم». مع العلم أنّه في هذه الحالة من الشائع أكثر أن يُقال «بكلامي عن...». ومثال ذلك أيضًا: «بقولي 'راحتي كريمة' كنت أتلفّظ بـ 'رائحتي كريهة'». ويوجد إضافة إلى ذلك (ب) ما يبدو أنّه حالات متفرّقة، كـ«بقولك (هـ) كنت ترتكب خطأً» أو «تفشل في معاينة تمييز ضروريّ» أو «كنت تخالف القانون» أو «كنت تُخاطر» أو «كنت تتناسى»: ومن الأكيد أنّ ارتكاب خطأ أو المخاطرة ليسا أداء تصرّف إفصاح تعبيريّ، ولا حتى تصرّف إفصاح.

ويمكننا محاولة التخلّص من المشكلة التي تطرحها (أ) ـ وهي أنّ الصيغة المعنيّة لا ينحصر استخدامها بتصرّفات الإفصاح التعبيريّ، بالقول إنّ كلمة «قول» ملتبسة. فعندما لا يكون استخدام «قولي» تصرّف إفصاح تعبيريّ، يمكننا استبدال «كلامي عن» أو «استخدامي التعبير» بـ«قولي»؛ أو بدل أن أقول «بقولي (هـ)» يمكن أن أقول «بواسطة الكلمة (هـ)» أو «باستخدامي الكلمة (هـ)». هذا هو معنى كلمة «قولي» التي يتبعها تعبير بين مزدوجَين («راحتي كريمة»)، ففي هذه الحالة نُرجع إلى تصرّف تلفّظ وليس إلى تصرّف نطق.

أمّا الحالة (ب) التي تجمع تصرّفات متفرّقة تقع خارج دائرة تصنيفاتنا فهي أكثر صعوبة. الاختبار الممكن هو الآتي: إذا كان من الممكن تصريف مركّب الفعل الذي في (و)[45] (في الماضي أو الحاضر) من دون أن يتضمّن «كـان» أو «الآن» (أي دلالة الاستمرار)، أو عندما يمكننا استبدال «بواسطة» بـ«بـ» مع المحافظة على «كـان»، فلا يكون مركّب الفعل في (و) جـزءًا من إفصاح تعبيريّ: يمكننا أن نستخدم بدل مقولة «بقوله ذلك كان يرتكب خطأً»، «بقوله ذلك ارتكب خطأً» أو «بواسطة قوله ذلك كان يرتكب خطأً». لكننا لا نقول «بقولي ذلك احتججتُ» ولا «بواسطة قولي ذلك كنت أحتجّ»(*).

(45) [يشير بذلك إلى المركّب الفعليّ (و) الذي يُستبدل بـ (هـ) في «بقولي (و) كنت أقوم بـ (هـ)». جايمس أوبي أورمسن].

(*) الجملة الصحيحة هي، إذًا، «بقولي ذلك كنت أحتجّ». ويقصد أنّ الاستعمالَين المذكورين لا يستخدمان بشكل اعتياديّ في التواصل اليوميّ.

(2) بالإجمال، يمكننا تبنّي القول إنّ صيغة «بـ» المعنيّة لا تُستعمل مع المركّبات الفعليّة الخاصة بتصرّفات الإفصاح الإنجازيّ كـ «أقتنع»، «قَبِلَ»، «ارتـدع»، لكن علينا تحديد ذلك. أوّلًا، تنتج الاستثناءات من الاستعمالات اللغويّة الخاطئة. فقد يقول بعضهم «هل تُرْهِبُنِي؟» بدل «تهدّدني»، ولذلك قد يقول أحدهم «بقوله (هـ) كان يُرْهِبُنِي». من جهة ثانية، يمكن أحيانًا استخدام الكلمة نفسها، من دون خطأ، في الإفصاح التعبيريّ والإفصاح الإنجازيّ. على سبيل المثال، «رغّبَ» فعل يمكن استخدامه بسهولة في الحالتين: لا نقول «أرغّبك بـ»، إنّما نقول «دعني أرغّبك بـ»، ونجد تبادلًا كلاميًّا كالآتي:
ـ «خذ كوب بوظة آخـر»، ـ «أتحاول ترغيبي بتناول المزيد؟».
السؤال الأخير عبثيّ من منظور الإفصاح الإنجازيّ، إذ إنّ قائله يتوجّه إلى المتكلّم الذي خاطبه. فإذا أجابه هذا الأخير بـ «نعم، ولمَ لا؟» فإنّه يرغّبه، لكن قد لا يرغب فعلًا. من جهة ثالثة، هناك الاستعمال الاستباقيّ لأفعال مثل «أغوى» و«هدّأ». في هذه الحالة، يمكن دائمًا إضافة كلمة «حاول» إلى مركّب فعليّ يعبّر عن إفصاح إنجازيّ. لكن لا يمكننا القول إنّ المركّب الفعلي التعبيريّ معادل دائمًا لمحاولة فعل شيء يمكن التعبير عنه بمركّب فعليّ إنـجازيّ، كما تعادل «أورد براهينه على...»«حاول إقناع...» أو كما تعادل «حذّر» «حاول تخويف...» أو «حاول تنبيه...». وذلك، أوّلًا، لأنّ التمييز بين القيام بالشيء والمحاولة موجودة أصلًا في مركّب فعل الإفصاح التعبيريّ وفي مركّب فعل الإفصاح الإنجازيّ. ولذلك نميّز بين «يورد براهينه على...» و«يحاول أن يورد براهينه على...»، وبين «يُقنع» و«يُحاول

إقناع...». إضافة إلى ذلك، هناك كثيرمن تصرّفات الإفصاح التعبيريّ التي ليست محاولات للقيام بتصرّف إفصاح إنجازيّ؛ على سبيل المثال، ليس قطع وعدٍ محاولة لإحداث تصرّف إنجازيّ.

لكن يمكننا أن نستمرّ بالسؤال ما إذا كان من الممكن استخدام «بـ» في تصرّف الإفصاح الإنجازيّ. ويبدو من المُغري استخدامها عندما لا يتمّ تحقيق التصّرف عن قصد. لكن حتى في هذه الحالة، من المرجّح أنّه من الخطأ استخدام «بـ» بدل «بواسطة». وفي جميع الأحـوال، إذا قلت، على سبيل المثال، «بقولي (هـ) كنت أقنعه»، فأنا لا أتحدّث عن كيفيّة وصول الأمر بي إلى قول (هـ)، إنّما عن كيفيّة قيامي بإقناعه. هذا هو الجانب الآخر من استخدام صيغة «بـ» وتفسير معنى ما يرد بعد «بقولي» في الصيغة، وما دلالته أيضًا («في السيرورة» أو «في خلال أمر ما» من حيث تميّز ذلك من «معيار ما») عندما نستخدم في الصيغة أحد المركّبات الفعليّة التي تدلّ على تصرّف إفصاح تعبيريّ.

لننظر الآن في المعنى العام لصيغة «بـ». إذا قلتُ «بفعلي (أ) كنت أقوم بـ (ب)»، فقد أعني أنّ (أ) تنطوي على (ب) («أ» تُخطر بعلّة «ب»)، أو أنّ (ب) تنطوي على (أ) («ب» تُخطر بعلّة «أ»). ويمكن التعبير عن هذا التمييز بواسطة المُغايرة بين (آ ـ 1) «من خلال قيامي بـ (أ) أو إتمام سيرورتها، كنت أقوم بـ (ب)» («ببنائي بيتًا، كنت أقوم ببناء جدار») و(آ ـ 2) «بفعلي (أ) كنت أقوم بـ (ب)، أو أتمّ سيرورتها («ببنائي جدارًا، كنت أبني بيتًا»). لنغاير أيضًا بين (آ ـ 1) «بإدلائي بالضجيج (ض) كنت أقول (ق)» و(آ ـ 2) «بقولي (ق) كنت أدلي

بالضجيج (ض)». في (آ_1) أخطِرُ بعلّة الجزء الأوّل من الجملة (هنا، إدلائي بالضجيج) وأصرّح بهدفي من الإدلاء بالضجيج، بينما في (آ_2) أُخطرُ بعلّة الجزء الثاني من الجملة (إدلائي بالضجيج)، مصرّحًا بتأثير إدلائي بالضجيج. وغالبًا ما تُستخدم الصيغة المذكورة للإخطار بعلّة فعلي شيئًا ما، كإجابة عن السؤال: «ما علّة فعلك كذا وكذا». ومن بين الطريقتين المذكورتين، يفضّل المعجم (آ_2) حيث نُخطر بعلّة الجزء الثاني من الجملة، لكن غالبًا ما نستخدم أيضًا الصيغة وفق الطريقة (آ_1) للإخطار بعلّة الجزء الأوّل من الجملة.

إذا نظرنا الآن في المثال الآتي:

بقولي ... كان يغيب عن بالي...

نجد أنّ (ب) (يغيب عن بالي) تفسّر علّة قولنا المقولة، أي تُخطرُ بعلّة (أ). وكذلك:

«بدندنتي كنتُ أفكّر بأنّ الفراشات أحدثت دندنة» تُخطر بعلّة دندنتي (أ). هذا ما تبدو عليه صيغة «بقولي» عندما تُستخدم مع مركّبات أفعال إفصاح: تُخطر بعلّة قولي ما فعلت (وليس بمعنى ما أقول).

ولكن أذا نظرنا في المثالَين الآتيين:

(آ_3):

بدندنتي كنتُ أدّعي أنّني نحلة.

بدندنتي كنتُ أتصّرف كمهرّج .

نجد أنّ القول إنّه كان في نيّتي فعل كذا، أو فعلتُ كذا (الدندنة)، هو ما يؤلّف المقولتين أعلاه. تتناول (آ_3) تصرّفًا من نوع معيّن وتُطلق عليه تسمية أخرى. ومثال الإفصاح التعبيريّ الآتي هو من هذا النوع:

«بقولي كذا وكذا كنت أحذّر»

وهو ليس من نوع «في خلال فعلي» (آ_1)، ولا من نوع (آ_2) (حيث تُخطر (أ) بعلّة (ب) أو نقيض ذلك). لكنّه يختلف أيضًا عن أمثلة الإفصاح في أنّه لا يتألّف، في أساسه، من نيّة أو من واقعة، إنّما من **اصطلاح** (وهذه بالطبع واقعة). وتسمح هذه السِّمات بالتوصّل إلى انتقاء تصرّفات الإفصاح التعبيريّ بأفضل الطرق الممكنة[46].

عندما تُستخدم صيغة «بقولي» مع مركّب فعليّ للإفصاح الإنجازيّ، فهي، من ناحية أخرى، تُستخدم بمعنى «في سيرورة...»، أي (آ_1)، لكنّها تُخطر بعلّة (ب)، بينما في حالة الإفصاح يُخطر المرّكب الفعلي بعلّة (أ). وبذلك تكون هذه الصيغة مختلفة عن حالات الإفصاح وحالات الإفصاح التعبيريّ.

ويمكننا القول إنّ سؤال «كيف يكون ذلك؟» لا يقتصر طرحه على ما يتعلّق بمسألة الوسائل والغايات. ففي المثال:

بقولي (أ) ... كان يغيب عن بالي (ب)...

---

(46) لنفترض أنّنا نتحدّث عن طبيب أسنان مزيَّف. يمكننا أيضًا القول «كان يمارس طبّ الأسنان بواسطة الرصّ بصفيحة معدنيّة». وفي ذلك نوع من الاصطلاح شبيه بحالة التحذير ـ بإمكان القاضي أن يحكم بزيف التصرّف.

نُخطِر بعلّة (ب)، لكن وفق دلالة جديدة لـ «يُخطر بعلّة» أو «ينطوي على»، لا تشير إلى الوسائل والغايات. ففي المثال الآتي:

بقولي (أ)... كنت أُقنع بـ ... (كنت أُحقّر...)

أُخطر بعلّة (ب) (أي علّة إقناع فلان أو تحقيره)؛ و(ب) هنا نتيجة فعلًا، لكنّها ليست نتيجة لوسيلة.

أمّا صيغة «بواسطة» فهي أيضًا لا تُستخدم مع مركّبات أفعال الإفصاح الإنجازيّ وحسب. فهي تُستخدم أيضًا في الإفصاح (عنيت... بواسطة قولي...)، وفي الإفصاح التعبيريّ (بواسطة قولي... كنت أحذّر..)، وكذلك في استعمالات أخرى متنوّعة (بواسطة قولي... وضعت نفسي في موقع المُخطئ). وبشكل عام تملك «بواسطة» استعمالَين:

(أ) كُنت أدخل المسمار في الحائط بواسطة الدقّ على رأسه.

(ب) كنت أمارس طبّ الأسنان بواسطة الرصّ بصفيحة معدنيّة.

تشير «بواسطة» في (أ) إلى الوسيلة أو الطريقة أو المَنحى الذي اتّبعته لإحداث الفعل، أمّا في (ب) فتشير «بواسطة» إلى معيار بشأن ما فعلت يتيح تصنيف فعلي كممارسة طبّ الأسنان. ويبدو أنّ الفرق بين الحالتين يكاد يكون معدومًا، إلّا أنّه يبدو في الحالة الثانية أنّ الإشارة إلى المعيار أمر خارجيّ أكثر. ويبدو أنّ هذه الدلالة الإضافيّة لـ «بواسطة» ـ دلالة «معيار» ـ قريبة جدًّا من «بـ» في إحدى دلالاتها: «بقولي ذلك كنت أخالف القانون (مخالفة القانون)». وهكذا يمكن

بالتأكيد استخدام «بواسطة» مع مركّبات أفعال الإفصاح التعبيريّ في صيغة «بواسطة قولي». فيمكنني أن أقول «كنت أحذّره... بواسطة قولي... (حذّرته)». لكنّ «بواسطة» لا تُستخدم وفق هذه الدلالة مع مركّبات أفعال الإفصاح الإنجازيّ. فعندما أقول «أقنعته (حملته على القبول)... بواسطة قولي...»، دلالة «بواسطة» هي الوسيلة لبلوغ الغاية، أو، بأيّ حال، تدلّ على الطريقة أو المنحى الذي اتّبعته للإقناع أو الحمل على القبول. هل تُستخدم صيغة «بواسطة» وفق «دلالة الوسيلة لبلوغ الغاية» مع مركّب فعلي للإفصاح التعبيريّ؟ يبدو أنّ ذلك ممكن في نوعين من الحالات على الأقلّ:

(أ) عندما نلجأ إلى استخدام وسيلة كلاميّة لفعل شيء ما بدل الوسائل غير الكلاميّة: عندما نتكلّم بدل استخدام العصا. ففي المثال: «بواسطة قولي 'نعم، أريد' كنت أتزوّجها»، المقولة الأدائيّة «نعم، أريد» وسيلة لبلوغ الزواج. تمّ استخدام «قولي» هنا بين مزدوجَين للدلالة على أنّني أستخدم كلمات اللّغة، أي على تصرّف التلفّظ وليس النطق.

(ب) عندما نستخدم مقولة أدائيّة وسيلةً غير مباشرة لأداء تصرّف آخر. ففي المثال: «أخبرتك أنّه ليس لديّ أي ورقة ديناري بواسطة قولي أراهنك على ثلاثة ديناري»، استخدمتُ «أراهنك على ثلاثة ديناري» وسيلةً غير مباشرة لإخبارك (وهذا تصرّف إفصاح تعبيريّ أيضًا).

خلاصة القول إنّنا لكي نستخدم صياغة «بواسطة قولي» كاختبار للتعرّف إلى تصرّف الإفصاح الإنجازيّ علينا أوّلًا التأكّد من:

(1) أنّ «بواسطة» مستخدمة وفق دلالة أداتيّة تتميّز عن الدلالة المعياريّة؛

(2) أنّ «قول» مستخدمة بعدها

(أ) بالمعنى التام لتصرّف الإفصاح، وليس بالمعنى الناقص لذلك، فلا يدلّ الاستخدام مثلًا على تصرّف لفظيّ وحسب؛

(ب) ليس بالمعنى الاصطلاحيّ المزدوج كما في المثال أعلاه من لعبة البريدج.

وهناك أيضًا اختباران لسانيّان إضافيّان لتميز الإفصاح التعبيريّ عن الإفصاح الإنجازيّ:

(1) يبدو أنّه في حالة مركّبات أفعال الإفصاح التعبيريّ يمكننا غالبًا أن نقول «كان قول (هـ) هو فعل (و)». لا نستطيع القول «إنّ دقّ المسمار كان إدخاله» بدل «قام بإدخال المسمار بواسطة دقّه». لكنّ هذه الصيغة ليست دائمًا اختبارًا فعّالًا، إذ يمكننا أن نلجأ إليها لنقول أشياء كثيرة؛ فباستطاعتنا أن نقول «كان قول ذلك هو إقناعه» (استعمال استباقيّ؟)، مع العلم أنّ «أقنع» مركَّب فعليّ للإفصاح الإنجازيّ.

(2) يبدو أنّ المركّبات الفعليّة التي صنّفناها (بالحَدس، لأنّ هذا كلّ ما فعلناه حتّى الآن) بوصفها تسميات تصرّفات إفصاح تعبيريّ قريبة جدًّا من المركّبات الفعليّة **الأدائيّة الصريحة**، لأنّه يمكننا أن نقول «أحذّرك من أنّ» و«آمرك بأن» على اعتبار أنّهما تعبيران أدائيّان

صريحان، لكنّ التحذير وإصدار أمر هما تصرّفا إفصاح تعبيريّ. يمكننا استخدام التعبير الأدائيّ «أحذّرك بأن»، لكننا لا نقول «أُقنعكَ بأن»؛ وكذلك يمكننا استخدام التعبير الأدائيّ «أهدّدك بـ»، لكن لا نقول «أخيفك بـ». ذلك أنّ الإقناع والترهيب تصرّفا إفصاح إنجازيّ.

والخلاصة العامة هي أنّ صيغتَي «بـ» و«بواسطة» هما، في أحسن الأحوال، اختباران زَلِقان جدًّا عندما يتعلّق الأمر بمساعدتنا على اتّخاذ قرار بما إذا كان تعبير معيَّن تعبيرًا بالإفصاح، يتميّز من الإنجاز بالإفصاح، أو ليس هذا ولا ذاك. لكن تستحقّ كيفية عمل «بواسطة» و«بـ» أن نطرح حولها تساؤلات كثيرة.

ما هي العلاقة، إذًا، بين المقولات الأدائيّة وتصرّفات الإفصاح التعبيريّ؟ يبدو كأنّه عندما يكون لدينا مقولة أدائيّة صريحة لدينا أيضًا تصرّف إفصاح تعبيريّ. لننظر، إذًا، في العلاقة بين (1) التمييزات التي قمنا بها في المحاضرات السابقة في ما يخصّ المقولات الأدائيّة و(2) الأنواع المختلفة من التصرّفات.

التصريحات والمقولات الأدائيّة وعزم الإفصاح التعبيريّ

عندما قابلنا في البدء بين المقولة الأدائيّة والمقولة التقريريّة قلنا:

(1) المقولة الأدائيّة تقوم بشيء ما، مقابل قول شيء وحسب في التقريريّة،

(2) والمقولة الأدائيّة ناجحة أو غير ناجحة، مقابل التقريريّة الصحيحة أو الخاطئة.

هل هذه التمييزات سليمة فعلًا؟ يبدو من المؤكد أنّ النقاش الذي تناولنا فيه بعد ذلك الفعل والقول يشير إلى الخلاصة التي مفادها أنّني عندما «أقول» شيئًا ما (ربّما باستثناء مجرّد التعجّب، كما في قولنا «اللّعنة» أو «آخ») فأنا أؤديّ تصرّفات إفصاح وتصرّفات إفصاح تعبيريّ. ويبدو أنّ هذين النوعين هما بالتحديد ما حاولنا استخدامه عندما قلنا «الفعل» و«القول» كطريقة للتميز بين المقولات الأدائيّة والمقولات التقريريّة. إذا كنّا عامةً نقوم دائمًا بالأمرين معًا، فكيف يمكن الإبقاء على التميز الذي نقترحه؟

أوّلًا، لننظر من جديد في التقابل من ناحية المقولات التقريريّة: بشأن هذه الأخيرة، وجدنا أنّه يمكن الإرجاع إلى «التصريحات»

كحالة نموجيّة أو مثال توضيحيّ. هل من الصحيح القول إنّنا عندما نصرّح بشيء ما،

(1) نفعل أيضًا شيئًا ما يتميّز من قولنا شيئًا وحسب، ويتزامن معه،

(2) ومقولتنا يمكن أن تكون ناجحة أو غير ناجحة (كما يمكن أن تكون صحيحة أو خاطئة)؟

(1) من المؤكّد أنّ التصريح هو أداء تصرّف إفصاح تعبيريّ بقدر ما أنّ التحذير أو إعلان الحكم إفصاح تعبيريّ. وهو ليس بالطبع أداء أيّ تصرّف بطريقة جسمانيّة خاصة، إلّا ما ينطوي عليه، عندما يكون كلاميًّا، من تحريك أعضاء جهاز التصويت؛ لكنّه ليس، أيضًا، كما رأينا، أداءَ إنذار أو احتجاج أو وعد أو تسمية. فيبدو أنّ «التصريح» يستوفي جميع المعايير التي تميّز تصرّف الإفصاح التعبيريّ. لِنَنظر في الملحوظة الآتية التي ليست استثنائيّة:

بقولي إنّها كانت تمطر، لم أكن أراهن ولا «أورد براهيني على...» ولا أُنذر؛ كنت، بكلّ بساطة، أصرّح بما أعتبره واقعة.

وهنا وضعنا «التصريح» على المستوى نفسه مع «أورد براهيني على» والمراهنة والتحذير. ومجدّدًا، أقول:

بقولي إنّ الأمر كان يقود إلى البطالة، لم أكن أحذّر أو أحتجّ، إنّما كنت، بكلّ بساطة، أصرُّح بالوقائع.

أو، لنلجأ إلى نمط اختبار آخر استخدمناه سابقًا: من المؤكّد أنّ «أصرّح أنّه لم يقم بذلك» هي في المستوى نفسه الذي توجد فيه:

أورد براهيني على أنّه لم يفعل ذلك؛

في رأيي (ما أقترحه هو) أنّه لم يفعل ذلك؛

أراهن أنّه لم يفعل ذلك؛ ...إلخ.

وإذا، ببساطة، استخدمتُ الشكل الأوّلي أو غير الصريح للمقولة:

لم يفعل ذلك،

يمكنني أن أجعل ما كنت أفعله بقولي ذلك صريحًا، أو أحدّد عزم الإفصاح التعبيريّ الذي تحمله المقولة إذا أضفتُ أيًّا من التعابير التي تبدأ بها المقولات الثلاث أعلاه (أو مقولات أخرى).

زيادة على ذلك، على الرغم من أنّ المقولة «لم يفعل ذلك» غالبًا ما يتمّ إصدارها كتصريح، وأنّها لا شكّ صحيحة أو خاطئة (**وبالتأكيد**)، يبدو أنّه لا يمكن، من هذه الناحية، القول إنّها تختلف عن «أصرّح أنّه لم يفعل ذلك». إذا قال أحدهم «أصرّح بأنّه لم يفعل ذلك»، فنحن ندرس حقيقة تصريحه بالطريقة نفسها التي ندرس بها ما قاله لو كان «لم يفعل ذلك»، **بكلّ بساطة**. وذلك أنّنا نعتبر هذه المقولة، كما في أغلب الأحيان، تصريحًا. ويعني ذلك أنّ قولي «أصرّح بأنّه لم يفعل» لا يختلف عن التصريح بـ«لم يفعل»: لا أدلي بتصريح آخر بشأن ما أصرّح به (إلا في الحالات الاستثنائيّة التي أستخدم فيها زمن الحاضر التأريخيّ أو الذي يدلّ على العادة، ...إلخ.). وكما هو معروف في الثقافة الإنكليزيّة، إذا قلتُ «أظنّ أنّه فعل ذلك» قد يكون أحدهم فظًّا ويقول لي «هذا تصريح عن نفسك»،

ويمكن التصوّر أنّه عن نفسي؛ بينما إذا قلت «أصرّح بأنّه فعل ذلك»، فلا يمكن أن تكون المقولة عنّي بالذات. ليس من الضروريّ، إذًا، أن يوجد صراع بين:

(أ) إصدارنا مقولة هو فعل شيء ما،

(ب) وهذه المقولة صحيحة أو خاطئة.

وليتّضح ذلك، قارنوا بين «أحذّركَ، إنّه سيهجم»، حيث المقولة تحذير بأنّه سيهجم، وكذلك من الصحيح أو الخطأ أنّه سيهجم. نعود، إذًا، إلى مسألة أنّه سيهجم، أكنّا نقوّم التحذير أو التصريح، وإن كان كلّ تقويم منهما يتمّ بطريقة مختلفة.

عند النظر في الأمر من قرب، لا يظهر وجود أيّ فرق أساسيّ بين «أصرّح بأنّ» و«أكرّر مُصِرًّا» (أي قولي ما أكرّره لإصراري عليه) و«أخبرك بأنّ» و«أشهد أنّ»، وما إلى ذلك. وقد يكون من الممكن إقامة الدليل على وجود فروق أساسيّة بين هذه المركّبات الفعليّة، لكن لم يتمّ فعل شيء بهذا الاتّجاه.

(2) إضافة إلى ذلك، إذا انطلقنا من المقولات التي يُفترض أنّها تقريريّة (لا سيّما التصريحات)، ونظرنا في التغاير الثاني المزعوم، الذي مفاده أنّ المقولات الأدائيّة تكون ناجحة أو غير ناجحة والتصريحات صحيحة أو خاطئة، نجد أنّ التصريحات يمكن أن يعتريها أيّ نوع من عدم التوفيق يعتري المقولات الأدائيّة. لننظر في الأمر مجدّدًا ونتساءل ما إذا كان يمكن أن يعتري التصريحات بالتحديد أنماط التعطيل التي تصيب التحذيرات، على سبيل المثال،

والتي نُطلق عليها تسمية «أنماط عدم التوفيق» ـ وهي ألوان من العجز تجعل المقولة غير ناجحة، من دون أن تجعلها صحيحة أو خاطئة.

ولقد سبق أن ذكرنا كيف يكون معنى قولي، بمعنى تصريحي، «الهرّ على البساط» مستلزمًا اعتقادي بأنّ الهرّ على البساط. ويوازي هذا المعنى ـ أو حتى يساوي ـ ذلك الذي تستلزم وفقه «أعد بأن أكون هناك» أنّني أنوي أن أكون هناك، وأنّني أعتقد أنّه سيكون بوسعي أن أكون هناك. التصريح، إذًا، عرضة **لعدم الصدق**، أحد أنماط عدم التوفيق، وحتى إلى شكل من أشكال الخرق للتوفيق مفاده أنّ القول إنّ الهرّ على البساط، أو التصريح بذلك، يُلزمني بأن أقول وأصرّح أنّ «البساط تحت الهرّ» بقدر ما أنّ الأدائيّة «أعرّف (هـ) كـ(و)» تُلزمني (لنقل بقوّتها الذاتيّة) باستخدام (هـ) و(و) بطرق خاصة في خطابي اللاحق، ويمكننا أن نرى كيف يرتبط ذلك بتصرّفات أخرى مثل قطع الوعد. ويعني ذلك أنّ التصريحات يمكن أن تعتريها أنماط عدم التوفيق التي من النوعين (ت ـ 1) و(ت ـ 2).

الآن، ماذا بشأن أنماط عدم التوفيق من النوعين (أ) و(ب) التي تجعل التصرّف ـ التحذير والتعهّد، وما إلى ذلك ـ لاغيًا وباطلًا؟ أيمكن أن يكون ما هو تصريح لاغيًا وباطلًا تمامًا كما قد يكون العقد المُعلن لاغيًا وباطلًا. من المهمّ أنّ الإجابة، على ما يبدو، هي «نعم». حالات عدم التوفيق الأولى المرتبطة بـ (أ ـ 1) و(أ ـ 2) مفادها أنّ المقولة لا تتبع اصطلاحًا قائمًا (أو اصطلاحًا مقبولًا)، أو أنّ الظروف ليست مناسبة للجوء المتكلّم إلى الاصطلاح الذي يستخدمه. وهناك حالات من عدم التوفيق تنتمي إلى هذا النمط وتُفسد التصريحات.

ولقد سبق أن ذكرنا حالة التصريح المُعلن الذي يفترض مسبقًا وجود ما يُرجع إليه. وإذا كان ما أُرجِع إليه غير موجود، لا يكون «التصريح» بشأن أيّ شيء. ويقول بعضهم في هذا الإطار، من الممكن أن يُدلي أحدهم بمقولة إثبات مفادها أنّ ملك فرنسا الحاليّ أصلع. «إنّ مسألة ما إذا كان أصلع أو لم يكن، كذلك غير مطروحة»، ومن الأفضل القول إنّ التصريح المُعلن لاغٍ وباطل، تمامًا كقولي إنّني بعتك شيئًا ما وهو ليس لي أو لم يعد موجودًا (بعد أن تمّ إحراقه). غالبًا ما تكون العقود لاغية لأنّ ما يتناوله مضمونها غير موجود، ما ينطوي على تعطّل الإرجاع.

لكن من المهمّ أن نلاحظ أيضًا أنّ «التصريحات» معرّضة لعدم توفيق من النوع المذكور، أي بطريقة موازية للعقود والوعود والتحذيرات، ...إلخ؛ تمامًا كقولنا غالبًا، على سبيل المثال، «لا يمكنك أن تأمرني»، بمعنى أنْ «ليس لك الحقّ بأن تأمرني»، وما يُعادل القول إنَّك لستَ في الموقع المُناسب لتأمرني: غالبًا هناك أشياء لا يمكنك أن تصرّح بها ـ لا يحقّ لك أن تصرّح بها ـ لست في موقع يسمح لك بالتصريح بها. لنفترض أنّه لا يمكنك الآن التصريح بعدد الأشخاص الموجودين في الغرفة المجاورة (لا تعرف). إذا قلتَ «يوجد خمسون شخصًا في الغرفة المُجاورة»، لا يسعني سوى أن أعتبر أنّك تخمّن أو تقدّر (كما لا تكون أحيانًا تأمرني، حيث يكون إصدار أمرٍ غير معقول، ربّما تطلب مني بطريقة غير مهذّبة. في مثال التصريح المذكور، أنت «تجرّب تخمينًا»، على نحو غريب.) هناك شيء ما، كان يمكن أن تكون، في ظروف أخرى، في موقع يتيح لك

التصريح به. لكن ماذا بشأن التصريحات التي تتناول مشاعر أشخاص آخرين، أو المستقبل؟ هل توقّع الطقس أو التنبّؤ بسلوك الآخرين بالفعل تصريحات؟ من المهمّ أخذ مقام التكلّم بأجمعه بالاعتبار.

وكما لا يمكنني أحيانًا تعيين شخص، إنّما تثبيت تعيينه وحسب، كذلك أحيانًا لا نستطيع التصريح، إنما نثبّت تصريحًا تمّ الإدلاء به، وحسب.

كذلك التصريحات المعلنة معرّضة لعدم التوفيق من النمط (ب)، أي الشوائب والنواقص. قد «يقول أحدهم شيئًا لا يعنيه» ـ استخدمَ الكلمة الخطأ: قال «الهرّ على البساط» وهو يعني «الكرّ». وتوجد أمور مبتذلة أخرى، أو ربّما ليست مبتذلة تمامًا، لأنّه من الممكن أن نتناول المقولات المماثلة من منظور المعنى وحسب، باعتباره يتألّف من الدلالة والإرجاع، والوقوع في الارتباك؛ مع أنّها فعلًا سهلة الفهم.

ما إن نعي أنّ ما علينا دراسته ليس الجملة، إنّما صدور المقولة في مقام التكلّم، حتي يصبح من الصعب جدًّا عدم الانتباه إلى أنّ التصريح هو أداء تصرّف. إضافة إلى ذلك، إنّ مقارنة التصريح بما قلناه بشأن تصرّف الإفصاح التعبيريّ تبيّن أنّ التصريح تصرّف من الأساسيّ عند المتكلّم «تأمين تلقّفه» بقدر ما أنّ التلقّف أساسيّ في تصرّفات الإفصاح التعبيريّ: والشكوك بشأن ما إذا كان تصريحي قد سُمع أو فُهم، أو لا، مماثلة بالضبط للشكوك بشأن ما إذا كان التحذير هُمس همسًا (sotto voce) أو ما إذا كان الاحتجاج لم يتمّ تلقّفه كاحتجاج، ...إلخ. والتصريحات «تصبح نافذة» بالضبط كما تصبح

«التسميات» نافذة. فإذا صرّحت بشيء ما، فإنّه يُلزمني بتصريحات أخرى: وقد يكون بين بعض التصريحات التي سبق أن أدّيتها تصريحات مرتبطة بالتصريح الجديد، وأخرى ليست كذلك. وقد تكون بعض التصريحات أو الملاحظات التي أؤدّيها بعد تصريحي مناقضة له، أو ليست كذلك، وقد تدحض تصريحي أو لا تدحضه، وهكذا دوالَيك. وقد لا يستدعي التصريح ردًّا. لكن، في جميع الأحوال، ليس استدعاء الردّ أساسيًا لكلّ تصرّف إفصاح تعبيريّ. ومن المؤكّد أيضًا أنّنا عندما نصرّح نؤدّي، أو يمكن أن نؤدّي، تصرّفات إفصاح إنجازيّ من جميع الأنواع.

جلّ ما يمكن الاحتجاج به ـ هو اعتراض مقبول إلى حدّ ما ـ هو أنّه ليس من **مُعطى إفصاح إنجازيّ** يرتبط بشكل خاص بالتصريح، كما هي الحال عندما يتعلّق الأمر بالإخبار أو الدفاع عن فكرة، أو ما إلى ذلك. وهذه الخصوصيّة الخالصة قد تكون السبب في إيلاء «التصريحات» موقعًا خاصًا ما. لكن من المؤكّد أنّ ذلك لا يبرّر إعطاء «المقولات الوصفيّة»، مثلًا، الموقع نفسه، إذا تمّ التصنيف كما يجب. وفي جميع الأحوال، هناك كثير من تصرّفات الإفصاح التعبيريّ التي لا ترتبط بمُعطى إفصاح إنجازيّ خاص.

لكن إذا نظرنا إلى المسألة من ناحية المقولات الأدائيّة، يمكن أن نشعر بأنّ هناك شيئًا ما لا تتّسم به هذه الأخيرة، إنّما تملكه التصريحات ـ وقد بيّنّا أنّ العكس غير صحيح. إنّ المقولات الأدائيّة، بالتأكيد، تقول شيئًا ما وتفعله في الوقت نفسه، لكن قد نشعر أنّها ليست في أساسها صحيحة أو خاطئة كما هي حال التصريحات.

قد نشعر بوجود بُعد معيّن نقوم فيه بتقدير ووزن وتقويم المقولة التقريريّة (بعد التأكّد من معيار التوفيق)، وأنّ هذا غير مطروح عند تناول المقولات الأدائيّة، غير التقريريّة. لنتوافق على أنّ جميع ظروف المقام (circumstances of situation) يجب أن تكون في محلّها لأفلح بالتصريح بشيء ما. وبعد أن يتمّ ذلك، نطرح السؤال ما إذا كان ما صرّحتُ به صحيحًا أم خاطئًا. ونشعر أنّ ذلك يعني، بتعبير شعبيّ، أننّا نتساءل ما إذا كان التصريح «مماثلًا للوقائع». أوافق على ذلك: إنّ محاولات القول إنّ استخدام التعبير «هذا صحيح» يُعادل مساندة أو ما شابه ليست محاولات جيّدة. لدينا هنا، إذًا، بُعدٌ جديدٌ في نقد التصريح المُكتمل.

لكن:

(1) ألا يتمّ طرح مسألة هذا النوع من التقويم الموضوعيّ للمقولة المكتملة، في حالات كثيرة أخرى (على الأقلّ)، عندما نتناول مقولات تبدو أنّها أدائيّة بامتياز.

(2) أليس في تصوير التصريحات بهذه الطريقة شيءٌ من التبسيط؟

أوّلًا، من الجليّ أنّ المقولات الحكميّة، كالتقديريّة والتبيّنية والإعلان الحكميّ، تنزلق إلى الصحة والخطأ. لذلك يمكننا القول:

يقدّر	مُصيبًا أو مخطئًا	مثلًا: إنّها الثانية والنصف
يتبيّن له	صحيحًا أو غير صحيح	مثلًا: أنّه مذنب
يُعلن	صحيحًا أو غير صحيح	مثلًا: أَنّ ضارب الكرة (في الكريكت) خارج اللّعبة.

نتحاشى القول «في الحقيقة» في حالة المقولات الحكميّة، لكن من المؤكّد أن علينا مواجهة التساؤلات نفسها؛ والظروف كـ «مصيب» و«مخطئ» و«صحيح» و«غير صحيح» تُستخدم أيضًا مع التصريحات.

لكن، مجدّدًا، الموازاة قائمة بين الاستنتاج وإتقان الدفاع عن فكرة ما بشكل حسن أو مقبول من جهة، والتصريح المطابق للحقيقة من جهة أخرى. ولا تكمن المسألة في ما إذا كان المتكلّم أَورد براهينه أو استنتج وحسب، إنّما أيضًا في ما إذا كان له الحقّ بفعل ذلك، وما إذا كان قد قام به بنجاح. ويمكن أن يكون التحذير والنُّصح مصيبين أو مخطئين، جيّدين أو سيّئين. وتُطرح الاعتبارات نفسها عند تناول المديح والتوبيخ والتهنئة. ليس توبيخك لشخص آخر في محلّه إذا كنت، مثلًا، قد فعلت الشيء نفسه. ويُطرح دومًا التساؤل ما إذا كان المُخاطب يستحقّ المديح أو التوبيخ أو التهنئة. لا يكفي القول إنّك وبَّخت شخصًا ما، وهذا كلّ شيء - وقد نملك أسبابًا وجيهة لتفضيل تصرّف على آخر. وإنّ مسألة استحقاق المديح أو التوبيخ تختلف جدًّا عن مسألة ما إذا قيل أيّ منهما في الوقت المناسب، ويمكن إقامة التمييز نفسه في حالة النُّصح. إنّ القول إنّ نصحًا ما جيّد أو سيّئ يختلف عن القول إنّه قيل في الوقت المناسب، مع العلم أنّ حُسن توقيت النصح ليكون جيّدًا أكثر أهميّة من حُسن توقيت التوبيخ ليكون مُستَحقًّا.

هل نستطيع التأكّد من أنّ التصريح الحقيقيّ هو فئة تقويم مختلفة عن الدفاع الكلاميّ السليم والنصح الصحيح والحكم العادل والتوبيخ المُبرَّر؟ أليس لكلّ من هذه الفئات علاقة معقدّة بالوقائع؟

وينطبق ذلك أيضًا على مقولات المُزاولة كالتسمية والتعيين والتوريث والمراهنة. فنحن نورد الوقائع مصحوبة بما لدينا من معارف أو آراء حول الوقائع.

هناك دائمًا محاولات لإقامة هذه التمييزات. سلامة البراهين (إذا لم تكن براهين مستنبطة من العام، ولذلك «صالحة») واستحقاق التوبيخ ليسا أمرين موضوعيّين، إنّما هما مزعومَان. ويقال لنا إنّه في التحذير علينا التمييز بين «التصريح» بأنّ الثور على وشك أن يهجم، والتحذير في حدّ ذاته. لكن انظر قليلًا أيضًا في ما إذا كان التساؤل عن الصحّة والخطأ موضوعيًّا لدرجة كبيرة. نسأل مثلًا: «هل هذا التصريح عادل؟ وهل الأسباب الجيّدة والبيّنات الوافية للتصريح بأمر ما وقوله مختلفة جدًّا عن التصرفّات الأدائيّة كإيراد البراهين والتحذير والحكم؟ إذًا، هل المقولة التقريريّة دائمًا صحيحة أو خاطئة؟ عندما نقابل بين مقولة تقريريّة ووقائع معيّنة، نحن، في الواقع، نقوّمها بطرق تنطوي على مجموعة كبيرة من المصطلحات التي تتداخل مع تلك التي نستخدمها في تقويم المقولات الأدائيّة. في واقع الحياة، على عكس الأوضاع البسيطة التي نتصوّرها في نظريّة المنطق، لا يمكن أن نجيب دائمًا بطريقة بسيطة مفادها أنّ المقولة صحيحة أو خاطئة.

لنفترض أنّنا نقابل بين قولنا «فرنسا سداسيّة الشكل» والوقائع. أنقول إنّ هذا صحيح أو خطأ؟ حسنًا! إلى حدّ ما. بالطبع يمكنني أن أفهم ما تعنيه عندما تقول إنّ هذا صحيح لمقاصد وغايات معيّنة. لعلّ قول ذلك جيّد بالنسبة إلى جنرال ذي رتبة عالية، لكنّه ليس

جيّدًا بالنسبة إلى متخصّص بالجغرافيا. نقول «إنّه تقريبيّ جدًّا»، وهو «جيّد جدًّا لأنّه تصريح تقريبيّ جدًّا». لكن قد يقول أحدهم مجدّدًا: «أهو صحيح أو خطأ؟ لا يهمّني إذا كان تقريبيًا أو لم يكن. بالطبع هو تقريبيّ، لكن يجب أن يكون صحيحًا أو خطأً، إنّه تصريح. أليس كذلك؟». كيف يمكن أن نجيب عن هذا السؤال، أي ما إذا كان قولنا إنّ فرنسا سداسيّة الشكل صحيحًا أم خطأً؟ إنّ القول تقريبيّ وحسب. هذه هي الإجابة الصحيحة والنهائيّة عن التساؤل بشأن العلاقة بين قولنا «فرنسا سداسيّة الشكل» وفرنسا. إنّه وصف تقريبيّ، وليس وصفًا صحيحًا أو خطأً.

أقول مجددًا إنّ مقاصد المقولة وغاياتها وسياقها مهمّة في حالة التصريح الصحيح أو الخاطئ بقدر ما هي مهمّة في حالة النصح الجيّد أو السيّئ. ما يُعتبر صحيحًا في كتاب مدرسيّ قد لا يُعتبر صحيحًا في مدوّنة بحث تأريخيّ. انظر في المقولة التقريريّة الآتية: «ربح لورد راغلن معركة ألما»، وتذكّر أنّها معركة جنود بامتياز، إذ لم تصل أوامر اللورد راغلن ألبتة إلى بعض معاونيه. هل ربح، إذًا، لورد راغلن الحرب، أو لم يربحها؟ من الأكيد أنّه في بعض السياقات، ربّما في كتاب مدرسيّ، من المبرّر تمامًا أن نقول ذلك ـ لكن ربّما فيه شيء من المبالغة، وليس من الممكن أن يستحقّ وسامًا لفعله ذلك. وكما أنّ «فرنسا سداسيّة الشكل» تقريبيّة، كذلك «ربح لورد راغلن معركة ألما» مبالغ فيها، وهي ملائمة لبعض السياقات وليس لأخرى؛ فمن غير المُجدي التشديد على أنّها صحيحة أو خطأ.

ثالثًا، لننظر في ما إذا كان قولنا «إنّ كلّ إوّز الثلج يُهاجر إلى لابـرادور» صحيح، آخذين في الاعتبار أنه ربّما تعرّضت إحداها لجرح بليغ أو لم تنجح بقطع المسافة بأكملها. ارتأى بعضهم أمام الإشكالات المماثلة - وقضيتهم محقّة - اعتبار المقولات التي تبدأ بـ«كلّ...» تعريفات توجيهيّة أو نصيحة بتبنّي قاعدة. لكن أيّ قاعدة؟ منشأ هذه الفكرة، إلى حدّ ما، عدم فهم الإرجاع في هذه التصريحات، إذ إنّه يقتصر على المعروف: لا يمكننا فعلًا القول بكلّ بساطة إنّ صحّة التصريحات تستند إلى الوقائع بطريقة منفصلة عن معرفة الوقائع. لنفترض أنّ أحدهم قال قبل اكتشاف أستراليا «كلّ إوزّ التمّ أبيض». هل يتمّ دحض ما قاله إذا وجدت لاحقًا إوزّة تمّ سوداء في أستراليا؟ هل تصريحه الآن خاطئ؟ ليس بالضرورة: يمكن أن يتراجع عن قوله، لكن يمكن أيضًا أن يقول: «لم أكن أتحدّث عن إوزّ التمّ بالمطلق وفي جميع الأماكن. لم يكن، مثلًا، يشمل تصريحي إوزًّا يمكن أن يوجد على المرّيخ». يستند الإرجاع إلى المعرفة المتوافرة في أثناء الإدلاء بالمقولة.

صحّة التصريحات أو خطؤها رهين ما تتركه جانبًا أو تشمله، ورهين ما فيها من تضليل، وما إلى ذلك. وعلى سبيل المثال، إنّ المقولات الوصفيّة التي يُقال إنّها صحيحة أو خاطئة، أو التي تسمّى «تصريحات»، هي بالتأكيد عرضة للانتقادات المذكورة، إذ إنّها انتقائيّة ويتمّ الإدلاء بها لغاية ما. من الأساسيّ أن نعي أنّ «صحيح» و«خطأ»، كـ«حرّ» و«غير حرّ»، لا تمثّل أيّ شيء بسيط ألبتّة، إنّما تمثّل بُعدًا يفيد أنّ ما يُقال صحيح، أو كما

ينبغي، على اعتبار أنّـه يتّصل بالغاية منه والنوايا المقصودة في الظروف المعنيّة، وبالنسبة إلى المتلقين المعنيّين، في مقابل أن يكون خاطئًا.

عامةً، يمكننا قول الآتي: في ما يخصّ التصريحات (والمقولات الوصفيّة مثال عليها) والتحذيرات، ...إلخ، بعد التأكّد من أنّه يجوز للمتكلّم أنّ يصرّح وأنّه صرَّح، أو أن يحذّر وأنّه حذَّر، يمكن طرح مسألة ما إذا كان محقًّا في التصريح أو التحذير أو النصح ـ ليس بمعنى أنّ ما قاله جاء في الوقت المناسب أو مؤاتٍ، إنّما بمعنى أنّه بالاستناد إلى الوقائع وما يملك من معرفة بها، وما إلى ذلك، فإنّ ما أدلى به مطابق لما ينبغي أن يُقال.

هذا المذهب يختلف جدًّا عن جلّ ما قاله الذرائعيّون، أي قولهم إنّ ما ينجح هو الصحيح، ...إلخ. إنّ الصحّة أو الخطأ في تصريح المتكلّم لا يستندان إلى معاني كلماته وحسب، إنّما إلى التصرّف الذي كان يقوم به والظروف المحيطة أيضًا.

ماذا يبقى، إذًا، من التميز بين المقولات الأدائيّة وتلك التقريريّة؟ في الحقيقة، يمكنني القول إنّ ما أفكرّ به في هـذا الخصوص هو الآتي:

(أ) عندما ننظر في ما هو أساسيّ في المقولة التقريريّة، نضع جانبًا نواحي الإفصاح التعبيريّ (والإفصاح الإنجازيّ أيضًا) في الفعل الكلامي، ونركّز على الإفصاح؛ ثمّ، إضافة إلى ذلك، نلجأ إلى مفهوم شديد التبسيط عند الاستناد إلى الوقائع ـ شديد التبسيط لأنّه،

بشكل أساسيّ، يركّز على الإفصاح التعبيريّ. هذا هو التصوّر الأمثل لما يصحّ قوله في جميع الظروف، وأيًّا كانت الأغراض والمتلقين، ...إلخ. لعلّه يتحقّق أحيانًا.

(ب) عندما ننظر في ما هو أساسيّ في المقولة الأدائيّة، نُعنى قدر الإمكان بعزم الإفصاح التعبيريّ في المقولة، ونترك جانبًا بُعْدَ الاستناد إلى الوقائع.

لعلّ هذين التصوّرين التجريديّين غير مؤاتيين، لعلّه لا يوجد قطبان، إنّما تطوّر تاريخيّ. في بعض الحالات ـ كالصياغات الرياضيّة في كتب الفيزياء باعتبارها أمثلة على المقولات التقريريّة، أو في ما يصدر من أوامر بالتنفيذ بسيطة أو من تسميات بسيطة تُعتبر أمثلة على المقولات الأدائيّة ـ نجد أنفسنا في واقع الحياة أمام القطبين المذكورين. إنّ الأمثلة التي جعلتنا نميّز بين مقولات الإفصاح ومقولات الإفصاح التعبيريّ ـكـ«أَعتذِر» و«الهرّ على البساط» اللّتين لم نحدّد سبب إدلاء المتكلّم بها ـ هي من النوعين المذكورين أعلاه، وهي حالات هامشيّة بالحدّ الأقصى. أمّا الخلاصة الحقيقيّة فيجب أن تكون كالآتي: (أ) نحتاج إلى التمييز بين تصرّفات الإفصاح وتصرفات الإفصاح التعبيريّ، و(ب) إقامة الدليل، من منطلق محدّد ونقديّ، على وجود كلّ نوع من أنواع تصرّفات الإفصاح التعبيريّ (إذا وُجد)؛ وهي التحذيريّة والتخمينيّة والحُكميّة والتصريحية والوصفيّة. بأيّ طريقة خاصة تمّ الإدلاء بالقصد منها، إن كان فيها من طريقة خاصة: لننظر أوّلًا في ما إذا كانت في محلّها أو في غير محلّها، وثانيًا في ما إذا كانت «صائبة» أو «غير صائبة».

وما هي كلمات التقويم الإيجابيّ أو السلبيّ المستخدمة في وصف كلّ منها، وما الذي تعنيه. هذا مجال واسع، ومن الأكيد لا تؤدّي دراسته إلى تمييز بسيط بين «الصحيح» و«الخطأ»، ولا إلى تمييز التصريحات عن باقي المقولات، لأنّ التصريح واحد من الأفعال الكلاميّة الكثيرة التي في فئة الإفصاح التعبيريّ.

إضافة إلى ذلك، وبشكل عام، تصرّف الإفصاح وتصرّف الإفصاح التعبيريّ تصوّران تجريديّان وحسب: كلّ فعل كلاميّ أصيل هو الاثنان معًا. (وهذا مماثل لقولنا إنّ تصرّف التلفّظ وتصرّف النطق، إلخ، تصوّرات تجريديّة وحسب). لكن، بالطبع، نميّز في الطرح النموذجيّ بين «تصرّفات» تجريديّة مختلفة بواسطة النظر في أنماط الهُراء المختلفة التي قد توجد باعتبار المزالق التي قد تنشأ بين غمضة عين وانتباهتها، في أثناء أدائها. ويمكننا أن نقارن ما جاء في المحاضرة الأولى بشأن تصنيف أنواع الهُراء بالمسألة المطروحة هنا.

المحاضرة الثانية عشرة

فئات عزم الإفصاح التعبيريّ

تركنا مسائل كثيرة من دون الوصول بها إلى خواتمها، لكن بعد تلخيص قصير سنتابع انطلاقتنا. كيف يبدو التمييز بين «التقريريّة» و«الأدائيّة» على ضوء النظريّة الأخيرة التي اقترحناها؟ بشكل عام، وبالنسبة إلى جميع المقولات التي نظرنا فيها (ربّما باستثناء الشتائم)، وجدنا الآتي:

(1) بُعْد النجاح / عدم النجاح

(1 ـأ) عزم الإفصاح التعبيري

(2) بُعْد الصواب / الخطأ

(2 ـأ) المعنى الإفصاحيّ (الدلالة والإرجاع).

تمثّل عقيدة التمييز بين المقولات الأدائيّة والمقولات التقريريّة النظريّةَ **الخاصة**، على اعتبار أنّ النظريّة **العامة** هي عقيدة تصرّفات الإفصاح والإفصاح التعبيريّ اللّذين يشكلان جزءًا من إجماليّ الفعل الكلاميّ. وتوجد حاجة إلى نظريّة عامة لأنّ مفهوم «التصريح» التقليديّ تجريد أو تصوّر أمْثَل، وكذلك الأمر بالنسبة إلى وصفه بالصحيح أو الخاطئ. لكنّ جلّ ما يمكن أن أفعله بهذا الشأن هو إطلاق بعض المُفَرقعات التي تبعث على الأمل. وعلى وجه الخصوص، في ما يلي بعض المبادئ التي أردت أن أقترحها :

(أ) إجماليّ الفعل الكلاميّ، في إجماليّ مقام التكلّم، هو الظاهرة الحاضرة الوحيدة التي نتولّى توضيحها، في نهاية المطاف.

(ب) ما التصريح والوصف سوى اسمَين وحسب من مجموعة كبيرة من تصرّفات الإفصاح التعبيريّ، وليس لهما مكانة فريدة.

(ج) على وجه الخصوص، ليس لهما موقع ثابت في ما يتعلّق بارتباطهما بالوقائع بطريقة واحدة تسمّى الصحّة أو الخطأ، لأنّ الصحّة والخطأ لا يُطلقان على علاقات، ولا على صفات، وما إلى ذلك (إلا إذا اعتبرنا أننا نقوم بنوع من التجريد المصطنع. وهذا ممكن ومشروع لغايات محدّدة)، إنّما يشكّلان بُعدًا تقويميًّا ـ إلى أيّ حدّ تمثّل الكلمات بشكل مقبول الوقائع والأحداث والأوضاع، ...إلخ، التي تُرجع إليها.

(د) في الإطار نفسه، نحتاج إلى الاستغناء عن التقابل المألوف بين «المعياريّ والتقويمي» من جهة، الوقائعيّ من جهة أخرى؛ وينطبق ذلك على تفرّعات ثنائيّة كثيرة.

(هـ) يمكن بالتأكيد أن نتوقّع أنّ تتطلّب نظريّة «المعنى» ـ على اعتبار أنّه يتألّف من «الدلالة والإرجاع» ـ التشذيب وإعادة الصياغة وفق ما يزوّدنا به التمييز بين تصرّف الإفصاح وتصرّف الإفصاح التعبيريّ (إذا كان هذان المفهومان سليمَين: وهما معرّفان بشكل جزئيّ وحسب). أعترف بأنّني لم أقم بما يكفي: تبنّيت التعريف التقليديّ للمعنى ـ «الدلالة والإرجاع» ـ لشيوعه في وجهات النظر المُتداولة حاليًّا. لكن علينا هنا أن

نظر مجدّدًا في اعتبار تصريح ما «لاغيًا» بسبب تعطّل الإرجاع، ومثال ذلك التصريح «أولاد جون كلّهم صلع» عندما لا يكون عند جون أولاد.

وقلنا أيضًا إنّ هناك شيئًا آخر يبدو القيام به ضروريًا، وهو يحتاج إلى كثير من البحث الميدانيّ. قلنا منذ حين إنّنا نحتاج إلى قائمة من «مركّبات الأفعال الأدائيّة الصريحة»، لكن على ضوء النظرية الأكثر عموميّةً، نعتبر الآن أنّنا نحتاج إلى قائمة **بعزائم الإفصاح التعبيريّ** التي يمكن أن تحملها المقولة. أمّا التمييز القديم بين **الأوّلي والصريح** فنحتفظ به حتى بعد الانتقال الكبير من التمييز بين الأدائيّة والتقريريّة إلى نظريّة الأفعال الكلاميّة. ذلك أنّنا رأينا أنّ أنواع الاختبارات التي اقترحناها لتعيين مركّبات الأفعال الأدائيّة الصريحة («أن نقول... هو...»، ...إلخ) جيّدة، وتصلح لتصنيف المركّبات الفعليّة التي تُظهر، كما يمكن أن نقول الآن، عزم الإفصاح التعبيريّ الذي تحمله المقولة؛ إنّها تبيّن أيّ تصرّف إفصاح تعبيريّ نقوم بتأديته عند الإدلاء بالمقولة. والذي لن نحتفظ به في نظريّة أفعال الكلام هو مفهوم المقولات الأدائيّة الخالصة، إلا بشكل هامشيّ ربّما وفي حالات قصوى، وليس هذا بمفاجئ: استند هذا المفهوم بشكل أساسيّ إلى الاعتقاد بوجود تفرّع ثنائيّ يتألّف من الأدائيّة والتقريريّة، لكن رأينا وجوب التخلّي عن هذه الفكرة لمصلحة **أراهيط** أكثر عموميّة من الأفعال الكلاميّة المتداخلة التي نحاول في ما يلي تصنيفها.

عندما نستخدم (بحذر) الاختبار البسيط، حيث نبدأ المقولة بفعل مع ضمير المتكلّم المفرد متصرّفًا في الزمن الحاضر وفق

النسق التقريريّ المبني للمعلوم، ونلجأ إلى المعجم (يكفينا معجم مختصر) بفكر متحرّر، نحصل على قائمة من مركّبات الأفعال يصل عددها إلى عشرة مرفوعة للأس الثالث[47]. قلت إنّني سأقترح تصنيفًا أوّليًا عامًّا وأعلّق بعض الشيء على الفئات المقترحة. لنبدأ. سأعرض عليكم جولة عامة وحسب، أو لنقل شبه جولة.

أميّز بين خمس فئات عامة: لست راضيًا عنها كلّها بالمقدار نفسه، لكنّها كافية لخوض نقاش ينبري فيه تمييزان ساحران. ولا أخفي أنّني مولع بالخوض في ما يثير طرحهما، وأعني (1) الصحيح / الخطأ و(2) القيمة / الواقعة. وأطلق على فئات المقولات التي توصّلت إليها، والمصنّفة وفق ما تحمله من عزم تعبيريّ، التسميات الآتية (المُنفّرة بدرجات متفاوتة!):

(1) المقولات الحُكميّة

(2) مقولات المُزاولة

(3) المقولات التعهّدية

(4) المقولات السلوكيّة بالعادة (يا لها من تسمية!)

(5) المقولات التفسيريّة.

سنخوض غِمارها على التوالي، لكن أورِد أوّلًا فكرة تقريبيّة عن كلّ واحدة منها.

---

(47) لماذا استخدمت هذا التعبير بدل 1,000؟ أوّلًا يبدو مؤثّرًا وعلميًّا. وثانيًا لأنّه يمتد من بـ 1,000 إلى 9,999 ـ وهو هامش كبير، في حين قد توحي «1,000» بأنّ المقصود «ما يقارب الـ 1,000» ـ وهو هامش ضيّق جدًّا.

الأولى هي الحُكميّة، وخاصيّتها أنّها تورد حكمًا ـ كما تدلّ التسمية، تعلنه هيئة محلّفين أو وسيط صلح أو حَكَم. لكنْ ليس من الضروريّ أن تكون نهائيّة، إذ قد تكون تخمينًا أو اعترافًا بأمر حاصل أو تقويمًا. إنّها بشكل أساسيّ تبيُّنُ أمر يتعلّق بشيء ما ـ واقعة أو قيمة ـ وهو أمر يصعب التأكّد منه لأسباب مختلفة.

والثانية هي مقولات المزاولة، ومفادها مزاولة سلطات أو حقوق أو تأثير ما. على سبيل المثال، التعيين والتصويت الانتخابيّ وإصدار الأوامر والحثّ على أمر والنُصح والتحذير، وما إلى ذلك.

والثالثة هي التعهّديّة، وخاصيّتها هي الوعد أو التكفّل بأمر. إنّها تُلزم المتكلّم فعل شيء ما. لكّنها تتضمّن أيضًا إشهار النوايا أو إعلانها، وهذه ليست وعودًا، وفيها ما فيها من الإبهام بحيث يمكن تسميتها مُناصرة، كما هي الحال عندما نؤيّد جهة أو فكرة. وارتباطات المقولات التعهّدية بالحكميّة وتلك التي للمزاولة جليّة، لا شكّ فيها.

والرابعة هي السلوكيّة بالعادة، تتضمّن مجموعات متنوّعة، وتتناول المواقف والسلوك الاجتماعيّ. ومثال ذلك الاعتذار والتهنئة والتنويه والتعزية واللّعن والتحدّي.

والخامسة هي التفسيريّة، ليس من السهل تعريفها. إنّها توضح اندراج المقولات في مسار البرهنة أو المحادثة، أو كيفية استخدامنا الكلمات أو، بشكل عام، الطريقة التي تفسّر بها. ومن الأمثلة على ذلك: «أُجيب»، «أورد البراهين على...»، «أقرّ بـأن...»، «أوضح بمثال»، «أفترض»، «أُسلّمُ جدلًا». وأوّد أن أوضح من البداية أنّ هناك

مجالًا واسعًا لاحتمال وجود حالات هامشيّة أو غريبة، أو تتداخل في ما بينها.

والفئتان الأخيرتان هما برأيي المصدر الأكبر للإشكالات. من الممكن ألّا تكونا واضحتين، أو لعلّنا نحتاج إلى تصنيف جديد لكلّ ما سبق. لا أدّعي ألبتة أنّ ما أقترحه نهائيّ. تبدو فئة المقولات السلوكيّة بالعادة مؤلّفةً من مجموعات يختلف بعضها عن بعض كثيرًا. وتكمن مشكلة فئة المقولات التفسيريّة في أنّها تحوي أعدادًا كبيرة جدًّا ـ ومهمّة ـ من أنماط المقولات التي تبدو كأنها تندرج في الفئات الأخرى وفريدة في الوقت نفسه، وذلك بطريقة لم تتّضح لي. يمكن القول من دون خطل إنّ كلّ السمات التي تناولناها موجودة في جميع الفئات المذكورة.

1 ـ المقولات الحكميّة

من الأمثلة:

بَرّأه	جرّمه	تبيّن بالأدلّة (التي في واقع الحال)
رأى (من منطلق قانونيّ)	فسّر كـ	فهم
قرأه كـ	حَكم	احتسب
اعتبر الأمر حاصلًا	قدّرَ	حدّد المكان
وضع في مرتبة	أرّخ	قاسَه
قدّر على وجه التقريب	اعتمد أمرًا	اعتبر

وضع درجة تقويميّة	صنفّه بمستوًى معيّن	صنّفه بنسبة معيّنة
قوّم	ثمّن	وصَف
بيّن خاصيّة	شخّص	حلّل

وتوجد أمثلة أخرى تبيّن خصائص الشخص أو تقوّمه، كقولنا «يجب أن أسميّه دؤوبًا».

مفاد المقولات الحكميّة هي أنّها تعلن ما تمّ تبيّنه، رسميًّا أو بشكل غير رسميّ، بالاستناد إلى بيّنات أو عِلَل، وبهدف التقويم أو إظهار الوقائع، بقدر ما يمكن التمييز بينهما. المقولة الحكميّة تصرّف قضائيّ يتميّز عن التصرّف التشريعيّ أو التصرّف التنفيذيّ ـ اللّذين يدخلان في فئة المُزاولة. لكنّ بعض التصرّفات القضائيّة يدخل، بالمعنى العام الذي يفيد أنّ من يقومون بها هم القضاة وليس هيئات التحكيم، على سبيل المثال، في فئة المزاولة. وترتبط المقولات الحكميّة، بما لا يقبل الشكّ، بالصواب والخطأ، وسلامة المقول وعدم سلامته وعدالته وعدمها. ومن الأمثلة على هذا الارتباط النزاع الذي قد يثيره قول الحَكَم «خارجًا» أو «ثلاث ضربات» أو «أربع كُرات» في البيسبول.

مقارنة المقولات الحكميّة بمقولات المزاولة

من الأمثلة على التصرّفات الرسميّة حكم القاضي الذي يصبح نافذًا، وما تتبيّنه هيئة التحكيم ويجعل المحكوم عليه مجرمًا، وإعلان حَكَم اللّعبة الذي يقضي بخروج ضارب الكرة أو بوجود خطأ أو «لا كرة» ـ وهذه تضع ضارب الكرة خارج اللّعبة وتجعل إطلاق كرة

البدء خطأ والكرة «لا كرة». كلّ هذه التصرّفات تتمّ بالاستناد إلى تبوّؤِ موقع رسمي: لكن هذا لا يعفيها من أن تعتبر صحيحة أو غير صحيحة، مصيبة أو غير مصيبة، مبرّرة أو غير مبرّرة بالاستناد إلى البيّنات. والقرار فيها لا يُعتبر تحزّبًا مع أو ضدّ. والتصرّف القضائيّ تنفيذيّ نوعًا ما، لكن لا بدّ لنا من التمييز بين المقولة التنفيذيّة «يجب أن تحصل عليه» والحكم «إنّه لك»، وعلينا أيضًا التمييز بطريقة مماثلة بين التقويم وإنالة تعويض.

مقارنة المقولات الحكميّة بالمقولات التعهّديّة

المقولات الحكميّة تؤثّر وفق القانون فينا وفي الآخرين. إنّ إصدار حكم أو تخمين، على سبيل المثال، يُلزمنا بتصرّف مستقبليّ، بالمعنى الذي يُلزمنا أيّ فعل كلاميّ (وربّما أكثر منه) بأن نكون على الأقل منسجمين مع أنفسنا. وقد نعرف ما يلزمنا مستقبلًا. فإعلان حكم معيّن يُلزمنا، على سبيل المثال، بإنالة تعويضات. إضافة إلى ذلك، إنّ تفسيرنا للوقائع بطريقة معينة قد يُلزمنا بحكم أو تخمين معيّن. ويمكن أيضًا أن يُلزمنا إطلاق حكم بالمُناصرة: بأن نساند شخصًا ما وندافع عنه، ...إلخ.

مقارنة المقولات الحكميّة بالمقولات السلوكيّة بالعادة

قد تستلزم تهنئة أحدهم حكمًا قيميًا أو نفسيًا. و«التوبيخ» في إحدى دلالاته معادل لـ «اعتبار المخاطب مسؤولًا عن...»، وهو في هذه الحالة حُكميّ، ولكنه يعني في دلالة أخرى تبنّي موقف من المُخاطب، ويكون عندها سلوكيًّا بالعادة.

مقارنة المقولات الحكمية بالمقولات التفسيريّة

عندما أقول «أُؤَوِّل»، «أحلّل»، «أصف»، «أَسِمُ»، فأنا بطريقة ما أصدر حكمًا، لكنّ هذه الأفعال ترتبط بشكل أساسيّ بمسائل كلاميّة وبتوضيح ما يفسّره المتكلّم. لا بد من التمييز بين «أدعوك إلى الخروج» و«أسميّ ذلك 'خروجًا'»، المقولة الأوّلى حكم، نظرًا إلى كيفيّة استعمال الكلمات، وهي شبيهة بقولنا «أصف ذاك بالعمل الجبان». أمّا «أسميّ ذلك 'خروجًا'» فحكم يتناول استعمال الكلمات، كقولنا «أصف ذاك بـ تسميته 'عمل جبان'».

2 ـ مقولات المُزاولة

المزاولة هي اتّخاذ قرار لمصلحة مسار فعل معيّن أو ضدّه، أو للدفاع عن فعل. وهي تتمثّل في قرار بأنّ شيئًا ما يجب أن يكون على حالة معيّنة، ويتميّز من الحكم بأنّ شيئًا ما هو في الواقع على حال معيّنة: إنّها تبنٍّ لما يجب أن يكون عليه شيء ما، في مقابل التخمين بأنّه على حالة ما. إنّها إنالة، في مقابل التقويم. إنّها قرار بعقوبة في مقابل الحكم. يستخدم الحكّام والقضاة مقولات المزاولة، كما إنّهم يصدرون مقولات حكميّة. وينتج منها أنّ آخرين قد يصبحون «مكرهين» على القيام بتصرّفات معيّنة أو «يجوز» أو «لا يجوز» لهم فعلها.

وهذه الفئة واسعة جدًّا. من الأمثلة عليها:

يعيّن	يحطّ من رتبة	يخفّض قيمة
يطرد	يحرم كنسيًّا	يُطلق تسمية
يأمر	يعطي تعليمات	يوجّه

يقرّر عقوبة — يُغرّم — يمنح
يجبي — ينتخب — يُسميّ لمنصب
يختار — يُطالب بـ — يُعطي
يوصي — يَعفو — يستقيل
يُحذّر — ينصح — يُرافع
يرجو — يستحلف — يتوسّل
يحثّ — يلحّ — يزكّي
يُنادي بـ — يُعلن — يفسَخ
يُبطل — يُلغي — يسحب
يُشرّع — يُرجئ حكمًا — يَنقُض
يَرصد — يعلن الانتهاء من — يُعلن البدء بـ

مقارنة مقولات المزاولة بالمقولات الحكميّة

قد تكون «أعتبر»، و«أُؤَوّل»، وما يشبههما، تصرّفات مُزاولة إذا صدرت عن جهة رسميّة. في هذه الحالة يمكن أن يقول المتكلّم «سأُؤَوّل»، ويكون هذا اختبارًا معقولًا يدلّنا على أنّ المقولة حكميّة أو للمزاولة. إضافة إلى ذلك، «أُنيل» و«أحلّ من» هما للمزاولة، لكنّهما يستندان إلى أحكام.

مقارنة مقولات المزاولة بالمقولات التعهّديّة

كثير من مركّبات أفعال المزاولة، كـ«**يسمح**» و«**يمنحه سلطةَ...**» و«**ينتدب...**» و«**يقدّم**» و«**يتنازل عن...**» و«**يعطي**» و«**يقرّ**» و«**يرضى**»، تُلزم الشخص المعنيّ بمسار فعل معيّن. إذا قلت «أعلن الحرب»

أو «أتخلّى عن ملكيّة...»، فالغرض من تصرّفي هو إلزامي شخصيًّا بمسار فعل معيّن. والمزاولة والإلزام الشخصيّ قريبان قرب المعنى ممّا يستلزمه. من الجليّ أنّ «التعيين» و«التسمية» يُلزمانا، لكنّنا نفضّل أن نقول إنّهما يمنحان سلطات أو حقوقًا أو أسماء، ...إلخ، أو يبدّلان فيها أو يلغيانها.

مقارنة مقولات المزاولة بالمقولات السلوكيّة بالعادة

مركّبات أفعال المزاولة، كـ«أتحدّى» و«أعترض» و«أؤيّد»، على علاقة وثيقة بالمقولات السلوكيّة بالعادة. قد يكون مفاد التحدّي أو الاحتجاج أو التأييد أو التزكية أو التوصية بـ تبنّي موقف أو تأدية تصرّف.

مقارنة مقولات المزاولة بالمقولات التفسيريّة

عندما نستخدم بعض مركّبات أفعال الممارسة كـ«أنسحبُ» و«أشكّك» و«أعترض» في سياق برهانيّ أو في محادثة، فإنّها قد تُعتبر تفسيريّة.

ومن السياقات التي تتميّز باستخدام مقولات المزاولة:

(1) شغل المناصب والتعيين وإعطاء مواعيد وتقديم طلب عمل والانتخاب وقبول الطلبات والاستقالة والتسريح وملء الطلبات؛

(2) النصح، والحثّ، وتقديم العرائض؛

(3) التكليف وإصدار الأوامر وإصدار القرارات؛

(4) إدارة الاجتماعات والأعمال؛

(5) تبيان الحقوق والمطالبة والاتّهام، ...إلخ

3 ـ المقولات التعهّديّة

أساس المقولات التعهّديّة هو التزام المتكلّم مسارَ فعل معيّن. ومن الأمثلة عليها:

يَعِد	يتعهّد	يُبرم عقدًا
يتكفّل بـ	يُلزم نفسه	يعطي كلمته
يصمّم على	يقصد	يُعلم بنيّته
ينوي	يخطّط	يسعى إلى
يطرح	سيفعل	يفكّر في أن
يضع نصب عينيه	يستغرق في التزام	يحلف
يضمن	يتعهّد بنفسه	يراهن
يلتزم	يوافق	يعلن قبوله
يكرّس نفسه لـ	يعلن مساندته لـ	يُساند جهة
يتبنّى	يستبسل في مساندة	يؤازر
يُناصر	يُعارض	يميل إلى

يختلف المركّب «يُعلم بنيّته» عن «يتكفّل بـ». وقد يتساءل البعض عن جدوى وضعهما في فئة واحدة. كما نميّز بين «يحثّ» و«يصدر أمرًا»، كذلك نميّز بين «يقصد» و«يَعِد». لكن المركّب الأدائيّ الأوّلي «سأفعل» يشمل الفعلين الأخيرين؛ ولدينا التعابير «من المرجّح أن أفعل» و«سأفعل ما بوسعي لكي...» و«في الغالب سأفعل».

وبعض المرّكبات أعلاه تنزلق نحو «المقولات الوصفيّة». في إحدى الحدود القصوى يمكن أن أكتفي بأنّ أصرّح بأنّ لديّ نيّة ما، ويمكنني أيضًا أن أعلِم بنيّتي أو تصميمي، أو أعبّر عنها أو أعلنها. لا شكّ في أنّ قولي «أُعلِمُكم بنيّتي...» يُلزمني، وقولي «أنْوي» هو بشكل عام كـ «أعلِم» و«أعلِن». وينطبق هذا أيضًا على المناصرة، كما في «أكرّس حياتي لـ...»، على سبيل المثال. وفي حال المقولات التعهّديّة كـ «أميل إلى» و«أعارض» و«أتبنّى منظورًا» و«أتّبع منظورًا» و«أُآزر»، لا يمكن أن يصرّح المتكلّم بأنّه «يميل إلى» أو «يُعارض»، ...إلخ، من دون أن يُعلن أنّه سيفعل ما يقوله. وقد يعني قولنا «أميل إلى فلان»، بحسب السياق، أنتخبه أو أناصره أو أهتف له.

مقارنة المقولات التعهّدية بالمقولات الحكميّة

تُلزمنا المقولات الحكميّة أفعالًا معيّنةً من ناحيتين:

(أ) الأفعال الضروريّة التي تتّسق مع الحكم الذي أصدرناه ونسانده،

(ب) الأفعال التي تنطوي عليها، أو يمكن أن تنطوي عليها، نتائج الحكم.

مقارنة المقولات التعهّديّة بمقولات المزاولة

تُلزمنا مقولات المزاولة نتائج التصرّف المعنيّ، كتصرّف التسمية. وفي حالة المقولات الجوازيّة يمكننا أن نتساءل ما إذا كان يجب تصنيفها في فئة مقولات المزاولة أو المقولات التعهديّة.

مقارنة المقولات التعهّدية بالمقولات السلوكية بالعادة

إنّ ردود الأفعال كـ «الاستياء من» و«الهتاف لـ» و«التنويه بـ» تنطوي على المناصرة وإلزام أنفسنا وفق طريقة الالتزام المتّبعة عند النصح أو الاختيار. أمّا المقولات السلوكيّة بالعادة فتلزمنا ما يشبه ما نفعله عادة بعد أدائها، بمعنى الاستلزام، وليس بالإشارة إلى حالة معيّنة. فإذا وبّخت أحدهم، فأنا أتبنّى موقفًا من سلوكه السابق، لكن يمكنني أن أكتفي بالالتزام بألّا أفعل ما قام به.

مقارنة المقولات التعهّديّة بالمقولات التفسيريّة

إنّ الحَلْف والوعد والضمانة بأنّ قولًا ما مُطابق للواقع تعمل كالمقولات التفسيريّة، كما هي الحال عندما تتعهّد بأنّك فعلت كذا، وليس بأنّك ستفعل كذا. تشكلّ التسمية والتعريف والتحليل والافتراض مجموعة من التعبير بالإفصاح، والمساندة والموافقة والاختلاف والتأكيد لأمر، أو الدفاع عنه، مجموعة أخرى منه. وتبدو كلتاهما تفسيريّة وتعهّديّة في الوقت نفسه.

4 ـ المقولات السلوكيّة بالعادة

تتضمّن المقولات السلوكيّة بالعادة مفهوم ردّة الفعل على سلوك الآخرين وعلى ما يحصل لهم، وكذلك اتّخاذ موقف ممّا فعله أو سيفعله آخـرون، والتعبير عن ذلك الموقف. والعلاقة جليّة بينها وبين التصريح بمشاعرنا أو وصفها أو التعبير عنها، بمعنى التنفيس عن مشاعرنا، مع العلم أنّ المقولات السلوكيّة بالعادة تختلف عن التصريح والوصف معًا.

ومن الأمثلة عليها:

1 ـ للاعتذار لدينا «أعتذر».

2 ـ للشكر لدينا «أشكر».

3 ـ للتضامن لدينا «أتحسّر» و«أرثي» و«أثني» و«أواسي» و«أهنّئ» و«أطري على فعلة» و«أتضامن».

4 ـ ولِاتّخاذ موقف لدينا «أستاء» و«لا مانع عندي» و«أشيد بـ» و«أنتقد» و«أتذمّر من» و«أشتكي من» و«أهتف لـ» و«أتغاضى عن» و«أنوّه» و«أشْجب» واستعمالات «أوبّخ» و«أؤيّد» و«أحبّذ» التي لغير المُزاولة.

5 ـ للتحيّة لدينا «أرحّب» و«أودّع».

6 ـ للتمنّي لدينا «أبارك» و«ألعن» و«أشرب نخب فلان» و«أتمنّى» (بمعناه الأدائيّ المحض).

7 ـ للتحدّي لدينا «أجرُؤ» و«أُجابِه» و«أحتجّ» و«أتحدّى».

في مجال المقولات السلوكيّة بالعادة، هناك إضافة إلى الاحتمال الاِعتياديّ بعدم التوفيق احتمالٌ خاصٌ بعدم الصدق.

وتوجد علاقة جليّة بين المقولات السلوكيّة بالعادة والمقولات التعهّديّة، ذلك أنّ كلّ من التنويه والمساندة هو ردّة فعل على سلوك ما والتزام شخصيّ بنوع معيّن من السلوك. وكذلك توجد علاقة وثيقة بينها وبين مقولات المزاولة، إذ يمكن أن يكون التأييد ممارسة لسلطة ما أو ردّة فعل على سلوك ما. ومن الأمثلة الأخرى

على الحالات التي «بين بين»: «التزكية» و«التغاضي» و«الاحتجاج» و«الاستحلاف» و«التحدي».

5 ـ المقولات التفسيريّة

تُستخدم المقولات التفسيريّة في تصرّفات الإيضاح التي تنطوي على عرض وجهات النظر وتوسيع البراهين وتوضيح الاستعمالات وضروب الإرجاع. وقلنا مرارًا إنّه يمكن الخوض في ما إذا كان يمكن اعتبار هذه المقولات تصرّفات حكميّة أو للمزاولة أو سلوكيّة بالعادة أو تعهّديّة على حدّ سواء. ويمكن أيضًا التساؤل إذا ما كانت ضروبَ وصف مباشر لأحاسيسنا وممارساتنا، ...إلخ، وعلى وجه الخصوص عندما نناقش مواءمة الفعل الكلمات، كما عندما أقول «أتوجّه الآن إلى»، «أقتبس»، «أنقل كلام أحدهم»، «أوجز ما قيل»، «أكرّر أنّ»، «أذكر أنّ».

ومن المركّبات التفسيريّة التي يمكن اعتبارها حكميّة: «أحلّل»، «أصنّف»، «أُؤَوِّل»، إذ إنّها تنطوي على ممارسة إطلاق حكم. ومن الأمثلة التي يمكن أن تعتبر للمزاولة: «يقرّ»، «يحثّ»، «يورد براهينه على»، «يُصرّ على»، إذ تنطوي على القيام بإحداث تأثير أو ممارسة سلطة ما. ومن الأمثلة التي يمكن أن تعتبر تعهّديّة: «أعرّف»، «أوافق»، «أقبل»، «أكرّر مصرًّا»، «أساند»، «أشهد»، «أحلف»، فكلّها تنطوي على افتراض وجود إلزام. ومن الأمثلة التي يمكن أن تعتبر سلوكيّة بالعادة: «يتحفّظ» و«يحتار»، فهما مركبّان فعليّان ينطويان على تبنّي موقف أو التعبير عن شعور.

ولمزيد من الإيضاح، أعرض قوائم تدلّ على اتّساع المجال المذكور. ومن الأمثلة الأكثر مركزيّة «أصرّح»، «أؤكّد»، «أُنكر»، «أشدّد»، «أوضح بالمثال»، «أجيب». ويبدو أنّه من الطبيعيّ، لكن ليس من الضروريّ، أن يُرجع عدد كبير من المركّبات، كـ «أتساءل» و«أسأل» و«أنكر»، ...إلخ، إلى التخاطب في المحادثة. لكن، في جميع الأحوال، كلّ المركّبات المذكورة تُرجع إلى مقام التواصل.

إليكم، إذًا، قائمة بالمركّبات التفسيريّة(48):

(1) يؤكّد، يُنكر، يصرّح، يصف، يصنّف، يحدّد هوية

(2) يلاحظ، يذكر، ؟يتدخّل

(3) يُخبر، يقوّم، يقصّ على، يُجيب، يعود لملاقاة

(3 ـأ) يسأل

(4) يشهد، ينقل خبرًا، يحلف، يقدّر، ؟يشكّك، ؟يعرف، ؟يعتقد

(5) يقبل، يستدرك مسلّمًا، ينسحب، يوافق، يتحفّظ، يعترض، ينضوي، يتعرّف على، يتبرّأ

(5 ـأ) يصحّح، يُراجع

(6) يسلّم جدلًا، يستنبط، يورد براهينه، يُهمل، ؟يشدّد

(7) يبدأ بـ ، ينتقل إلى، يستخلص

---

(48) [احتفظنا هنا بالتصميم والترقيم اللّذين وردا في ملحوظات أوستن. والفحوى العام لتنظيم هذه المجموعات جليّ، لكن أوستن لم يذكر مبدأ ترتيبها على هذا الشكل. وعلامات الاستفهام من وضع أوستن. جايمس أوبي أورمسن].

(7 ـأ) يؤوّل، يميز، يحلّل، يعرّف

(7 ـب) يوضح بالمثال، يفسّر، يصيغ

(7 ـت) يعني، يُرجع، يسميّ، يفهم، يرى فيه.

خلاصة الأمر أنّه يمكن القول إنّ المقولات الحكميّة هي ممارسة لإطلاق الأحكام، وإنّ مقولات المزاولة هي إثباتُ تأثير أو ممارسةٌ لسلطة ما، وإنّ المقولات التعهديّة هي افتراضُ وجود إلزام أو إعلان عن نيّة ما، وإنّ المقولات السلوكيّة بالعادة هي تبنّي موقف، وإنّ المقولات التفسيريّة هي توضيح عِلَل ما، أي برهنة وإبلاغ.

كالعادة، لم أُفلح في ترك ما يكفي من الوقت لأوضح لماذا ما أقوله مهمّ. أكتفي بمثال واحد. طالما اهتمّ الفلاسفة بكلمة «جيّد»، وطفقوا حديثًا، وحديثًا جدًّا، ينظرون في كيفية استخدامها وما الذي نفعله بها عند استخدامها. اقترح بعضهم أنّنا نستعملها للتأييد أو للتنويه أو لوضع درجة تقويميّة. ولكننا لن نتمكّن بالفعل من توضيح كلمة «جيّد» وما الذي نفعله باستعمالها إلا بعد إعداد قائمة مكتملة (في أحسن الأحوال) بتصرّفات الإفصاح التعبيريّ التي لا تشكّل المركّبات التي تمّ عزلها، كالتنويه ووضع درجة تقويميّة، سوى نماذج تمثّلها. نحتاج، إذًا، إلى معرفة عدد هذه التصرّفات وتحديد علاقاتها والصلات بينها. كان هذا مثالًا على مجال تطبيق النظريّة العامة التي تناولناها بالبحث، ولا شكّ أنّ هناك مجالات تطبيق أخرى كثيرة. ولقد تعمّدت عدم التطرّق إلى مشاكل فلسفيّة في أثناء معالجة النظرية العامة (وبعض هذه المشاكل معقّد إلى درجة أنّه يستحقّ شهرته).

ولا يعني ذلك أنّني لا أحيط بها. وبالطبع، لا يخلو الاستماع إليها واستيعابها من الملل، لكن ليس بقدر ما هو مملٌ التفكير فيها والكتابة عنها. إضافة إلى ذلك، أترك للقرّاء متعة تطبيق النظريّة العامة على الفلسفة.

قمت، إذًا، في هذه المحاضرات بأمرين لا أحبّ القيام بهما إجمالًا:

(1) التوصّل إلى برنامج، أي قول ما يجب أن يتمّ فعله، وليس فعل شيء ما،

(2) إلقاء المحاضرات.

لكن مقابل (1) أقول إنّه يسرّني إلى حدّ كبير أن أعتقد أنّني أوضحت ولو قليلًا كيف بدأتْ بعض الأفكار في الفلسفة وكيف ينمو بعضها بسرعة واعدة؛ وبذلك لا تكون محاضراتي إعلانًا لبيان شخصيّ. ومقابل (2)، أقول إنّه من المؤكّد أنْ لا مكان أحاضر فيه أحبّ إليَّ من جامعة هارفرد.

ملحق

لقد استخدمنا مجموعات الملحوظات التالية لإعادة تركيب النصوص التي قمنا بصياغتها بتصرّف مستندين إلى ملحوظات وردت في ملفات أوستن: ما دوّنه مستمعو محاضراته، الحديث الذي بثّته إذاعة البي بي سي (B.B.C) عن المقولات الأدائيّة ـ والذي نُشر في أوراق غير منشورة (Collected Papers)ـ، والمحاضرات التي ألقاها أوستن في دير روايومون (Royaumont) بعنوان «الأدائيّ والتقريريّ»، والشريط المسجَّل للمحاضرة التي ألقاها في غوتنبرغ (Gothenberg) في تشرين الأوّل/ أكتوبر 1959. بشكل عام، لم نحتج إلى إدخال زيادات على ملحوظات أوستن، بل إنّها مكتملة أكثر من أيّ مصدر من المصادر الثانويّة المذكورة. لم نُضف من هذه الأخيرة سوى بعض الأمثلة المميّزة وبعض التعابير في مواضع حيث لم تكن ملحوظات أوستن كاملة الصياغة. فالوظيفة الأولى للمصادر الثانويّة كانت مراجعة ترتيب بعض النقاط في مواضع وجدنا فيها أنّ ملحوظات أوستن مفكّكة.

ونورد في ما يلي قائمة بأهمّ المواقع التي أضفنا إليها، أو أعدنا صياغتها بالاستناد إلى المصادر المذكورة [أرقام الصفحات والأسطر هي بحسب هذه الطبعة العربية]:

في الصفحة 33: السطر 14 وما يليه. هناك سطر إضافيّ في الملحوظات بعد السطر الذي يحوي «ممّا نسعى إليه»، وهو كالآتي: «بطريقة ما، على الأقلّ يلفت ذلك الانتباه إلى ما نريده على وجه الخصوص في بعض الحالات».

في الصفحة 35: يوجد في محيط الأسطر 4 ـ 6 ملحوظة في الهامش تحوي الآتي: «'الإدلاء بالكلمات'، على أيّ حال، ليس هذا بالمفهوم البسيط!».

في الصفحة 56: المثال الذي يتحدّث عن جورج غير مكتمل في الملحوظات. فالنص الذي بين أيديكم يستند بشكل أساسيّ إلى ما ورد في الحديث لِلْبي بي سي.

في الصفحة 57: توجد في ملحوظة منفصلة إضافة على ما يَرِد في (1)، وهي كالآتي: «حتى عندما توجد تدابير تجعلنا ننصاع لتدابير كـ 'أنا ألعب'، يبقى من الممكن رفض الحالة **كلّها**».

في الصفحة 61: ما ورد من آخر السطر الثامن إلى نهاية المقطع هو توسيع لملحوظات مقتضبة جدًّا، قام به محقّقا النص.

في الصفحة 63: كلّ ما يرد من السطر 9 إلى ما قبل المقطع الأخير من هذه المحاضرة هو صياغة مركّبة من عدّة صيغ غير مكتملة وردت بوصفها ملحوظات كتبها أوستن في تواريخ مختلفة.

في الصفحة 72: جاء في إضافة إلى جانب السطر العاشر: «قيود على 'أفكارنا' هنا؟».

في الصفحة 75: جاء في إضافة في هامش الأسطر الأخيرة من المقطع الأول: «ربّما يمكن التمييز هنا بين الواجب 'الأخلاقيّ' والواجب بالمعنى الصارم: لكن ماذا بشأن التهديد الذي لا يمكن أن نطلق عليه أيًّا من التسميتين؟».

في الصفحة 83: نجد الملحوظات الآتية في هامش السطر الثالث:

القول (مصدر «قال») فيه افتراض مسبق

بأنّ عمليّة القول تستلزم

أنّ ما نقوله يترتّب عليه

في الصفحة 83: المقطع الأخير توسيع لملحوظات أوستن التي وردت على وجه الخصوص في مدوّنة جورج بيتشر (George Pitcher).

في الصفحة 97: النصّ من هذه الصفحة إلى آخر المحاضرة مزيج من مجموعتين من الملحوظات كتبها أوستن قبل العام 1955. أمّا ملحوظات 1955 فجزئيّة في ما يخصّ الموضوع المطروح.

في الصفحة 104: من «يمكننا القول» (السطر ما قبل الأخير) إلى آخر المقطع توسيع تخمينيّ لملاحظات أوستن التي جاء فيها: «نستعمل الآن 'كيف يجب فهم ذلك' و'إيضاح ذلك' (وحتى، من الممكن، 'يصرّح بأنّ'): لكن لا نستعمل صحيح وخاطئ، ولا وصف ولا إبلاغ».

في الصفحة 107: أضاف أوستن في هامش السطور الأخيرة من المقطع الأول ما يلي: «الحاجة إلى معايير لتطوّر اللّغة».

في الصفحة 107: ورد في هامش المقطع الأخير ما يلي: مضلّل؟ إنّها الأداة وما تحمله من دقّة».

في الصفحة 127: ورد في هامش السطر 16 ما يلي: «في المقولات الأدائيّة غير الصريحة يمتزج الجزآن».

في الصفحة 130: هنا تنتهي ملحوظات أوستن للمحاضرة السابعة. ويبدو من ملحوظات محاضراته في هارفرد أنّ الجزء الأقدم من المحاضرة الثامنة قد تمّ دمجه في المحاضرة السابعة.

في الصفحة 132: ورد في الهامش قرب الأسطر 11 ـ 13 ما يلي: «قال ≡ أدلى بإثبات أدلى بتصريح».

في الصفحة 141: جاء في أعلى الصفحة المؤرَّخة 1958 ما يلي:

ملحوظة: (1) كلّ هذا ليس بواضح! التمييزات ...إلخ.

(2) ووفق كلّ المعاني التي تعنينا هنا ((أ) و(ب) مع (ت))، ألا تكون كلّ المقولات أدائيّة؟

في الصفحة 143: (في السطر 10) يستند تعبير «يبدو أنّه ينطوي» إلى ملحوظات بيتشر. كتب أوستن «أو 'ينطوي'، هل كلاهما سيان؟».

في الصفحة 146: تمّت إضافة السطر 13 وإلى نهاية المقطع بالاستناد إلى المصادر الثانويّة، فهو غير موجود في ملحوظات أوستن.

في الصفحة 157 و158: تمّت إضافة الأمثلة في (1) و(2) ممّا ورد في ملحوظات بيتشر.

في الصفحة 158: تمّت إضافة المقطع الذي يبدأ بـ «نحن، إذًا،...» من ملحوظات بيتشر.

في الصفحة 164: (في السطر 5) تمتّ إضافة «عندما يستمع القاضي...» إلى نهاية المقطع من ملحوظات بيتشر.

في الصفحة 166: كان مثال «راحتي كريمة» منتشرًا بين طلاب أوستن، لكن لم يكن ضمن ملحوظاته. لقد تمّت إضافته من عدّة مصادر ثانويّة.

في الصفحة 173: (أ) و(ب) توسيع لملحوظات مقتضبة جدًا تستند إلى مصادر ثانوية.

في الصفحة 182: ورد في ملحوظات نهاية الصفحة بالحرف ما يلي: «غالبًا ما تكون العقود لاغية لأنّ الموجودات التي تتحدّث عنها غير موجودة ـ تعطّل الإرجاع) (الالتباس الكامل أو عدم الوجود)».

في الصفحة 183: ورد في إلى جانب الجملة ما قبل الأخيرة في المقطع (السطر الثالث) الملحوظة الآتية: «(ملاحظة: لا تكون 'قال' تصريحيّة / ليست تصريحيّة ألبتة) (كذلك 'قال' فيها ما فيها من غموض)».

في الصفحة 189: تمّ توسيع المقطع الـذي يبدأ بـ «ثالثًا...» بالاستناد إلى ملحوظات السيّدين بيتشر وديموس (Demos).

في الصفحة 190: في المصدر الرئيسيّ، كُتبت «كان محقًّا» فوق «كان محقًّا في»، لكنّ هذه الأخيرة لم تكن ملغاة.

في الصفحة 202: ورد في هامش مقطع «مقارنة مقولات المزاولة بالمقولات الحكميّة» الملحوظة الآتية: قارن إعلان الحرب بإعلان الإغلاق، ويُقال إعلان حالة الحرب».

في الصفحة 204: ورد بعد نهاية المقطع الذي ينتهي بـ«في الغالب سأفعل» الملحوظة الآتية: «أعد بأنّني في الغالب سأفعل». نفترض أنّ أوستن لم يقصد القول إنّ هذا الاستعمال جائز.

في الصفحة 207: إلى جانب «أشرب نخب فلان»، نجد في (6): «أو مُواءمة الفعل مع الكلمات».

في الصفحة **210**: «كالعادة، لم أُفلح...» إلى النهاية هو توسيع لملحوظات أوستن التي تستند جزئيًّا إلى مدوّنة قصيرة منفصلة كتبها أوستن وتكرّرت في ملحوظات مستمعيه.

جايمس أوبي أورمسن

مارينا سبيسا

ثبت تعريفيّ

اختبارات (Tests): هي أربعة اختبارات للتعرّف على المقولات الأدائيّة. «ينصّ أحد الاختبارات على التساؤل ما إذا كانت إضافة 'هل هو بالفعل؟' ممكنة. [...] وهناك اختبار آخر هو التساؤل ما إذا كان يمكن لأحدهم أن يقوم بما يؤدّيه في المقولة من دون أن يقول شيئًا. [...] وأضيف اختبارًا ثالثًا يمكن استخدامه على الأقلّ في بعض الحالات، ومفاده أن نحاول إضافة مُركَّب ظرفي كـ «عمدًا» أو تعبير كـ «أرضى بأن»، قبل الفعل الأدائيّ المفترض. [...] والاختبار الرابع هو أن نتساءل ما إذا كان ما يقوله أحدهم خطأ جملة وتفصيلًا». (راجع «المقولة الأدائيّة»)

إخفاقات (Misfires): النمط الأوّل من عدم التوفيق. ويتّسم تصرّف الإدلاء بالمقولة الأدائيّة بالإخفاق عندما لا يتبع المتكلّم « تدبيرًا اصطلاحيًّا مقبولًا له نتيجة اصطلاحيّة». يجب أن «يتضمّن التدبير الإدلاء بكلمات معيّنة». وأهميّة الإخفاقات هي أنّها تجعل التصرّف لاغيًا. (راجع « أنماط عدم التوفيق»).

أدائيّ صريح (Explicit performative) وأدائيّ ضمنيّ (Implicit performative): يعتبر أوستن المقولة أدائيّة صريحة

عندما تتضمن مركّبًا فعليًّا أو وحدة لغويّة أخرى تبيّن طبيعة العزم الذي تحمله، كأنّ تكون وعدًا أو مزاولة، أو ما إلى ذلك. فإن كانت أدائيّة ولم تحوِ مثل هذه الوحدة تكون أدائيّة ضمنيّة. وهو يعتبر، من منظور تاريخيّ، المقولة الأدائيّة الضمنيّة أوّليّة. (راجع: «تصرّفات الإفصاح التعبيريّ»).

أدائـيّ ضمنيّ (Implicit performative): راجـع: «أدائـيّ صريح».

إرجاع (Reference): أحد مكوّني المعنى في التعريف الذي يستخدمه أوستن لمصطلح معنى. (راجع: «تصرّفات الإفصاح»).

إسـاءات الالتماس (Misinvocations): النمط الأوّل من الإخفاق. وينقسم بدوره إلى نمطين: «أ»، لم يُطلق عليه أوستن اسمًا. و«ب»: إساءات الملاءمة. (راجع: «أنماط عدم التوفيق»).

إساءات التنفيذ (Misexecutions): النمط الثاني من الإخفاقات. ويتّسم بسوء تطبيق مرحلة أو أكثر من التدبير. (راجع: «أنماط عدم التوفيق»).

إسـاءات الملاءمة (Misapplications): النمط الثاني من إساءات الالتماس. يتّسم بعدم تطبيق كلّ مراحل التدبير، أو سوء اختيار التدبير على الرغم من وجوده. (راجع: «أنماط عدم التوفيق»)

الاستلزام (Implication): «يستلزم قولي 'الهرّ على البساط' أنّني مقتنع بأنّه كذلك». فعلاقة الاستلزام هي بين العبارة وقناعات

المتكلّم بشأن واقع الحال. ويقرّب أوستن بين علاقة «الاستلزام» في المقولات التقريريّة وسمة الصدق أو عدمه في الإدلاء بالمقولة الأدائيّة. (راجع: «أنماط عدم التوفيق»)

افتراض مسبق (Presupposition): «يفترض قولنا 'كلّ أولاد جاك صُلْعٌ' مُسبقًا أنّ لجاك بعض الأبناء». وإذا كان الافتراض المسبق غير صحيح لا نتحدّث عن تناقض. يرى أوستن أنّ ذلك يجعل «المقولة لاغية». ويقرّب أوستن بين صحة «الافتراض المسبق» في المقولات التقريريّة وتوافر التدبير وملاءمته للتصرّف عند الإدلاء بالمقولة الأدائيّة. (راجع: «أنماط عدم التوفيق»).

إفصاح (Locution): هو ما يفعله المتكلّم من حيث إنّ مقولته تحمل معنى يتألفّ من دلالات نحوها وكلماتها وما فيها من إرجاع. (راجع: «تصرّفات الإفصاح»).

انتهاكات (Abuses): النمط الثاني من عدم التوفيق. وتتّسم بوجود ثغرات لا تـؤدّي إلـى إلغاء التصرّف. وهـي تنقسم إلى عدم الصدق ونمط آخر، هو (ت ـ 2)، لا يقترح أوستن اسمًا له. والانتهاكات لا تلغي التدبير. (راجع: «أنماط عدم التوفيق»).

إنجاز بالإفصاح (Perlocution): ما يفعله المتكلّم عندما تحمل مقولته تصرفّ إفصاح إنجازيّ. (راجع «تصرّفات الإفصاح الإنجازيّ»)

أنماط عدم التوفيق ـ (Infelicities): يوجد نمطان أساسيّان من عدم التوفيق: الإخفاقات والانتهاكات. ينقسم النمط الأوّل إلى

إساءات التماس وإساءات تنفيذ، والنمط الثاني إلى عدم الصدق ونمط ثانٍ تركه أوستن بلا اسم (ت ـ 2). وتنقسم إساءات الالتماس إلى نمط بلا اسم (أ ـ 1) وإساءات ملاءمة، وإساءات التنفيذ إلى شوائب ونواقص.

بقولي (In saying) وبواسطة قولي (By saying): ترتبط «بقولي» بتصرّفات الإفصاح التعبيريّ، حيث تحمل المقولة عزمًا يتّصل بمقاصد المتكلّم؛ بينما تشير «بواسطة قولي» إلى تصرّف الإفصاح الإنجازيّ، فتعبّر عن تأثير المقولة في المتلقّين. (راجع: «تصرّفات القول»).

بواسطة قولي (By saying): راجع: «بقولي».

الترتّب على (Entailment): «يترتّب على 'كلّ الرجال يحمرّون خجلًا' أنّ 'بعض الرجال يحمرّون خجلًا'». فعلاقة الترتّب تقوم بين العبارات، ويؤدّي عدم الالتزام بها إلى وقوع التناقض بين العبارات. ويقرّب أوستن بين علاقة «الترتّب» بين مقولتين تقريريّتين وكيف تلزمنا مقولة أدائيّة ما مقولةً أدائيّة أخرى. (راجع: «أنماط عدم التوفيق»)

التصرّف الصوتيّ (Phonetic act): «لا يعدو كونه الإدلاء بضجيج ما». (راجع: «تصرّفات الإفصاح»).

تصرّفات الإفصاح (Locutionary acts): استخدام الكلام لتأدية معنى من خلال تحقيق تصرّف تلفّظ وتصرّف نطق. (راجع: «تصرّفات القول»).

تصرّفات الإفصاح الإنجازيّ (Perlocutionary acts): تشير إلى تأثير المقولة في المتلقّين. والجزء الاصطلاحيّ فيها أقلّ أهميّة بكثير من ذلك الذي نجده في تصرّف الإفصاح التعبيريّ: إنّ اعتذاري من شخص قد يجعله يسامحني، لكن قد يعتبرني أيضًا مراوغًا، أو متزلّفًا، أو غير جدير بالثقة، أو يدفعه إلى صفعي، وما إلى ذلك. (راجع: «تصرّفات القول»).

تصرّفات الإفصاح التعبيريّ (Illocutionary acts): تتّسم المقولة بأنها تصرّف إفصاح تعبيريّ من حيث إنّها تملك عزيمة إفصاح تعبيري يرتبط بمقاصد المتكلّم. وهو يتبع صيغًا اصطلاحيّة محدّدة نوعًا ما. ولا بدّ من أن يدرك المتلقي ما تحمل المقولة من عزم ليتمّ تصرّف الإفصاح التعبيريّ. (راجع: «تصرّفات القول»).

تصرّفات التلفّظ (Phatic acts): «الإدلاء بمجموعة ألفاظ أو كلمات معيّنة، أي ضروب ضجيج من أنماط معيّنة تنتمي، وتُعتبر أنّها تنتمي، إلى مخزون مفردات معيّن، وتتماشى، وتُعتبر أنّها تتماشى، مع نحو معيّن». (راجع: «تصرّفات الإفصاح»).

تصرّفات القول (Acts of saying): يقسم أوستن تصرّفات القول إلى ثلاثة أنماَط: الإفصاح والإفصاح التعبيريّ والإفصاح الإنجازيّ. ولقد عُنِيَ على وجه الخصوص بدراسة تصرّف الإفصاح التعبيريّ وتقسيمه إلى فئات فرعيّة. تناول أوستن أوّلًا أنماط عدم التوفيق، ثمّ اعتبر هذه الأخيرة نظريّة خاصة تدخل في نظريّة تصرّفات القول العامة. (راجع: «أنماط عدم التوفيق»).

تصرّفات النُطق (Rhetic acts): «أداء يستخدم مجموعات الألفاظ وفق دلالة وإرجاع محدّدين نوعًا ما». (راجع: «تصرّفات الإفصاح»).

تعبير بالإفصاح (Illocution): هو ما يفعله المتكلم عندما تحمل مقولته تصرّف إفصاح تعبيريّ، وبه ترتبط العزائم الخمس. (راجع: «تصرّفات الإفصاح التعبيريّ»).

دلالة (Sense): أحد مكوّني المعنى في التعريف الذي يستخدمه أوستن لمصطلح «معنى». (راجع: «تصرّفات الإفصاح»).

سياق المقولة (Context of utterance): تشير «سياق» بالدرجة الأولى إلى المحيط الكلاميّ الذي توجد فيه المقولة، كأن نقول إنّ مقولة ما ترد في سياق محادثة أو في سياق برهانيّ. ويستخدم أوستن أحيانًا تعبير «سياق خطابيّ». وقد ترد في نصّه «سياق» بمعنى «مقام». (راجع: «مقام التكلّم»).

شوائب (Flaws): النمط الأوّل من إساءات التنفيذ. وتتّسم باستخدام صيغ غير صحيحة في تطبيق التدبير وما إلى ذلك من سوء تنفيذ مرحلة أو أكثر منه. (راجع: «أنماط عدم التوفيق»).

ظروف المقام (Circumstances of situation): كلّ الظروف المحيطة بالمقولة، والتي تسمح بتصنيف مكوّنات مقام التكلّم في فئات، كأن نميّز بين ظروف مباشرة وظروف عامة، وقد نعلّل الاختلاف بين مقولتين باختلاف الظروف التي تمّ فيها الإدلاء بهما. (راجع: «مقام التكلّم»).

عدم الصدق (Insincerity): النمط الأوّل من الانتهاكات، ويتعلّق بنوايا المشاركين في تطبيق التدبير. (راجع: «أنماط عدم التوفيق»).

عزائم الإفصاح التعبيريّ (Illocutionary forces): تتيح عزائم الإفصاح التعبيريّ تصنيف المقولات وفق خمس فئات: المقولات الحكميّة، مقولات المزاولة، المقولات التعهّديّة، المقولات السلوكيّة بالعادة، المقولات التفسيريّة. (راجع: «تصرّفات الإفصاح التعبيريّ»).

فعل كلاميّ (Act of speech): جزء من مقام التكلّم. ويسمح بتحديد الطابع التصرّفي الذي تتخذه المقولة بتحديد انتمائها إلى إحدى فئات الإفصاح التعبيريّ، وتقويمها بوصفها تصرّفًا إنجازيًّا. (راجع: «مقام التكلّم»).

معايير مفرداتيّة (Vocabulary criteria): يحاول أوستن أن يكتشف معايير مفرداتيّة، كاستخدام «أعد» أو «أنصح» أو «بموجب هذا»، يمكن أن تعتبر قرينة على أنّ المقولة أدائيّة. ثمّ يبيّن أن ليس من قرينة مفرداتيّة تدلّ بشكل حاسم على أنّ المقولة أدائيّة. (راجع: «معايير نحويّة»).

معايير نحويّة (Grammatical criteria): يحاول أوستن أن يكتشف معايير نحويّة، كنسق المركّب الفعليّ وزمن الفعل والضمير المستخدم، يمكن أن تُعتبر قرينة على أنّ المقولة أدائيّة. ثمّ يبيّن أن

ليس من قرينة نحويّة تـدلّ بشكل حاسم على أنّ المقولة أدائيّة. (راجع: «معايير مفرداتيّة»).

معنى (Meaning): يستخدم أوستن ما يسمّيه التعريف التقليديّ لمصطلح «معنى»، أي يعتبر أنّه يتألّف من الدلالة والإرجاع. (راجع: «تصرّفات الإفصاح»).

مقام التكلّم (Speech situation): جزء من «ظروف المقام»، لكنّه الجزء المحيط مباشرة بأداء الكلام. وعلى سبيل المثال، قد يجعل «مقام التكلّم» المقولة تحذيريّة حتى وإن لم تحوِ كلمة «أحـذّر»، أو قد يؤدّي إلى عدم اعتبارها تحذيريّة حتى وإن حوت الكلمة المذكورة. (راجع: «فعل كلاميّ»).

مقولات تعهّديّة (Commissive utterances): إحدى فئات عزائم الإفصاح التعبيريّ. و«خاصيّتها الوعد أو التكفّل بأمر. إنّها تُلزم المتكلّم فعل شيء ما. لكنّها تتضمّن أيضًا إشهار النوايا أو إعلانها». (راجع: «عزائم الإفصاح التعبيريّ»).

مقولات تفسيريّة (Expositive utterances): إحدى فئات عزائم الإفصاح التعبيريّ. «إنّها توضح اندراج المقولات في مسار البرهنة أو المحادثة، أو كيفية استخدامنا الكلمات أو، بشكل عام، الطريقة التي تفسّر بها. ومن الأمثلة على ذلك: 'أُجيب'، 'أورد البراهين على...'». (راجع: «عزائم الإفصاح التعبيريّ»).

مقولات حكميّة (Verdictive utterances): إحدى فئات عزائم الإفصاح التعبيريّ. و«خاصيّتها أنّها تورد حكمًا ـ كما تدلّ

التسمية، تعلنه هيئة محلّفين أو وسيط صلح أو حَكَم». (راجع: «عزائم الإفصاح التعبيريّ»).

مقولات سلوكيّة بالعادة (Behabitive utterances): إحدى فئات عزائم الإفصاح التعبيريّ. و«تتناول المواقف والسلوك الاجتماعيّ. ومثال ذلك الاعتذار والتهنئة وإصدار التنويه والتعزية واللّعن والتحدّي». (راجع «عزائم الإفصاح التعبيريّ»).

مقولات مزاولة (Exercitive utterances): إحدى فئات عزائم الإفصاح التعبيريّ. و«مفادها مزاولة سلطات أو حقوق أو تأثير ما. على سبيل المثال، التعيين والتصويت الانتخابيّ وإصدار الأوامر والحثّ على أمر والنُّصح والتحذير، وما إلى ذلك». (راجع: «عزائم الإفصاح التعبيريّ»).

المقولة الأدائيّة (Performative utterance): يبدأ أوستن كتابه بشرح التضاد بين المقولة الأدائيّة والمقولة التقريريّة. وتتّسم المقولة الأدائيّة في الأساس بأنّها ناجحة أو غير ناجحة. (راجع: «المقولة التقريريّة»).

المقولة التقريريّة (Constative utterance): يبدأ أوستن كتابه بشرح التضاد بين المقولة التقريريّة والمقولة الأدائيّة. وتتّسم المقولة التقريريّة في الأساس بأنّها صحيحة أو خاطئة. (راجع: «المقولة الأدائيّة»).

نواقص (Hitches): النمط الثاني من إساءات التنفيذ. وتتّسم بأنّ مرحلة أو أكثر من مراحل التدبير لم تنفَّذ بشكل كامل. (راجع: «أنماط عدم التوفيق»).

ثبت المصطلحات

عربيّ - إنكليزيّ

أبدى	Exhibit
أبلغَ	Report
اتّخذَ حيّزًا	Come off
اتّساق	Consistency
أتمَّ	Achieve
إتمام	Consummation
أثنى/ مدحَ	Compliment
إجازة	Allowance
إجماع على الأشياء نفسها	Consensus ad idem
إجماليّ/ مجمل	Total
احتفاليّ	Ceremonial
أحدثَ	Produce
أحوال الواقع	State of affairs

Inform	أخبرَ
Equivocation	اختلاط
Account for	أخطرَ بعلّة
Misfire	إخفاق
Performative	أدائيّ
Utter	أدلى
Assert	أدلى بمقولة إثبات
Perform	أدّى
Confusion	ارتباك/ لبس
Reference	إرجاع
Refer to	أرجعَ إلى
Misinvocation	إساءة التماس
Misexecution	إساءة تنفيذ
Misapplication	إساءة مُلاءمة
Resent	استاءَ مِن
Proletic	استباقيّ
Detect	استجلى/ كشفَ

استخدام المقولة	Use of utterance
استدراك للتسليم	Concession
استدركَ مسلّمًا	Concede
استعمال لغويّ رديف	Etiolation
استقصاء	Investigation
استلزام	Implication
استلزمَ	Imply
استنباط من العام	Deduction
استندَ إلى	Depend
استوفى	Satisfy
أسلوب كلام	Manner of speaking
الإشارة خفيةً	Insinuation
إشهار	Declaration
اصطلاح/ عُرف	Convention
اصطلاحيّ	Conventional
أطاعَ	Obey
أطرى على فعلة	Felicitate

Judge	أطلقَ حكمًا
Reckoning	اعتراف بأمر حاصل
Vocal organs	أعضاء جهاز التصويت
Authorise	أعطى الإذن/ أذنَ
Command	أعطى تعليمات
Misreport	إعلام مشوَّه
Pronouncing	إعلان حُكم
Declaratory	إعلانيّ
Declare	أعلَمَ
Announce	أعلنَ
Presupposition	افتراض مُسبق
Presupposition of existence	افتراض مُسبَق وجوديّ
Suppose	افترضَ
Assume	افترض ضمنًا
Succeed	أفلحَ
Establish	أقامَ الدليل
Indirect speech	اقتباس بغير الحرف

Constitute	أقرَّ
Affirm	أكَّدَ
Duress	إكراه
Complete	إكمال/ أكملَ/ أتمَّ
Obligation	إلزام
Defeat	ألغى
Constitute	ألّفَ
Variety	ألوان مِن
Token	أمارة
Ideal	أمثَل
Order	أمْر
Matters	أمور
Award	إنالة/ منْحٌ
Abuse	انتهاك
Perlocution	إنجاز بالإفصاح
Fit into	اندرجَ، اندراج
Involve	انطوى على

Effect	انعكاس
Disclaming	إنكار
Argue	أوردَ براهينه على
Recommend	أوصى
Convey	أوعَزَ
Interpret	أوّلَ
Cadence	إيقاع
In saying	بالقول
Fieldwork	بحث ميدانيّ
Primitive	بدائيّ
Eo ipso	بطبيعة الحال
Hereby	بموجب هذا
By	بواسطة
By saying	بواسطة القول
Class	بَوَّب
Evidence	بيّنات
Claim	تبنّي القول

تبيَّن، تبيُّن	Finding
تتمّة	Sequel
تثبيت (التصريح)	Maintain
تجاوُز	Breach
تجريد	Abstraction
تحسَّرَ	Deplore
تحفّظَ	Demur
تحقّقَ	Take effect
تحقيق	Achievement
تخويف	Alarming
تراخٍ	Laxness
ترتّبَ عليه	Entail
ترتيب	Arrangement
تركَ جانبًا	Abstract from
تركيب	Construction
تسليم/ افتراض ضمنيّ	Assumption
تشديد	Emphasis

Act	تصرُّف
Locutionary act	تصرّف إفصاح
Perlocutionary act	تصرّف إفصاح إنجازيّ
Illocutionary act	تصرّف إفصاح تعبيريّ
Phatic act	تصرّف التلفّظ
Act of saying	تصرّف القول
Rhetic act	تصرّف النطق
Ancillary act	تصرّف داعم
Misstatment	تصريح مشوَّه
Sympathize	تضامنَ
Contractual	تعاقديّ
Illocution	تعبير بالإفصاح
Condoling	تعزية/ مواساة
Breakdown of reference	تعطُّل الإرجاع
Disability	تعطيل
Commissive	تعهّديّ
Contrast	تغايُر

Expositive	تفسيريّ
Roughish	تقريبيّ
Constative	تقريريّ
Assessment, Appraisal	تقويم
Undertake	تكفّلَ بأمر
Uptake	تلقَّفَ
Implemented	تمَّ تحقيقه
Conform	تماشى
Paradoxical	تناقض، فيه ـ
Predict	تنبّأَ
Alerting	تنبيه
Commending	تنويه
Prescriptive	توجيهيّ
Standardization	توحيد
Bequeathing	توريث
Conveyance	توريث (نقل ملكيّة)
Confirm	ثبّتَ، تثبيت

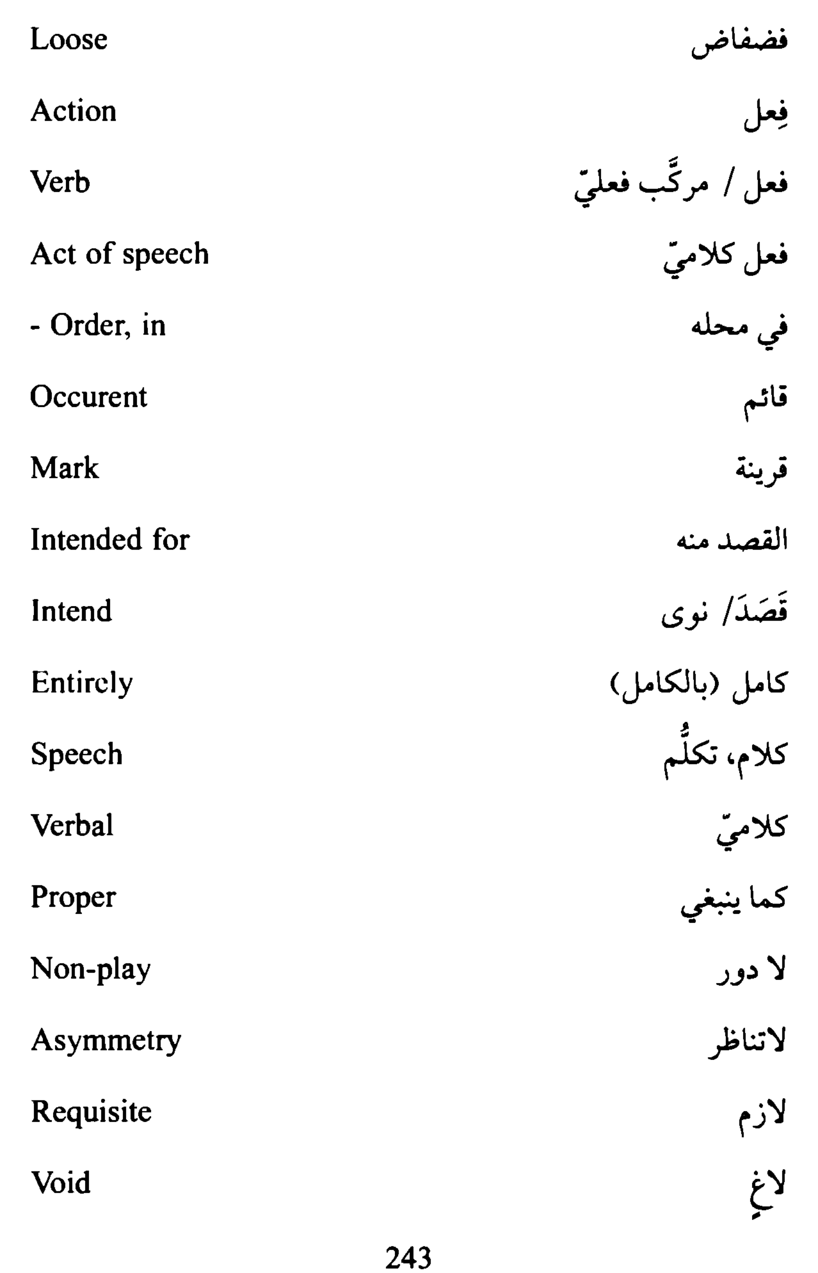
Defy	جابهَ
Physical	جِسمانيّ/ جسديّ
Make explicit	جعلَه صريحًا
- Clause, that	جملة «إنّ»
Clause	جملة صغرى
Permissive	جوازيّ
Actual	حاضِر
Varieties	حالات متنوّعة
Case	حالة
Ideally	الحالة المثلى
Exhortation	حثٌّ
Identify	حدّدَ هويّة
Obtain	حقّقَ
Genuine	حقيقيّ
Verdict	حُكم
Verdictive	حُكميّ
Swear	حَلَفَ/ أقسم

Persuade	حملَ على القبول
Make sense	حملَ معنًى
Ultra vires	خارج الصلاحيات القانونيّة
Typified by	خاصّية...
False	خاطئ
Habitual	دالّ على العادة
Investigate	درسَ
- Effect, to that	دلَّ على ذلك
Sense	دلالة
Connotation	دلالة ضمنيّة
Pragmatist	ذرائعيّ
Hollow	ذو ثغرات
Relevant	ذو صلة
Conduct	رتَّبَ، ترتيب
Response	ردٌّ
Family (ies)	رهط، أراهيط
Recommend	زكّى

Habitual present	زمن حاضر للعادة
Postulate	سلَّم جدلًا
Conduct	سلوك
Behabitive	سلوكيّة بالعادة
Sound	سليم
Asking yes or no	سؤال تصديق
Context of utterance	سياق المقولة
Process of doing	سيرورة الفعل
Flaw(s)	شائبة، شوائب
Swear	شَتمَ
Form	شكْل/ صياغة
Sincere	صادِق
Valid	صالِح
Right	صائب
True	صحيح
Explicit	صريح
Refine	صقلَ

Connexion	صلة
Category	صِنف
Account of	صوّرَ، تصوير
Formula	صيغة
Explicitness	صيغة صريحة
Guarantee	ضمِنَ
Implicit - Tacit	ضمنيّ ـ غير كلاميّ
- Person, first	ضمير المتكلّم
Obedience	طاعة
Perplexity	طرح مُحَيِّر
Circumstance	ظرف
Circumstances of situation	ظروف المقام
Ordinary	عاديّ
Incapacity	عجْز
Inadequacy	عدم الملاءمة
Unsatisfactoriness	عدم الوفاء بالغرض
Expounding	عَرْض

Exposition	عرْض موضوع/ إيضاح
Liable	عُرضة
Force(s)	عزم، عزائم
Condole	عزّى/ واسى
Stultify	عطّلَ
Rational	عقلانيّ
Sentence	عقوبة
Ill	علّة
Strictly speaking	على وجه التحديد
Operate	عملَ
Attend to	عُنيَ
Purpose	غاية
Impersonal	غير شخصيّ
Insincere	غير صادق
Wrong	غير صحيح/ غير صائب
Inappropriate	غير مناسب
Significance	فحوى



Loose	فضفاض
Action	فِعل
Verb	فعل / مركَّب فعليّ
Act of speech	فعل كلاميّ
- Order, in	في محله
Occurent	قائم
Mark	قرينة
Intended for	القصد منه
Intend	قَصَدَ/ نوى
Entircly	كامل (بالكامل)
Speech	كلام، تكلُّم
Verbal	كلاميّ
Proper	كما ينبغي
Non-play	لا دور
Asymmetry	لاتناظر
Requisite	لازم
Void	لاغٍ

Ought to	لِزامًا على ...
Curse	لَعن
Vocable	لَفْظ
Phememe	لفظ افتراضيّ
Pheme	لفظ متحقِّق
Commonplace	مألوف
Showing off	مباهاة
Truncated	مبتور
Active	مبنيّ للمعلوم
Cognate	مُتجانس
Interrelated	مترابط
Consistent	متّسق
Present	متصرّف للحاضر
Parasitic	متطفّل
Requirements	متطلّبات
Audience	متلقّون/ جمهور المتلقّين/ السامعون/ المستمعون
Compatible	مُتناغِم/ ملائم

Inconsistent	متنافِر مع
Pure	محْض
Problematic	محطّ إشكال
Infraction	مُخالَفة
Infringement	مخالَفة للقاعدة
Praise	مدْح/ مديح
Professed	مُدَّعى
Summons	مذكّرة استدعاء
Convenience	مُراعاة المقام
Message	مُرسلة
Phrase	مركّب (لغويّ)
Polite phrase	مركّبة تهذيبية
Exercitive	مزاولة (مقولة مزاولة)
Ambivalent	مزدوج المعنى
Purported	مزعوم
Course	مسار
Course of action	مسار الفعل

مستمرّ	Continous
مُعدّ	Designed
مُعطًى ـ هدف	Object
معطى الإفصاح الإنجازيّ	Perlocutionary object
مُعلَن	Putative
معمول به	Operative
معنًى	Meaning
معيار	Criterion
مُغالطة	Fallacy
مفرد	Singular
مفردات/ مخزون المفردات	Vocabulary
مفروض/ من المفترض	Presumably
مقابِل	Opposed to
مقاصد وغايات	Intents and purposes
مقام أدائيّ	Performatory
مقام التكلّم	Speech situation
مقبول (منطقيًّا)	Plausible

Standard	مقبول (من العموم)
Utterance	مقولة
Assertive	مقولة إثبات
Masquerader	مقولة مُراوِغة
Suitable	ملائم
Identity	مماثَلة تامّة
Jocking	مُمازحة
Appropriate	مناسب
Opportune	مناسب (في حينه)
Occasion of utterance	مناسبة الإدلاء
Espousal	مناصَرة
Contradictory	مُناقض
Regular	منتظم
Grant	منَحَ
Method - Mode	مَنحًى
Status	منزلة
Position	منصب، موقع

Rheme	منطوق به
Mockery	مهزلة
Suiting	مواءمة
Expedient	مؤاتٍ
Circumlocution	مُواربة
Fitting	مُوافِق
Tacit consent	موافَقة ضمنيّة
Official position	موقع رسميّ
Character	ميزة
Taking effect	نافذ
Tone of voice	نبرة الصوت
Grammatical	نَحْويّ
Imperative	نسق الأمر
Mood	نَسَق الفعل
Indicative	نَسَق تقريريّ
Evolve	نشأَ من
Elaboration	نشوء

Scope	نطاق
Execute	نفَّذ
Refute	نقضَ/ ردَّ
Cite	نقلَ كلام أحدهم
Type(s)	نَمط، أنماط
Hitches	نواقص
Commend	نوّهَ بـ
Applaud	هتفَ لـ
Pacify	هدّأَ
Goal	هدف
Nonsense	هُراء
Congratulate	هنّأَ
- Fact, in	واقع الحال (في ـ)
Blame	وبَّخَ، توبيخ
Unit(s) of speech	وحدة (وحدات) كلاميّة
Auxiliary	وحدة مُساعِدة/ فعل مساعد
Description	وصْف

Misdescription	وصف مشوَّه
Elucidate	وضّحَ
Situation	وَضْع ، مقام
Grading	وضْع درجة تقويميّة
Promise	وعْد
Realize	وعى
- Effect, to that	وفى بالغرض

ثبت المصطلحات

إنكليزيّ - عربيّ

Abstract from	تركَ جانبًا
Abstraction	تجريد
Abuse	انتهاك
Account for	أخطرَ بعلّة
Account of	صوّرَ، تصوير
Achieve	أتمَّ
Achievement	تحقيق
Act	تصرُّف
Act of saying	تصرّف القول
Act of speech	فعل كلاميّ
Action	فِعل
Active	مبنيّ للمعلوم
Actual	حاضِر

Affirm	أكَّدَ
Alarming	تخويف
Alerting	تنبيه
Allowance	إجازة
Ambivalent	مزدوج المعنى
Ancillary act	تصرّف داعم
Announce	أعلنَ
Applaud	هتفَ لـ
Appropriate	مناسب
Argue	أوردَ براهينه على
Arrangement	ترتيب
Asking yes or no	سؤال تصديق
Assert	أدلى بمقولة إثبات
Assertive	مقولة إثبات
Assessment, Appraisal	تقويم
Assume	افترض ضمنًا
Assumption	تسليم/ افتراض ضمنيّ

Asymmetry	لاتناظر
Attend to	عُنيَ
Audience	متلقّون/ جمهور المتلقّين/ السامعون/ المستمعون
Authorise	أعطى الإذن/ أذنَ
Auxiliary	وحدة مُساعِدة/ فعل مساعد
Award	إنالة/ منْحٌ
Behabitive	سلوكيّة بالعادة
Bequeathing	توريث
Blame	وبّخَ
Breach	تجاوُز
Breakdown of reference	تعطُّل الإرجاع
By	بواسطة
By saying	بواسطة القول
Cadence	إيقاع
Case	حالة
Category	صِنف
Ceremonial	احتفاليّ

Character	ميزة
Circumlocution	مُواربة
Circumstance	ظرف
Circumstances of situation	ظروف المقام
Cite	نقلَ كلام أحدهم
Claim	تبنّي القول
Class	بَوَّب
Clause	جملة صغرى
- Clause, that	جملة «إنّ»
Cognate	مُتجانس
Come off	اتّخذَ حيّزًا
Command	أعطى تعليمات
Commend	نوّهَ بـ
Commending	تنويه
Commissive	تعهّديّ
Commonplace	مألوف
Compatible	مُتناغِم/ ملائم

Complete	إكمال/ أكملَ/ أتمَّ
Compliment	أثنى/ مدحَ
Concede	استدركَ مسلّمًا
Concession	استدراك للتسليم
Condole	عزّى/ واسى
Condoling	تعزية/ مواساة
Conduct	رتَّبَ/ سلوك
Confirm	ثبّتَ، تثبيت
Conform	تماشى
Confusion	ارتباك/ لبس
Congratulate	هنّأَ
Connexion	صلة
Connotation	دلالة ضمنيّة
Consensus ad idem	إجماع على الأشياء نفسها
Consistency	اتّساق
Consistent	متّسق
Constative	تقريريّ

Constitute	ألّفَ ـ أقرَّ
Construction	تركيب
Consummation	إتمام
Context of utterance	سياق المقولة
Continous	مستمرّ
Contractual	تعاقديّ
Contradictory	مُناقض
Contrast	تغايُر
Convenience	مُراعاة المقام
Convention	اصطلاح/ عُرف
Conventional	اصطلاحيّ
Convey	أوعَزَ
Conveyance	توريث (نقل ملكيّة)
Course	مسار
Course of action	مسار الفعل
Criterion	معيار
Curse	لَعن



Declaration	إشهار
Declaratory	إعلانيّ
Declare	أعلَمَ
Deduction	استنباط من العام
Defeat	ألغى
Defy	جابهَ
Demur	تحفّظَ
Depend	استندَ إلى
Deplore	تحسَّرَ
Description	وصْف
Designed	مُعدّ
Detect	استجلى/ كشفَ
Disability	تعطيل
Disclaming	إنكار
Duress	إكراه
Effect	انعكاس
- Effect, to that	دلَّ على ذلك ـ وفى بالغرض



Elaboration	نشوء
Elucidate	وضّحَ
Emphasis	تشديد
Entail	ترتّبَ عليه
Entirely	بالكامل
Eo ipso	بطبيعة الحال
Equivocation	اختلاط
Espousal	مناصَرة
Establish	أقامَ الدليل
Etiolation	استعمال لغويّ رديف
Evidence	بيّنات
Evolve	نشأَ من
Execute	نفَّذ
Exercitive	مقولة مزاولة
Exhibit	أبدى
Exhortation	حثٌّ
Expedient	مؤاتٍ

Explicit	صريح
Explicitness	صيغة صريحة
Exposition	عرْض موضوع/ إيضاح
Expositive	تفسيريّ
Expounding	عَرْض
- Fact, in	في واقع الحال
Fallacy	مُغالطة
False	خاطئ
Family(ies)	رهط، أراهيط
Felicitate	أطرى على فعلة
Fieldwork	بحث ميدانيّ
Finding	تبيَّن، تبيُّن
Fit into	اندرجَ، اندراج
Fitting	مُوافِق
Flaw(s)	شائبة، شوائب
Force(s)	عزم، عزائم
Form	شكْل/ صياغة



Formula	صيغة
Genuine	حقيقيّ
Goal	هدف
Grading	وضع درجة تقويميّة
Grammatical	نَحْويّ
Grant	مَنَحَ
Guarantee	ضمِنَ
Habitual	دالّ على العادة
Habitual present	زمن حاضر للعادة
Hereby	بموجب هذا
Hitches	نواقص
Hollow	ذو ثغرات
Ideal	أمثَل
Ideally	الحالة المثلى
Identify	حدّدَ هويّة
Identity	مماثَلة تامّة
Ill	علّة

Illocution	تعبير بالإفصاح
Illocutionary act	تصرّف إفصاح تعبيريّ
Imperative	نسق الأمر
Impersonal	غير شخصيّ
Implemented	تمَّ تحقيقه
Implication	استلزام
Implicit	ضمنيّ ـ غير كلاميّ
Imply	استلزمَ
In saying	بالقول
Inadequacy	عدم الملاءمة
Inappropriate	غير مناسب
Incapacity	عجْز
Inconsistent	متنافِر مع
Indicative	نَسَق تقريريّ
Indirect speech	اقتباس بغير الحرف
Inform	أخبرَ
Infraction	مُخالَفة

Infringement	مخالَفة للقاعدة
Insincere	غير صادق
Insinuation	الإشارة خفيةً
Intend	قَصَدَ/ نوى
Intended for	القصد منه
Intents and purposes	مقاصد وغايات
Interpret	أوّلَ
Interrelated	مترابط
Investigate	درسَ
Investigation	استقصاء
Involve	انطوى على
Jocking	مُمازحة
Judge	أطلقَ حكمًا
Laxness	تراخٍ
Liable	عُرضة
Locutionary act	تصرّف إفصاح
Loose	فضفاض

Maintain	تثبيت (التصريح)
Make explicit	جعلَه صريحًا
Make sense	حملَ معنًى
Manner of speaking	أسلوب كلام
Mark	قرينة
Masquerader	مقولة مُراوِغة
Matters	أمور
Meaning	معنًى
Message	مُرسلة
Method	مَنحًى
Misapplication	إساءة مُلاءمة
Misdescription	وصف مشوَّه
Misexecution	إساءة تنفيذ
Misfire	إخفاق
Misinvocation	إساءة التماس
Misreport	إعلام مشوَّه
Misstatment	تصريح مشوَّه



Mockery	مهزلة
Mode	مَنحًى
Mood	نَسَق الفعل
Non-play	لا دور
Nonsense	هُراء
Obedience	طاعة
Obey	أطاعَ
Object	مُعطًى ـ هدف
Obligation	إلزام
Obtain	حقّقَ
Occasion of utterance	مناسبة الإدلاء
Occurent	قائم
Official position	موقع رسميّ
Operate	عملَ
Operative	معمول به
Opportune	مناسب (في حينه)
Opposed to	مقابِل



Order	أمْر
- Order, in	في محله
Ordinary	عاديّ
Ought to	لِزامًا على ...
Pacify	هدّأَ
Paradoxical	تناقض، فيه ـ
Parasitic	متطفّل
Perform	أدّى
Performative	أدائيّ
Performatory	مقام أدائيّ
Perlocution	إنجاز بالإفصاح
Perlocutionary act	تصرّف إفصاح إنجازيّ
Perlocutionary object	معطى الإفصاح الإنجازيّ
Permissive	جوازيّ
Perplexity	طرح مُحَيِّر
- Person, first	ضمير المتكلّم
Persuade	حملَ على القبول

Phatic act	تصرّف التلفّظ
Pheme	لفظ متحقِّق
Phememe	لفظ افتراضيّ
Phrase	مركّب (لغويّ)
Physical	جِسمانيّ/ جسديّ
Plausible	مقبول (منطقيًّا)
Polite phrase	مركّبة تهذيبية
Position	منصب، موقع
Postulate	سلَّم جدلًا
Pragmatist	ذرائعيّ
Praise	مدْح/ مديح
Predict	تنبّأَ
Prescriptive	توجيهيّ
Present	متصرّف للحاضر
Presumably	مفروض/ من المفترض
Presupposition	افتراض مُسبق
Presupposition of existence	افتراض مُسبَق وجوديّ

Primitive	بدائيّ
Problematic	محطّ إشكال
Process of doing	سيرورة الفعل
Produce	أحدثَ
Professed	مُدَّعى
Proletic	استباقيّ
Promise	وعْد
Pronouncing	إعلان حُكم
Proper	كما ينبغي
Pure	محْض
Purported	مزعوم
Purpose	غاية
Putative	مُعلَن
Rational	عقلانيّ
Realize	وعى
Reckoning	اعتراف بأمر حاصل
Recommend	أوصى ـ زكّى

Refer to	أرجعَ إلى
Reference	إرجاع
Refine	صقلَ
Refute	نقضَ/ ردَّ
Regular	منتظم
Relevant	ذو صلة
Report	أبلغَ
Requirements	متطلّبات
Requisite	لازم
Resent	استاءَ مِن
Response	ردٌّ
Rheme	منطوق به
Rhetic act	تصرّف النطق
Right	صائب
Roughish	تقريبيّ
Satisfy	استوفى
Scope	نطاق

Sense	دلالة
Sentence	عقوبة
Sequel	تتمّة
Showing off	مباهاة
Significance	فحوى
Sincere	صادِق
Singular	مفرد
Situation	وَضْع، مقام
Sound	سليم
Speech	كلام/ تكلُّم
Speech situation	مقام التكلّم
Standard	مقبول (من العموم)
Standardization	توحيد
State of affairs	أحوال الواقع
Status	منزلة
Strictly speaking	على وجه التحديد
Stultify	عطّلَ

Succeed	أفلحَ
Suitable	ملائم
Suiting	مواءمة
Summons	مذكّرة استدعاء
Suppose	افترضَ
Swear	حَلَفَ/ أقسم/ شتمَ
Sympathize	تضامنَ
Tacit consent	موافَقة ضمنيّة
Take effect	تحقّقَ
Taking effect	نافذ
Token	أمارة
Tone of voice	نبرة الصوت
Total	إجماليّ/ مجمل
True	صحيح
Truncated	مبتور
(Type(s	نَمط، أنماط
Typified by	خاصّية ...

Ultra vires	خارج الصلاحيات القانونيّة
Undertake	تكفّلَ بأمر
Unit(s) of speech	وحدة (وحدات) كلاميّة
Unsatisfactoriness	عدم الوفاء بالغرض
Uptake	تلقَّفَ
Use of utterance	استخدام المقولة
Utter	أدلى
Utterance	مقولة
Valid	صالِح
Varieties	حالات متنوّعة
Variety	ألوان مِن
Verb	فعل / مركَّب فعليّ
Verbal	كلاميّ
Verdict	حُكم
Verdictive	حُكميّ
Vocable	لَفْظ
Vocabulary	مفردات/ مخزون المفردات

Vocal organs	أعضاء جهاز التصويت
Void	لاغٍ
Wrong	غير صحيح/ غير صائب

الفهـرس

ـ أ ـ

أحوال الواقع / حالات الواقع / واقع الحال: 27، 31، 37، 89، 102، 113، 157، 198، 221

إخفاق / إخفاقات: 43 ـ 45، 53 ـ 67، 69، 219

أداة / أدوات الربط: 90، 107 ـ 108، 110، 216

أداة / أدوات كلاميّة: 107 ـ 110

الأدائيّ / الأدائيّة: 27 ـ 38

الإدلاء بضجيج: 131 ـ 132، 154 ـ 155

أدلى / إدلاء: 32، 34 ـ 35، 40 ـ 41، 43، 46، 49، 54 ـ 56، 60، 75، 86، 93، 96، 98، 101، 104، 107، 110، 120، 127، 129 ـ 133، 135، 138، 149، 154 ـ 156، 159، 165، 169 ـ 170، 179، 183، 189، 190 ـ 191، 195، 214، 216

أدوات الإنكار: 145

إذْن: 90، 108، 111، 113

أرجَع / إرجاع: 46، 64، 78، 81، 93، 130 ـ 135، 137 ـ 138، 142، 149، 155 ـ 157، 166، 177، 182 ـ 183، 189، 193 ـ 195، 208، 217، 220

إساءات الالتماس: 44 ـ 45، 220

إساءات التنفيذ: 44 ـ 45، 64، 220

إساءات الملاءمة: 44 ـ 45، 56، 62، 220

استدراك للتسليم: 108

استعمال استباقي: 174

استعمال طفيليّ: 142

الاستفهام: 109

استلزام: 77، 79، 80، 86، 88، 123، 206، 220 ـ 221

استماع: 211

استنتاج: 109، 186

اسم / أسماء: 33، 43 ـ 44، 63، 93، 133، 194، 203

أشارَ خِفْيَة / الإشارة خفية: 109، 111، 125، 143، 164

أصبح نافذًا: 53، 158، 163، 184 ـ 185، 199

أصدرَ حكمًا: 201، 205

اصطلاحيّ: 41، 46 ـ 47، 54، 59 ـ 60، 75، 104، 116، 121، 141، 143، 149، 157، 160، 163 ـ 164، 174

اعتذار: 78، 114، 134، 160، 197، 207

اعتقاد: 36، 79 ـ 80، 151، 160، 181، 195

إعطاء تعليمات: 28، 56 ـ 57، 108، 201

أعلنَ (حُكمًا): 33، 41، 70 ـ 71، 91، 94 ـ 95، 105، 125، 185، 202

الافتراض: 36، 39، 206

الافتراض المسبق: 47، 79 ـ 82، 86

الإفصاح: 109، 121، 131، 137 ـ 138، 140، 154، 156 ـ 157، 159، 171 ـ 172، 191، 221

الإفصاح الإنجازي: 139 ـ 141، 146، 150، 154، 157 ـ 159، 164 ـ 166، 168، 171، 173 ـ 175، 184، 190، 221

الإفصاح التعبيريّ: 137 ـ 144، 146، 150 ـ 151، 154 ـ 155، 157، 159، 163 ـ 165، 167 ـ 168، 171، 173 ـ 175، 178، 190 ـ 192، 206، 224

أقنعَ / يقنع / إقناع: 139 ـ 141، 159، 168 ـ 169، 172 ـ 175

الْتباس: 62، 95، 106، 112، 137، 217

الْتِزام: 46، 83، 140، 204، 206 ـ 207

إلْزام: 74، 203، 206، 208، 210

أمارة / أمارات: 135

انتهاك / انتهاكات: 43، 45، 53 ـ 54، 69 ـ 83، 221

الإنجاز بالإفصاح: 139 ـ 140، 154، 175

انفِعال: 29، 113، 143

أنماط عدم التوفيق: 41، 45 ـ 46، 53 ـ 67، 69 ـ 83، 181، 221 ـ 222

إنهاء: 99

أورَد البراهين على: 197

أوّلَ / يؤوّل: 210

إيقاع: 108 ـ 109

إيماءة / إيماءات: 110، 116، 133، 146، 160

- ب -

بقولي كذا: 163 ـ 175، 222

بلَّغَ: 29، 31 ـ 32، 40، 89، 113

بموجب هذا: 89 ـ 91، 94، 110

بواسطة... / بواسطة قوله / بواسطة قولي كذا / بواسطة قول...: 28، 39، 93، 123، 125، 128، 131، 143، 146 ـ 147، 149 ـ 150، 158 ـ 160، 163 ـ 167، 169، 172 ـ 175، 222

بيتشر، جورج: 215 ـ 217

بيّنات: 40، 73، 187، 199 ـ 200

- ت -

تتمّة: 157 ـ 160، 163

تَجاوُز: 69

تحقيق: 37، 43، 65، 71 ـ 72، 144 ـ 145، 159 ـ 160، 163 ـ 164، 169

تحليل: 48 ـ 49، 83، 94، 129، 132، 206

تخمين: 106، 137، 161، 182، 191، 197، 200 ـ 201، 215

تدبير: 41 ـ 44، 51، 53 ـ 62، 64 ـ 65، 69، 72 ـ 75، 81 ـ 83

ترتُّب على: 44، 78 ـ 81، 86، 222

ترتيب الكلمات: 28، 109

تسليم: 27، 74، 108، 111، 125، 160

تشديد: 108 ـ 109

تصرّف تلفّظ: 130، 132 ـ 134، 155، 163، 167، 173 ـ 174، 192، 223

تصرّف صوتيّ: 129، 132 ـ 133، 155، 163، 222

تصرّف النطق: 130، 132، 134 ـ 135، 155، 163، 167، 173، 192، 224

تصرّف / تصرّفات الإفصاح: 131 ـ 147، 149 ـ 150، 154 ـ 155، 157، 163 ـ 164، 166، 174، 177، 191 ـ 194، 222 ـ 223

تصرّف / تصرفات الإفصاح الإنجازي: 136، 139 ـ 143، 145 ـ 147، 149 ـ 150، 157 ـ 160، 163 ـ 166، 168 ـ 169، 173، 175، 184، 223

تصرّف / تصرّفات الإفصاح التعبيري: 131، 136 ـ 147، 149 ـ 150، 154 ـ 158، 160 ـ 161، 163 ـ 167، 169، 171، 173 ـ 175، 177 ـ 178، 183 ـ 184، 191 ـ 195، 210، 223

تصّرف / تصرّفات القول: 137، 152 ـ 154، 223

التصرفات الافتراضية: 37

تصريح / تصريحات: 27 ـ 32، 38 ـ 39، 41، 46 ـ 47، 76 ـ 78، 81 ـ 83، 85 ـ 87، 94، 103 ـ 104، 107، 122، 127 ـ 128، 133، 135 ـ 136، 151، 155، 158، 161، 177 ـ 195، 206، 216 ـ 217

تصريح وقائعي / تصريحات وقائعية: 29 ـ 30

تصنيف: 28، 45، 48، 54 ـ 57، 60، 62، 66، 151، 166 ـ 167، 172، 184، 192، 195 ـ 196، 198، 205

التعبير الأدائي الصريح: 108، 125، 127

التعبير بالإفصاح: 139 ـ 140، 144، 150 ـ 151، 154 ـ 155، 206

التعجب / علامة التعجب: 109، 177

تعريف: 28، 47، 57، 60، 67، 69، 78، 98، 101، 111، 128، 133، 135، 139 ـ 141، 155، 189، 194، 197، 206

تعطّل الإرجاع: 182، 195، 217

تعقيد / تعقيدات: 50، 66، 106، 110، 145

تفكير / فكرة / أفكار: 30، 33، 42، 69 ـ 72، 81، 129، 139، 155، 161، 184، 186، 189، 195 ـ 197، 211، 214

التقريريّ: 27 ـ 38

تقليد: 27، 29، 83، 88، 133، 149، 193 ـ 194

تقويم: 117، 180، 185 ـ 187، 192، 194، 197، 199 ـ 201، 210

تلفّظ: 104، 129، 166

تلقُّف: 158، 163، 183

التمنّي: 27، 113

تمييز: 28، 42 ـ 44، 48، 63، 71 ـ 74، 78، 86 ـ 88، 101، 106 ـ 107، 110 ـ 111، 115، 117، 126 ـ 127، 131، 138، 140 ـ 141، 144 ـ 145، 147، 149 ـ 161، 163، 165 ـ 166، 168 ـ 169، 174 ـ 175، 177، 186 ـ 187، 190 ـ 196، 199 ـ 201، 215 ـ 216

تنافُر: 80

تناقُض: 31، 47، 78 ـ 79، 82، 86

تنبّؤ / توقُّع: 45، 63، 75، 106، 111 ـ 112، 122، 124 ـ 127، 183، 194

تنغيم: 130، 133

توبيخ: 186 ـ 187، 200

- ج -

جامعة هارفرد: 211، 216

جسمانيّ / جسديّ: 35، 47، 145 ـ 146، 151 ـ 155، 178

جملة «إنّ»: 105

- ح -

الحاضر غير المستمرّ: 77

الحاضر المستمرّ: 78، 88، 97، 102

حالة فكريّة: 125

حاولَ: 168

حذّر / تحذير: 31، 87، 89 ـ 90، 95، 106، 111 ـ 112، 136، 141، 149 ـ 150، 157، 159 ـ 160، 163 ـ 164، 168، 171 ـ 175، 178، 180 ـ 183، 186 ـ 187، 190 ـ 191، 197، 202

حَكَمَ: 73، 91، 197 ـ 199

- خ -

خاطئ: 29، 31 ـ 32، 35، 37 ـ 39، 46 ـ 47، 53، 61، 76 ـ 77، 85، 87، 101، 104 ـ 105، 107، 120، 123، 126 ـ 127، 168، 177 ـ 181، 184 ـ 185، 187 ـ 190، 193، 215

- د -

دقّة: 87، 107، 216

دلالة: 54، 76، 130 ـ 132، 134 ـ 135، 137 ـ 139، 149 ـ 150، 155 ـ 156، 167، 172 ـ 174، 183، 193 ـ 194، 200، 224

الدلالة والإرجاع: 134 ـ 135، 138، 183، 193 ـ 194

ديموس: 217

- ذ -

ذرائعيّون: 190

- ر -

رَدٌّ / إجابة: 103، 122، 134، 145، 157 ـ 160، 163، 170، 181، 184، 188

- ز -

الزمن الحاضر: 88 ـ 89، 94، 96 ـ 98، 101 ـ 102، 105، 166، 195

زمن الفعل: 91

- س -

سابق: 40، 57، 60، 64، 69، 73، 85 ـ 87، 89، 96، 102، 123، 145، 206

سبب: 41، 44، 48، 53، 65، 89، 92، 147، 155، 164 ـ 165، 184، 191، 195

سلّم جدلًا: 122 ـ 125، 197، 209

السلوك الاجتماعي: 197

سوء نيّة: 38

سؤال التصديق: 158

سياق: 50، 61، 90، 97، 108، 121، 125 ـ 126، 129، 138، 155، 165، 188، 203، 205، 224

- ش -

شائبة / شوائب: 44 ـ 45، 64 ـ 65، 183، 224

شَتم: 164

شِعر: 36، 142 ـ 143

شعور / مشاعر: 42، 69 ـ 72، 93، 109، 113، 116، 119،

121، 124، 126، 139، 143،
159، 164، 183، 206، 208

- ص -

صائب / صواب: 46، 191،
193، 199

صحّة: 77 ـ 78، 80 ـ 81،
86 ـ 87، 122، 185، 187،
189 ـ 190، 194

صريح: 61 ـ 62، 64، 88،
90 ـ 91، 94 ـ 96، 99،
101 ـ 117، 119 ـ 121،
124 ـ 128، 131، 141، 163،
174 ـ 175، 179، 195، 216

صيغة الأمر: 33

- ض -

ضمنيّ: 39، 43، 57، 60، 103،
106، 161، 219 ـ 220

ضمير الغائب: 94

ضمير المتكلّم: 31،
88 ـ 90، 93 ـ 95، 97 ـ 98،
101 ـ 102، 105، 195

ضمير المخاطب: 94

- ط -

طَقس / طقوس: 44 ـ 47،
61، 65، 104، 121، 183

- ظ -

ظَرْف / ظروف: 29، 32،
34 ـ 35، 40 ـ 41، 43 ـ 44،
48 ـ 49، 54 ـ 56، 58،
60 ـ 64، 66، 69 ـ 70، 72،
109، 111، 117، 129، 150،
156، 181 ـ 182، 185 ـ 186،
190 ـ 191

ظرفيّ: 109، 112، 115، 145، 219
ظروف المقام: 185، 224

- ع -

عادل / عدالة: 186 ـ 187
عبارة: 47، 53، 80، 82 ـ 83، 136
عبَّرَ / تعبير: 27 ـ 28، 36، 40، 43، 58، 60، 65، 75، 81، 89 ـ 90، 93، 98 ـ 99، 103 ـ 105، 108 ـ 109، 111 ـ 113، 115 ـ 117، 123 ـ 129، 136 ـ 140، 142، 144، 150 ـ 151، 154 ـ 155، 157 ـ 160، 164، 167 ـ 169، 174 ـ 175، 185، 205 ـ 206، 208، 216، 224
عدم المصدق: 45، 69، 73 ـ 74، 115، 181، 207، 225
العزم: 106، 138، 220
عزم / عزائم الإفصاح التعبيريّ: 137 ـ 138، 156، 179، 191، 193، 195، 225
العزم الأدائي: 113
العقد الاجتماعيّ: 57
علامات الوقف: 109
علم النفس: 165
عمدًا: 115، 120
عن قصد: 114، 169

- غ -

غاية: 75، 82، 159، 173، 189 ـ 190

غير أدائي: 61، 92، 95، 103،
128، 149

غير اصطلاحيّ: 151، 160

غير جديّ: 34، 49، 142، 164

غير صائب / لا يصحّ: 51، 56،
78، 191

غير الكلامي: 46، 55، 110،
121، 160، 164، 173

- ف -

فِعْل / أفعال / مركب فعلي /
مركبات فعلية: 28، 31،
33، 35، 38، 40 ـ 41، 45،
47 ـ 48، 56، 70، 74، 77، 79،
88 ـ 99، 101 ـ 105، 110،
112، 115 ـ 117، 119 ـ 131،
139، 143 ـ 146، 149 ـ 152،
154، 163 ـ 165، 167 ـ 169،
170 ـ 174، 177، 180،
192 ـ 196، 200 ـ 206، 208،
218، 225

فعل أدائي: 99، 121

فعل صريح: 91

فعل كلاميّ / أفعال كلامية:
47، 70، 83، 190، 192 ـ 195،
200، 225

فلسفة / فلاسفة: 27 ـ 28،
30 ـ 31، 39 ـ 40، 47،
53 ـ 54، 67، 103، 107، 112،
132، 137، 141، 210 ـ 211

فهم / سوء الفهم: 46، 49،
62، 65، 69، 72، 104، 109،
112، 183، 189، 198، 215

في محلّها / في غير محلّها:
70، 72، 185، 191

فئة: 30، 33، 44، 55، 57،
73، 121، 123 ـ 125، 133،
136، 143، 146، 152، 154،

186، 192، 198 ـ 199، 201،
204 ـ 205

ـ ق ـ

قرَّر / أصدر قرارًا: 58،
202 ـ 203

قرينة / قرائن: 77، 96،
98 ـ 99

قرينة / قرائن نحوية: 28

قيمة (مقابل «واقعة»):
196 ـ 197

ـ ك ـ

كانط، إمانويل: 28 ـ 29

كتابة: 90، 109، 143، 211

كلام: 79، 98، 107 ـ 108،
110، 116 ـ 117، 129، 137،
165 ـ 167، 195، 208

ـ ل ـ

لاتناظر: 96، 98، 102

لاغٍ: 37 ـ 38، 43، 45،
47 ـ 49، 51، 53، 62،
69 ـ 70، 72 ـ 73، 82، 87،
135، 181 ـ 182، 195

اللفظ الافتراضي: 130

لفظ متحقّق: 130، 135

ـ م ـ

مُبهَم / إبهام: 36، 59 ـ 60،
64، 106، 111، 129،
135 ـ 137، 143، 197

مجهول / مبنيّ للمجهول: 89،
91

محادثة: 121، 197، 203، 209

مخزون المفردات: 91 ـ 92،
101، 133

مُدّعًى: 43، 53، 75
مزعوم: 43 ـ 45، 53، 75، 180، 187
مُعجم: 88، 170، 196
معرفة: 114، 135 ـ 136، 189 ـ 190، 210
معلوم / مبني للمعلوم: 31، 88 ـ 94، 96 ـ 98، 101 ـ 102، 105، 196
معمول به: 33 ـ 34، 91 ـ 92
معنًى: 32، 36، 50، 58، 77، 82، 91، 93، 99، 103، 107، 111، 113 ـ 114، 120، 123 ـ 124، 129 ـ 131، 135، 137 ـ 138، 141 ـ 142، 149، 152، 155، 157، 161، 163، 169، 181، 183، 193 ـ 194، 200، 203،
معيار معجمي: 88
معيار مفرداتي / معايير مفرداتية: 92، 225
معيار نحوي / معايير نحوية: 88، 128، 225
مفعول به: 56
مقام التكلّم: 83، 94، 183، 194، 226
مقام التواصل: 209
مقولة إثبات: 70، 80 ـ 81، 83، 86، 134، 182
مقولة أدائية أولية: 103، 119
مقولة أدائية صريحة: 101 ـ 117، 119 ـ 120، 127
مقولة غير أدائية: 61، 103، 128، 149
مقولة / مقولات: 29 ـ 33، 35 ـ 39، 41، 43، 45 ـ 49، 53 ـ 54، 61 ـ 62، 69، 72، 75 ـ 77، 80 ـ 83، 85، 87،

90، 93 ـ 94، 99، 101، 103،
105 ـ 111، 114 ـ 115،
117، 120 ـ 131، 133، 136،
138 ـ 139، 142، 143 ـ 144،
146، 149 ـ 150، 156، 161،
167، 170 ـ 171، 177،
179 ـ 181، 183 ـ 193،
195 ـ 207، 210، 218،
226 ـ 227

مقولة / مقولات أدائية:
39 ـ 51، 85 ـ 99، 101 ـ 117

مقولة / مقولات تقريرية:
77 ـ 78، 86 ـ 88، 101،
112، 128، 131، 135، 150،
163، 177، 185، 187 ـ 188،
190 ـ 191، 193، 227

المقولات الافتراضية: 37

المقولات التعهديّة: 161،
196 ـ 197، 200، 202،
204 ـ 208، 210، 226

المقولات السلوكيّة بالعادة:
121 ـ 122، 124 ـ 125،
196 ـ 198، 200، 203،
206 ـ 207، 210

مقولات المزاولة: 161، 187،
196 ـ 197، 199، 201 ـ 203،
205، 207، 210، 218

من المرجَّح: 109، 204

منطوق به: 130، 135

مور، ج. إ.: 79

موقف / مواقف: 30، 113،
116، 119، 124، 197، 200،
203، 206 ـ 208، 210

ـ ن ـ

ناجح / غير ناجح: 39 ـ 51،
53، 56، 69، 73، 75 ـ 76، 82،
85، 87، 101، 115، 123، 128،
177 ـ 178، 180 ـ 181

نبرة الصوت: 108 ـ 109
نجاح / عدم نجاح المقولة / المقولات الأدائية: 78، 87، 104
نَسَق الأمر: 92، 108، 111، 134
نَسَق الفعل: 90
نظرية الأفعال الكلامية: 195
نقص / نواقص: 44 ـ 45، 65، 124، 154، 183، 227

ـ هـ ـ

هُراء: 28 ـ 31، 135، 192

ـ و ـ

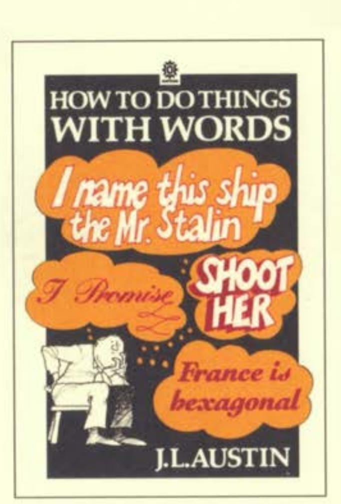
وضْع / مقام: 36، 39، 56، 61، 66، 73، 83، 94، 104، 111، 116، 123، 138، 183، 185، 194، 209، 224، 226
وظائف اللغة: 137
ويتمان، والت: 142

المؤلف

جون لانغشو أوستن: فيلسوف بريطاني، شغل كرسيّ فلسفة الأخلاق في جامعة أوكسفورد. من مؤلفاته الشهيرة: *Sense and Sensibilia*.

المترجم

د. طلال وهبه: أستاذ مُشارك في جامعة الروح القدس - لبنان. من ترجماته: الحواس والمحسوس (يصدر ضمن هذه السلسلة).



هذا الكتاب

إنّ تأثير جون لانغشو أوستن في الفلسفة المعاصرة لا يقلّ شأنًا عن تأثير كبار الفلاسفة والمناطقة واللسانيين. لقد كان دوره أساسيًا وتعاظمَ بعد موته فوُصف بأنّه «أحد أكبر المفكّرين البريطانيّين، لما كان لديه من علم ثاقب وخلّاق».

طُبعت المحاضرات التي ألقاها أوستن، عام 1955، في جامعة هارفرد طبعةً أولى، عامَ 1962. الطبعة الثانية، وهي المترجمة هنا، عاد فيها محقّقو نصّ أوستن إلى الملاحظات التي دوّنها، إعدادًا لمحاضراته، وهو ما جعلها أكثر وضوحًا وأمانة لكلماته.

تُبلوِر هذه المحاضرات خلاصات أوستن في الحقل الذي خصّه بمعظم جهوده خلال السنوات العشر الأخيرة من حياته على الأقلّ. يبدأ، في معالجة شاملة، بتمييزه الذي كان معروفًا بين المقولات الأدائيّة والتصريحات، ثمّ ينتهي به الأمر إلى التخلي عن هذا التمييز ويستبدل به نظريّة عامة تتناول «عزائم الإفصاح التعبيريّ» في المقولات. ولهذا التغيير ما له من تأثيرات واسعة في عدد كبير من المسائل الفلسفيّة.